العدد ٥٧
فبراير/شباط ٢٠١٨

نشرة الهجرة القسرية

السوريون في التَّهجير

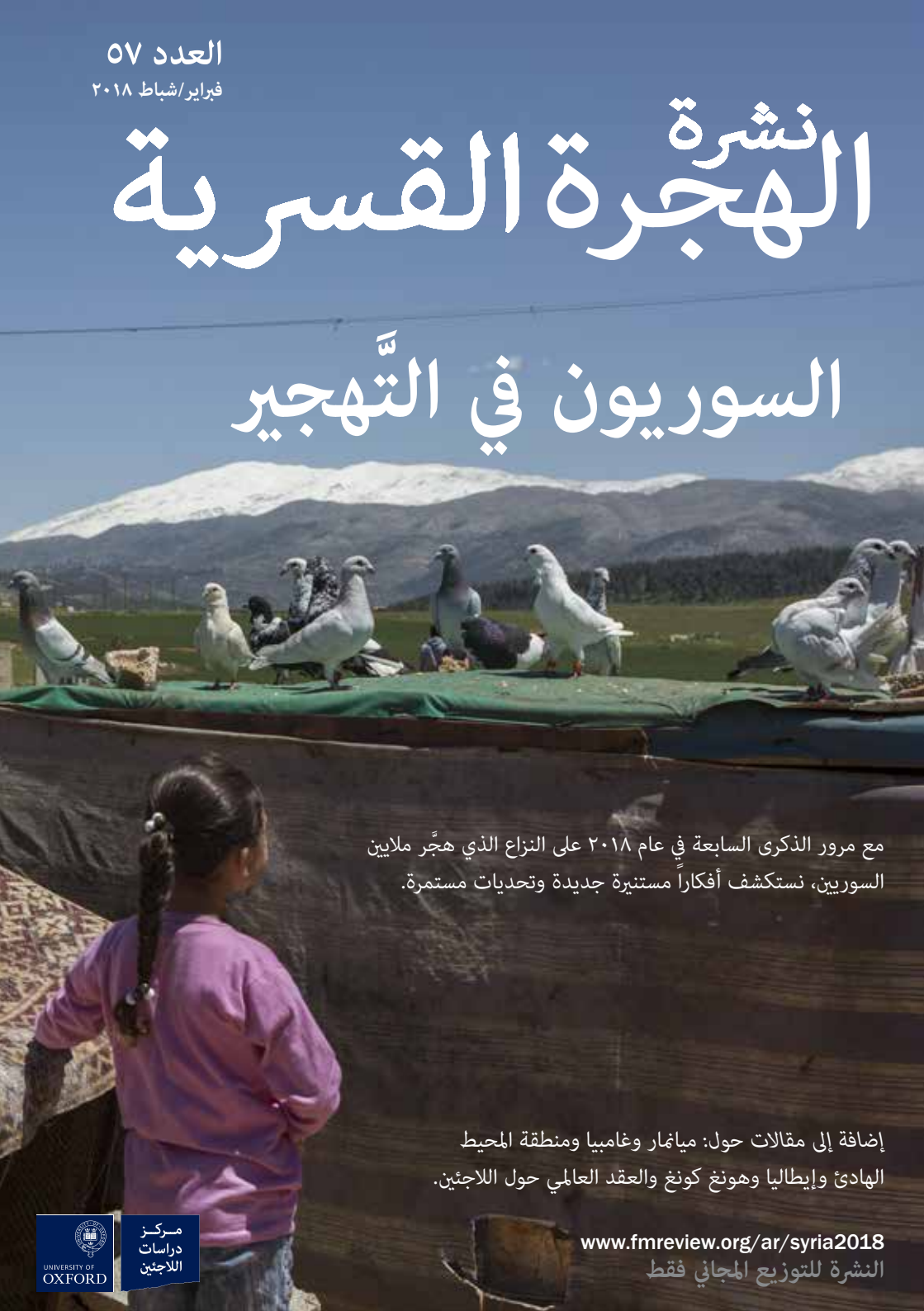

مع مرور الذكرى السابعة في عام ٢٠١٨ على النزاع الذي هجَّر ملايين السوريين، نستكشف أفكاراً مستنيرة جديدة وتحديات مستمرة.

إضافة إلى مقالات حول: ميانمار وغامبيا ومنطقة المحيط الهادئ وإيطاليا وهونغ كونغ والعقد العالمي حول اللاجئين.

www.fmreview.org/ar/syria2018
النشرة للتوزيع المجاني فقط

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنَّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة التحرير

ماريون كولديري وجيني بيبلز (المُحرِّرتان)
موريت شونفيلد (المعونة المالية والترويج)
شارون إليس (هيلب)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. لمعلومات أكثر حول حقوق الطبع، انقر الرابط التالي:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Fine Print Services Ltd
www.fineprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

قبل أربع سنوات، نشرنا عدداً حول 'الأزمة السورية والتَّهجير والحماية'. وفي تصدير ذلك العدد، لاحظ المنسق الإقليمي للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، نايجيل فيشر قائلاً "مع أنَّ الأزمة قد تطول، يحتاج اللاجئون والنَّازحون الآن إلى الدعم لتأمين حمايتهم وتعافيهم على المدى القصير المباشر والمدى البعيد." ومع مرور الذكرى السابعة لاندلاع الأزمة السورية، ما زال السويون مهجرون وبحاجة للدعم.

وكان الهدف الأساسي لهذا العدد الحديث عن التَّهجير في الشرق الأوسط على العموم، لكنَّ غالبية المقالات التي تلقيناها ركزت على التَّهجير الناجم عن الأزمة السورية. ومن هنا، جاء هذا العدد ليركز، كما الحال في عددنا السابق في عام ٢٠١٤، على التَّهجير من سوريا والنزوح الداخلي فيها.

ويقدم المؤلفون في هذا العدد أفكاراً مستنيرة جديدة تعكس التحديات المستمرة وتغطي مختلف الموضوعات ومنها المبادرات المحلية والمبادرات التي يقودها اللاجئون، وتحديد مواطن ضعف المهجَّرين وقدراتهم وفهمها، والقوالب النمطية القائمة على أساس الجندر أو العمر أو الإعاقة، وزواج الأطفال، ومساهمة التعليم في تعزيز التماسك الاجتماعي، والهُويَّة القانونية، والاستعداد للعودة والتحديات المحيطة بحقوق التعويض والممتلكات، وإمكانات المقاربات الاقتصادية والإنمائية (وهو موضوع سنتناوله تحديداً بمزيد من التفصيل في عددنا القادم في يونيو/حزيران القادم حول الاقتصادات والعمل والتهجير).

وما نتعلمه من الاستجابات المنفذة لهذا التهجير واسع النطاق متعدد الجوانب يرتبط بكل وضوح مع أوضاع التَّهجير الأخرى التي تتجاوز الشرق الأوسط.

نتقدم بالشكر لكل من لينا أبي رافع (الجامعة اللبنانية الأمريكية) وريبيكا كارتر وكارين إيريكسن (برنامج الإنماء والحماية الإقليمي للشرق الأوسط) على مساعدتهم بصفتهم مستشارين لهذا العدد.

أنساق المقالات ولغاتها: العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغتي HTML و PDF بالإضافة إلى تسجيلاتها الصوتية على الرابط التالي: **www.fmreview.org/ar/syria2018**. وسوف يُتاح العدد والملخص المصاحب له مجاناً بإصداريه الإلكتروني على الإنترنت والمطبوع باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية. في حالة رغبتكم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني **fmr@qeh.ox.ac.uk**.

الأعداد القادمة (التفاصيل موجودة على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/forthcoming)

- العدد ٥٨ من نشرة الهجرة القسرية: الاقتصادات والعمل والتَّهجير (يونيو/حزيران ٢٠١٨)
- العدد ٥٩ من نشرة الهجرة القسرية: الذكرى السنوية العشرون للمبادئ التوجيهية حول النُّزوح الداخلي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨)
- العدد ٦٠ من نشرة الهجرة القسرية: التعليم (فبراير/شباط ٢٠١٩)

تابعونا على فيسبوك أو تويتر أو سجلوا أنفسكم في قوائم التنبيه البريدية الإلكترونية عبر الرابط التالي: **www.fmreview.org/ar/request/alerts**.

ماريون كولدري وجيني بيبلز
المُحرِّرتان، نشرة الهجرة القسرية

صورة الغلاف الأمامي:
بعض العائلات الفارّة من سوريا وقد أحضروا معهم طيور الحمام الزاجل العزيزة على قلوبهم. «أنظر إليها وأتذكر الوطن»، هذا ما يقوله أحد اللاجئين في المخيم غير الرسمي في مرج الخوخ في لبنان حيث يشيع رؤية طيور الحمام الزاجل تحوم فوق رؤوس الناس. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أيفور بريكيت

◀ سوف يتضمن عدد نشرة الهجرة القسرية في شهر يونيو/حزيران موضوعاً مصغَّراً حول العلاقة ما بين الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين.

نُشر هذا العدد بمساعدة من برنامج الإنماء والحماية الإقليمي للشرق الأوسط، وهو مبادرة أوروبية مشتركة تدعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في لبنان والأردن والعراق يموله الاتحاد الأوروبي وجمهورية التشيك وإيرلندا وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والدانمارك
http://rdpp-me.org/RDPP/index.php

جميع محتويات هذا العدد هي من مسؤولية نشرة الهجرة القسرية وحدها ولا يجوز بأي حال من الأحوال الأخذ بها على أنَّها تعبِّر عن آراء المانحين الداعمين لهذا العدد.

السوريون في التَّهجير

٤ **تصدير: سوريا في عام ٢٠١٨ - البحث عن حلول**
نور الحسين

٥ **حماية كرامة السوريين المُهجَّرين**
خلود منصور

٧ **مخيم واحد وثلاث مجموعات للاجئين: تحديات أمام المنظمات المحلية غير الحكومية**
ألفت محمود وربيكا روبرتس

١٠ **العمل الإنساني الذي يقوده اللاجئون في مخيم شاتيلا في لبنان**
هند شريف

١٢ **دور البلديات في ضمان الاستقرار**
جوزيب زاباتار

١٥ **التنافس بين الاعتبارات الأمنية والضرورات الإنسانية في بيرم**
تشارلز سيمبسون

١٩ **تصنيف السوريين في لبنان على أنَّهم 'مستضعفون'**
مايا جانمَاير وملى مراد

٢٢ **إعادة النظر في الدروس المستفادة من مخيم الزعتري**
ميليسا ن. غاتر

٢٥ **الحاجات الصحية المُهْمَلَة للاجئين السوريين الكبار في السن في الأردن**
سيغريد لوبيري

٢٨ **أهمية رأس المال الاجتماعي في التَّهجير المطوَّل**
آنا أوزيلاك وجوس ميستر وماركوس غورانسون ووليم فان ديم بيرغ

٣١ **من الاستضعاف إلى اللدونة: تحسين الاستجابة الإنسانية**
إيما بيرس وبورام لي

٣٣ **اللاجئون السوريون: التفكير فيما وراء الصور النمطية الجندرية**
ميشيل لوكيت

٣٥ **كيف تؤثر الهجرة إلى أوروبا في المُخلَّفين**
ميغان باسي

٣٨ **تربية السلام والدعم النَّفسي-الاجتماعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي**
راث سمبسون

٤٠ **مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين**
زينا زخريا وفرانسيز ميناشي

٤١ **رعاية الذكور والـ (إل جي بي تي آي) الناجين من العنف الجنسي: تعلم الدروس من المنظمات المحلية**
سارة شينويذ

٤٣ **زواج الأطفال في الأردن: كسر الحلقة**
جورجيا سوان

٤٥ **توسيع آفاق الفرص الاقتصادية في وضع التَّهجير المطوَّل**
ميكي تاكاهاشي وميشيل موروز وجوناثان بيترز وجايسون برونيك وريتشارد بارلتروب

٤٨ **تعلم الدروس من العقد مع الأردن**
كاتارينا ليتر ولويس تيرنر

٥٢ **تصميم عقود اجتماعية للاجئين: دروس من الأردن**
سيندي هوانغ ونزانين آش وكاتيلين غو ولاورين بوست

٥٤ **تركيا: بين حسن الضيافة والعداء**
مارغاريتا هيلينا زوتيهواي-تورهان

٥٧ **شباب اللاجئين والبطالة والإرهاب: الخرافة ومواجهتها**
درو ميخائيل وجولي نورمان

٥٩ **تثبيت الهُويَّة القانونية للمُهَجَّرين السوريين**
مارتن كلاتربَاك ولاورا كونيال وباولا بارسانتي وتينا جيويس

٦٢ **متى تكون العودة طوعية؟ ظروف اللجوء في لبنان.**
آمي كيث ونور شوَّاف

٦٤ **موازنة الحقوق بين النَّازحين والعائدين والباقين: دروس من العراق**
ناديا صِدِّيقي

٦٦ **التعويض فيما يخص الممتلكات في سوريا ما بعد النِّزاع**
مارتن كلاترباك

٦٩ **وجهات نظر حول عودة اللاجئين السوريين**
ليلى فيغنال

٧١ **مقالات تستحق القراءة...**

مقالات عامة

٧٢ **رؤية لاستعادة الممتلكات في ميانمار**
خوسيه أرايزا وسكوت ليكي

٧٤ **غامبيا: هل هي ملاذ للاجئين؟**
فرانزيسكا زانكر

٧٧ **تعزيز حماية النِّساء والفتيات من خلال العقد العالمي حول اللاجئين**
إيلين بيتاوي وليندا بارتولوماي

٧٩ **قانون 'زامبا' الإيطالي: زيادة درجة الحماية للأطفال غير المصحوبين بالغين**
جوزيف ليليوت

٨١ **العزوف الطوعي عن الحركة: أصوات السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ**
كارول فاربوتكو

٨٤ **دور المجتمع المدني في هونغ كونغ**
روي إنجواي

شكراً لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة

نتقدم بالشكر للمتبرعين والمانحين الحاليين والسابقين على دعمهم لنا. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

ADRA International • Better Shelter • CAMMINA (Central America and Mexico Migration Alliance) • Catholic Relief Services-USCCB • Danish Refugee Council • Entreculturas • Government of the Principality of Liechtenstein • Happold Foundation • Hunter & Stephanie Hunt • Immigration, Refugees and Citizenship Canada • IOM • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Refugee Council • Open Society Foundations • Oxfam • Platform on Disaster Displacement (PDD) • RefugePoint • Regional Development and Protection Programme for the Middle East • Suricatta Systems • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UN-Habitat • UNHCR • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت

www.fmreview.org/ar/online-giving

مهما كانت التبرعات قليلة فسوف تساعد على استمرارية إصدار نشرة الهجرة القسرية. لذلك الرجاء التفكير في التبرع.

تصدير: سوريا في عام ٢٠١٨ - البحث عن حلول

نور الحسين

يأتي هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية ليلفت انتباهنا إلى التحديات الثقافية التي أصبحت همّاً مؤرقاً يواجه المهجَّرين السوريين ويقف حائلاً أمام استمرار المساعي المبذولة للبحث عن حلول. فالأرقام التي تخبرنا بها الإحصاءات مَهوُلَةٌ وقَاتِمَةٌ، بل ما زالت في ارتفاع مستمر. فنصف سكان سوريا مهجَّرونَ الآن، بين خمسة ملايين لاجئ مسجل في الشتات وما يزيد عن ستة ملايين نازح في داخل البلاد.

وما أزمة سوريا والتهجير الذي ألمَّ بشعبها إلا مأساة إنسانية تلقي الضوء على حالات من التوتر والضعف تعتري منطقتنا خاصةً، وتعكس أنماطاً مماثلة للتَّهجير في العالم عامّة. وتجسدت مواطن التوتر والقصور والضعف في أمور عدة منها الإرث الذي خلفته نظم الحوكمة الحديثة غير المنتظمة للإدارة السياسية والاقتصادية التي، وإن كنا لا نملك تغييرها، فهي في الغالب نتيجة قضايا ومسائل تقع بالكامل تحت سيطرتنا ويمكننا تغييرها، وأهمها ضعف الإرادة السياسية وتذبذبها وضعف استجابة بعض الدول المضيفة وعدم استجابة بعضها الآخر لاستيعاب اللاجئين على المدى القصير، وضعف كفاءة المساعدات الإنسانية والإنمائية وعدم التنسيق فيما بينها، واستمرار التوترات الداخلية وتفشي العنف الذي أصبح سبباً رئيساً في إطالة أمد التَّهجير، والانخراط المباشر لعدة دول أجنبية في الحرب داخل سوريا من منطقتنا وما وراءها.

واستجابةً لذلك الواقع، بادرت كثير من الدول والمنظمات إلى تقديم المساعدات، لكنّنا ما زلنا نرى العالم مُنهَكاً عاجزاً عن ابتكار استجابة متماسكة فعَّالة من شأنها أن تنهي معاناة ملايين المُهَجَّرين. وهكذا، وقع العبء الأكبر في استضافة غالبية اللاجئين السوريين على الدول المجاورة: الأردن ولبنان وتركيا، تلك الدول التي فتحت حدودها ومدارسها ومراكز رعايتها الصحية أمام اللاجئين مُعوِّلةً على الجهود الإنسانية الدولية. وبالتزامن مع الاستجابة الحكومية الرسمية، فتحت المجتمعات المحلية والأفراد صدورهم مرحبين بالقادمين الجدد ومقدمين لهم المساعدة. لكنَّ وصول اللاجئين واستضافتهم في مجتمعات منخفضة الدخل وضعيفة أصلاً سَبَبٌ رئيسي في تفاقم المشكلات القائمة وظهور توترات جديدة خاصة في مجالات البحث عن العمل والأجور وتزايد الضغوطات على خدمات البنية التحتية. والمحزن أنَّ هذه الأعباء أصبحت منهكة لبعض الدول المضيفة فلم تجد خياراً سوى إغلاق أبوابها أمام اللاجئين الجدد. ومع الضعف العام الذي يواجه الجهات المانحة وسُكُونِ التعاطف مع المُهَجَّرين، تصبح سياسات استقبال اللاجئين واستضافتهم أكثر تقييداً ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل ما وراءها أيضاً، فتنعكس بذلك على ظهور مشاعر عارمة من الخوف والغضب واليأس لدى الجميع.

وعلى الصعيد الشخصي، يعاني المُهجَّرون من صدمات نفسية تتجذر أسبابها في استمرار مظاهر القصور والفوارق والاختلال الوظيفي التي تمخضت عن تهميش إنساني واسع النطاق وكشفت عن مواطن الضعف في بعض المجتمعات، وما لم يَتَصَدَّ المعنيون للعوامل الرئيسية المحركة للكرامة الإنسانية، سيستمر التَّهجير وستستمر التحديات التي ترافقه.

وكان لمثل هذه الدروس، بما فيها الواقع الذي يشير إلى أنَّ كثيراً من المُهجَّرين لن يعودوا إلى بلادهم، محل جَدَلٍ وأَخْذٍ وَرَدَّ منذ أمد بعيد. وآن الأوان لأن يسعى الباحثون والمنظماتً الإنسانية والمنظمات المحلية غير الحكومية وكذلك الحكومات المضيفة إلى تبني استراتيجية حيوية، وإن بدت أنها صعبة المنال، يكون من شأنها الجمع بين اللجوء المؤقت وآليات المساعدات الإنسانية الطارئة مع الوعود بعيدة الأمد بتحقيق التنمية وصون الكرامة من خلال تمكين الوصول إلى فرص العمل والإقامة، لما لذلك من أثر طيب في انتشال المهجَّرين والمجتمعات المضيفة من وضعهم الحالي على حد سواء.

وإلى حين التوصل إلى حل دائم للاجئين، لا بد من التأكيد على أنَّهم بحاجة إلى الحماية والسكن اللَّذَيْن يجب تأمينهما على وجه الخصوص لمن يختار العودة مع المحافظة على سلامة العائدين وضمانِ طوعية عودتهم وصون كرامتهم. ولذلك، يتحتم علينا أن نُولِّد الإرادة السياسة وأن نحشد الجهود الدولية لمساعدة المهجَّرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ولا بد من تحسين موارد عمل المنظمات الإنسانية المحلية التي تساعد المُهجَّرين السوريين على نهج المبادرات التي ظهرت حديثاً مثل العقد العالمي للهجرة والعقد العالمي للاجئين وما تحمله معها من فرصة لإحراز التقدم، دون أن ينسى أحد أنَّ نجاح تلك الجهود والمبادرات يبقى رهناً بالدعم والالتزام الحقيقيين للحكومات. والواجب علينا دعم المُهجَّرين في مسعاهم لاستعادة فرصتهم بعيش حياة كريمة والعودة إلى ديارهم بسلام أو بناء حياة جديدة في مكان آخر بما يُمكِّنهم وجيرانهم من الازدهار معاً.

صاحبة الجلالة الملكة نور الحسين المُعَظَّمَة (الأردن)
eauk@peacebuilders.org

حماية كرامة السوريين المُهجَّرين

خلود منصور

ماذا تعني كلمة كرامة للاجئين السوريين والعاملين السوريين في المجال الإنساني والتنموي؟ وما الذي يمكن للمنظمات الإنسانية فعله أو الامتناع عن فعله لتساعد السوريين في الحفاظ على كرامتهم وحمايتهم؟

باعتباري سورية لها باع طويل في التحليل والبحوث والكتابة في المجال الإنساني، حَرصتُ منذ مدة طويلة على الكتابة عن أهمية الكرامة للسوريين في هذا الوقت على وجه الخصوص، لكنَّني مع ذلك أجد نفسي على الدوام عاجزة عن تفسير أبسط الأمور لمن يسألني عن أحوالي وأحوال عائلتي في سوريا، فتلك أسئلة غالباً ما يطرحها علي الناس بحسن نية منهم لكنَّها توقظُ فيَّ الشعور بالإذلال الكبير الذي يشعر به المرء حين يفقد قدرته في السيطرة على كل ما هو عزيز في غضون بضعة أيام أو شهور أو سنوات. ومنذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية في سوريا، كانت الكرامة وما زالت العنوان الرئيسي لمطالبات الناس على المستويين الفردي والجماعي معاً، فكانت صرخة أطلقتها الجموع منذ الأيام الأولى وتبلورت في واحدة من أقوى الشعارات وأكثرها بروزاً: "الشعب السوري ما بينذَل." بل تكرر التركيز على الكرامة في المراحل اللاحقة في الأعمال المكتوبة والشعارات والأعمال الفنية والخطاب السياسي والاجتماعي. فلا غرابة إذن أن عَبَّر كثير من السوريين بعد اندلاع النزاع وما تبعه من تهجير قسري هائل عن استيائهم مما تعرضوا له من إذلال وامتهان للكرامة الإنسانية ليس من القوَى الحاكمة في سوريا فحسب بل من الجهات الأخرى التي أَصبحت حياة المُهجَّرين رهناً بأمرهم في الشتات.

وللكرامة معان عدَّة يتفاوت تفسيرها من شخص لآخر، وظهر ذلك التفاوت في المقابلات التي أجريتها في إطار هذه الدراسة،[1] إذ تقول صحفية قابلتها: إنَّ "الكرامة بكل بساطة هي أن أُعامَل كإنسان". إنها تعني أنَّ لي حقوقاً وأن أتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات متى شئت دون إذلال وأن يحظى فضائي الخاص بالاحترام بمنأى عن الانتهاك." وفي مقابلة أخرى، قالت طبيبة وناشطة في مجال المساعدات :إنّ "الكرامة [تقاس] بمدى شعورك الرافض للإذلال وبقوة تصدّيك له."

تأثير المنظمات وتمثيلها للاجئين

نادراً ما وُجِّهت التساؤلات للمنظمات الإنسانية الدولية وموظفيها أو أخضعَت للبحث والتدقيق إزاء الأثر الذي يمكن أن تتركه سلوكاتها وتصرفاتها على كرامة اللاجئين، سواء أكانت تلك التصرفات مقصودة أم غير مقصودة، خاصة أنَّ كثيراً من المزاولات السوريات قُلنَ إنَّ اللاجئين السوريين يُقابَلون عند تسلمهم للمعونات بصراخ الموظفين عليهم بل قد تصل الأمور إلى حد توجيه الشتائم لهم.

وذكرن إنَّ الرجال يرسلون زوجاتهن لاستلام المساعدات بدلاً منهن لاعتقادهم بأنهُنّ أكثر قبولاً وتسامحاً مع تلك التصرفات المهينة، إذ يقول أحد اللاجئين السوريين في لبنان: "نشعر كأنَّنَا فئران تجارب. ففي كل مرة، تأتي إلينا المنظمات الدولية بعدد لا يُحصَى من استبيانات تقدير الاحتياجات ثم تغادرنا دون أنَّ نتلقى منهم بعدها أية مساعدات. إنهم يعتقدون أننا لا نملك شيئاً نفعله في هذه الحياة سوى أن نملأ استماراتهم ونجيب على أسئلتهم. وهذا قلة احترام لنا. فنحن أيضاً لدينا كرامة."

وفيما يتعلق بالمعونات المالية التي توزعها المنظمات غير الحكومية، قال أحد مُتسلِّميها إنَّ: "التمويل الإنساني والإنمائي الذي تقدمه لنا المنظمات الدولية مهين للغاية. يبدو الأمر كأننا نتوسل للحصول على المال ... نتوسل حرفياً." وقال متطوع سوري يعمل في لبنان عن المنظمة الدولية التي تطوع فيها: "باعتبار أننا متطوعون سوريون، كانوا يدفعون لنا مبالغ قليلة تشبه العدم مقابل القيام بأعمال طويلة ومضنية نيابة عنهم ... أنا أحتاج للبقاء على قيد الحياة وبكرامة أيضاً." كل هذه التجارب ما هي إلا أمثلة واضحة على اختلال التوازن في علاقات القوى التي تضع اللاجئين السوريين والمزاولين السوريين في كفة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية في الكفة الأخرى الراجحة من الميزان.

والمشكلة تكمن في النظر للاجئين على أنهم ضحايا عاجزون ويائسون، ونادراً ما تُواجَه هذه المشكلة بصراحة ناهيك عن تناول تلك المشكلة على مستويَي رسم السياسات وصنع القرار. فباستثناء بعض الحالات الملحوظة، كثيراً ما صَوّرَت المنظمات الإنسانية في موادها الإعلانية السوريين على أنهم ضحايا عاجزون بغية جمع التبرعات. فالكثير من تلك الإعلانات تستخدم صوراً لأطفال سوريين بائسين يكونون غالباً في إحدى مخيمات اللجوء. وهذا محبط للغاية، ويتعارض مع الحملات التي أُطلقت في الفترة الممتدة بين الثمانينيات والتسعينيات للحض على مزيد من الاحترام في استخدام الصور. وحين يُسأل الموظفون الدوليون العاملون في المساعدات الإنسانية في النقاشات غير الرسمية عن الغاية من استخدام مثل هذه الصور، لا يخفي بعضهم استياءهم من سياسة منظماتهم في ذلك الشأن، في حين يرى آخرون أنَّ نجاح المنظمات الإنسانية في جمع التبرعات يعتمد

لاجئة سورية شابة متطوعة في مجال التواصل ومتخصصة في التعليم تقود جلسة لمجموعة دعم الواجبات المنزلية لأطفال اللاجئين في لبنان.

اعتماداً كبيراً على تصوير اللاجئين في حالة من اليأس والعوز باعتبارهم في حاجة ماسة إلى المساعدات الدولية.

منع امتهان الكرامة

إن الكيفية التي يحاول بها السوريون المُهجَّرون، بمن فيهم العاملون في المنظمات الإنسانية، حفظ كرامتهم معقدة جداً بل تلقى كثيراً من العداء والمعارضة. فكثيرًا ما تجاهلني صانعو القرارات في المواقف التي كنت أتمتع بها بكامل قدرتي كأي استشارية أو خبيرة، إذ يجب أن تكون على سوية مكافئة من الاحترام والقَدْر. وتلك ليست معاناتي وحدي إذ عبرت إحدى النساء السوريات المُؤسِّسَة لمنظمة سورية مختصة في التعليم وتقديم المساعدات والإنماء عن رأي مماثل قائلة: "إنني ككل السوريين الذين يشاركون في لقاءات تجمعهم مع الهيئات الإنسانية الدولية أشعر بإذلال لا مثيل له. إنَّهم يتحدثون إلينا كما لو كنا أطفالاً أو أغبياء أو كما لو كنا بكل بساطة بلا قيمة ... حتى حين طلبت منا إحدى هيئات الأمم المتحدة انتخاب ممثل عن المنظمات السورية رشحنا ثلاثة مرشحين. ثم في النهاية قرروا اختيار شخص غير سوري لتمثيلنا. وكانت تلك إهانة بالغة في حقنا." وفي حالات كهذه، قد أسعى شخصياً ومن معي للحفاظ على كرامتنا بالتراجع وفرض العزلة على أنفسنا.

ومن الواضح أنَّ هذه القضايا المعقدة والصعبة لا تقتصر على سوريا وحدها بل من المحتمل أن تكون سائدة في جميع الاستجابات الإنسانية قاطبةً. لكنني آمل أن تشجع هذه المقالة الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية على مناقشة وتقييم أو إعادة تقييم فهمهم لمعنى الكرامة ولسلوكهم في أثناء استجاباتهم الإنسانية حول العالم. كما يجب إعطاء الفرصة للسوريين

اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني والتنموي من الانخراط المباشر والفعال في هذه المناقشات وإشراكهم في وضع السياسات التي تؤثر على حياتهم أيضاً.

خلود منصور *Kholoud.mansour@cme.lu.se*
مستشارة وباحثة من سوريا، جامعة لوند
www.cmes.lu.se/staff/kholoud-mansour

١. تتقدم المؤلفة بالشكر لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي (L2GP) لدعمها لهذا البحث. www.local2global.info

مخيم واحد وثلاث مجموعات للاجئين: تحديات أمام المنظمات المحلية غير الحكومية

ألفت محمود وربيكا روبرتس

تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية في مخيم برج البراجنة في لبنان تحديات كثيرة في الاستجابة إلى الاحتياجات المعقدة لثلاث مجموعات مختلفة من اللاجئين.

يقع مخيم برج البراجنة على أرض مساحتها كيلومتر مربع بالقرب من مطار بيروت الدولي، ويعد واحداً من أصل اثني عشر مخيماً رسمياً للاجئين الفلسطينيين في لبنان شُيِّدَت عقب إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨، وقد آوى المخيم زهاء ٣٧ ألف نسمة قبل بدء النزاع في سوريا كان معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان، ولكن مع حلول عام ٢٠١٧ تزايد عدد اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا ليصل عدد سكان المخيم إلى ٤١ ألف نسمة.[١]

وقد جذب مخيم البراجنة اللاجئين من سوريا نظراً لأن التكلفة المعيشية فيه أقل مما هي عليه في أي مكان آخر في بيروت عدا عن أن بعض اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا لديهم أقارب يعيشون بين اللاجئين الفلسطينيين من لبنان في المخيم. وكبقية المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان، لا يتبع مخيم برج البراجنة لسلطة اختصاص السلطات اللبنانية وهذا ما يفضله بعض اللاجئين القادمين من سوريا. وفي خضم هذه الأزمة السكانية، تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية كثيراً من التحديات في توفير الدعم لمجموعات اللاجئين المختلفة في المخيم.

وفي ضوء ذلك، يبدي اللاجئون الفلسطينيون من لبنان استياءهم إزاء تدهور الظروف المعيشية التي رافقت الزيادة السكانية، فظروف العيش في المخيم كانت سيئة أصلاً وتفاقمت أكثر بتوافد هذه المجموعات الجديدة وتدفق الناس عليه، وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى ارتفاع مستوى التوتر بين سكان المخيم. فمن ناحية البنية التحتية، شهد المخيم توسعاً عمودياً نتيجة لتشييد الطوابق الجديدة فوق المساكن، إذ وصل ارتفاع بعضها إلى ثمانية أو تسعة طوابق وكلها تفتقر إلى الأساسات المناسبة، كما أدت التوسعة التي شهدتها شبكَتَا الكهرباء والمياه لتصل إلى السكان الجُدُد إلى تشابك الأسلاك الكهربائية مع أنابيب المياه الدالفة على مستوى الرأس في كل أنحاء المخيم.

ورغم ما تلقته المنظمات غير الحكومية المحلية من تمويل لتحسين المساكن، ما زال البناء العام والبنية التحتية في المخيم أدنى من مستوى الجودة المطلوبة يضاف إليها صِغَر المساحة وكلها أسباب تحول دون إيواء اللاجئين بما يضمن سلامتهم وراحتهم في الوقت نفسه.

وبما أنَّ العلاقة بين السلطات اللبنانية والسكان واللاجئين الفلسطينيين من لبنان يشوبها التوتر، أصبحت هذه الفئة من اللاجئين في وضع أسوأ من وضع أي فئة أخرى من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. ومَرَدُّ هذا التوتر أنَّ السلطات اللبنانية تُقصي اللاجئين الفلسطينيين عن معظم المهن، فلا تكاد تترك لهمَ من فرص العمل القانونية إلا قطاعَي البناء والزراعة وجمع النفايات. كما يُحظَر على اللاجئين الفلسطينيين من لبنان امتلاك العقارات ، وهناك قيود مفروضة على حريتهم في الحركة. وعلى خلاف مجموعات اللاجئين الأخرى الذين تشملهم ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تختص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتقديم المساعدة للفلسطينيين. وبسبب القيود التي تفرضها السلطات اللبنانية ومنعها اللاجئين الفلسطينيين من الوصول إلى خدمات الدولة يضطر الفلسطينيون في لبنان للاعتماد على الأونروا لدرجة أكبر مما يعتمد عليه نظراؤهم في أماكن أخرى من المنطقة إذ إنّ الأونروا هي المزود الرئيسي للرعاية الصحية والتعليم كما أنها المسؤولة عن نظام الصرف الصحي وجمع النفايات في المخيمات الرسمية البالغ عددها اثنا عشر مخيماً. غير إنَّ غياب دعم الدولة وعدم كفاية خدمات الأونروا أدى إلى تطوير شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في المخيمات.

حاجات متباينة لثلاث مجموعات من اللاجئين

تحدد الأوضاع القانونية المختلفة لمجموعات اللاجئين الثلاثة إمكانية حصولهم على المساعدة ، إذ ما زال اللاجئون الفلسطينيون من لبنان يحصلون على خدمات كل من الأونروا والمنظمات غير الحكومية المحلية، ويشاركهم الآن اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا، بينما يحصل اللاجئون السوريون على المساعدات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المحلية إضافة إلى بعض الخدمات الحكومية التي تتيحها السلطات اللبنانية لهم. ولذلك ينبغي للمنظمات غير الحكومية المحلية أن تُكيِّفَ استجابتها لاحتياجات

هذه المجموعات الثلاثة المختلفة وهي مهمة صعبة، نظراً لاختلاف مستوى صعوبة الحصول على التمويل الذي يسهل إذا كان الهدف منه خدمة اللاجئين السوريين، لكنَّه يصعب إذا استهدف اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ويصعب أكثر إذا استهدف اللاجئين الفلسطينيين من لبنان. ويتحتم على عدم المساواة في الحصول على المساعدات وازدواجية الأجهزة التابعة للأمم المتحدة زيادة في حدة التوترات بين المجموعات الثلاثة إذ تعتقد كل واحدة من تلك المجموعات أن المجموعتين الأخرتَين تحظيان بظروف عيش أفضل منها.

أما المنظمات غير الحكومية المحلية فتجد أنه يتعذر عليها تلبية احتياجات جميع الفئات السكانية، وذلك من جملة التحديات السابقة للأزمة السورية وتفاقمت مع وصول المزيد من اللاجئين الجُدُد إذ تحرص الجهات المانحة على تمويل البرامج التي تستهدف النساء والأطفال أكثر من حرصها على تمويل تلك المُوَجَّهة للمسنين والشباب والرجال. وهذا ما يدفع المنظمات غير الحكومية المحلية للاعتقاد أنَّ الجهات الدولية المانحة لا تنظر لمساعدة كبار السن على أنَّها 'استثمار جيد'. أما خطط الاستجابة الإقليمية[٢] فتركز على احتياجات الشباب وضرورة دمجهم إيجابياً مع مجتمعاتهم وتمكينهم وجعلهم قادرين على التكيف مع الظروف المحيطة، غير إنَّ المنظمات غير الحكومية المحلية لم تتمكن من الحصول على تمويل للبرامج المُوَجَّهَة للشباب. وهذه إشكالية خاصة في مكان كمخيم برج البراجنة، فمع قلة خيارات العمل المتاحة لا يجد معظم الشباب بُدّاً من قضاء أوقاتهم بشرب الخمر والتدخين وتعاطي الحبوب المخدرة ليصبحوا بذلك عرضة لاستغلال العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة. فاللاجئون الفلسطينيون من الذكور في لبنان يكافحون لتأدية أدوارهم التقليدية كمعيلين لعائلاتهم وذلك بسبب القيود المفروضة على حقهم في العمل. وكذلك الرجال السوريون شأنهم في ذلك شأن النساء والأطفال السوريين، فقد عانوا من الصدمة النفسية جرَّاء النزاع والفرار من سوريا، وتتضاعف معاناتهم الآن بتقييد حقهم في العمل. وتفيد المنظمات غير الحكومية المحلية بأن الإحباط المتفشي بين الرجال في المخيم يتجلّى في مظاهر عدّة أهمها العنف الأسري الذي يعرّض الزوجات إلى الإساءة مما يدفعهن بالمقابل إلى الإساءة لأطفالهن. ووجدت المنظمات غير الحكومية المحلية أنَّ الجهود المبذولة لتنفيذ البرامج القائمة على الجندر وفقاً لخطط الاستجابة الإقليمية تقتصر على البرامج التي تستهدف النساء والأطفال.

ولكل مجموعة من اللاجئين جملة من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. ورغم حرص الجهات المانحة على الانتقال من المشاريع الطارئة إلى المشاريع الإنمائية، يشوب بعض هذه المشاريع ضعف استهدافها للفئات المستفيدة. فعلى سبيل المثال، ترغب الجهات المانحة بتمويل المنظمات غير الحكومية المحلية لدعم سبل كسب الرزق من خلال توفير التدريب المهني أو تقديم المشورة في الشؤون التجارية، لكنَّ المؤكد أن تلك المشاريع ذات أثر محدود بسبب القيود المفروضة على حقوق اللاجئين في العمل. لذلك، غالباً ما قدمت المنظمات غير الحكومية المحلية التمويل اللازم لعقد ورشات العمل التوعوية حول الحقوق بدلاً من تمويل العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان المخيم. وصحيح أن نشر المعلومات المتعلقة بالحقوق أمر هام وضروري، إلا أن تكرار هذه الأنشطة واستهدافها المستمر لأشخاص غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية يفرغ ورشات العمل تلك من محتواها وقيمتها ويجعل تسويغها صعباً.

الاستفادة من المشاريع الناجحة

رغم كل هذه الصعوبات، سجَّلت المنظمات غير الحكومية المحلية بعض التجارب الناجحة في مسيرتها. وكان برامج تسريع التَّعليم من ضمن تلك التجارب إذ نفذتها كثير من المنظمات في لبنان بهدف دمج الأطفال القادمين من سوريا في التعليم السائد. وتنقسم برامج تسريع التَّعليم إلى نوعين: أهداف تعليمية وأخرى نفسية-اجتماعية، إذ صُمِمَت البرامج لمساعدة الأطفال على اللحاق بما فاتهم من تعليم وبناء المهارات اللازمة لتمكينهم من الدراسة ذاتياً وتطوير الآليات اللازمة للتصدي للتنمر الذي قد يواجهونه باعتبارهم طلاب جُدُد في المدرسة. وركّز برنامج تسريع التَّعليم على تطوير المهارات اللغوية للأطفال القادمين من سوريا ليتمكنوا من الانضمام والمشاركة في المدارس في لبنان، وتُدَرَّسُ المناهج غالباً باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وتساعد عناصر البرنامج الأطفال على تجاوز الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، كما توفّر الدعم للآباء ليتمكنوا من فهم الآثار المترتبة على التجارب التي مرّ بها أطفالهم ما يمكنهم من تقديم الدعم لهم. ولقي هذا النهج الشمولي مديحاً من كل الأطراف المشاركة يشمل الأطفال المشاركين فيه وآباءهم والموظفين المُنَفِّذين. ورغم النتائج الإيجابية لبرنامج تسريع التَّعليم، لم يكن مصحوباً ببرامج مساندة أخرى، وهذا ما يدفع موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية إلى المناشدة بضرورة توسيع الدعم بما يشمل الاستمرار بتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي للأطفال وعائلاتهم إذا لزم الأمر حتى بعد إكمال الأطفال للبرنامج بنجاح لما في ذلك من أهمية في تعزيز ما تعلموه خلال البرنامج، ومع أنَّ الأطفال في برج البراجنة التمسوا وتلقوا المزيد من الدعم غير الرسمي من معلميهم السابقين في برنامج تسريع التَّعليم فإنه من الأفضل العمل على التوسيع الرسمي للبرنامج.

ومن المشاريع الأخرى التي أطلقتها المنظمات غير الحكومية المحلية برامج النقد مقابل العمل المُصَمَّمة لتعزيز التماسك

ريبيكا روبرتس

مخيم برج البراجنة للاجئين

الاجتماعي من خلال مبادرات الصحة والنظافة العامة، ومثال ذلك ما تلقّاه اللاجئون الفلسطينيون من سوريا ولبنان من أجور مقابل تكملة خدمات الأونروا في جمع النفايات في برج البراجنة، فبالإضافة إلى جمع النفايات نقل المشاركون رسائل أساسية تتعلق بالصحة والنظافة العامة إلى الأسر التي تعيش في المخيم. وكانت ردود فعل المشاركين في البرنامج إيجابية خصوصاً النساء اللواتي استمتعن بالمشاركة في أنشطة خارجية ساعدتهم على الخروج من المنزل والاختلاط بأشخاص آخرين من المخيم كما وجدوا أنه ثمة فائدة من المال الإضافي الذي جمعنه بالعمل، ورغم ذلك فإنَّ أثر البرنامج محدود وفي بعض الأحيان سلبي؛ إذ شعر بعض اللاجئين الفلسطينيين من لبنان بالإساءة بسبب الرسائل المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، وذلك لأنها توحي بأنهم قذرون. ورغم مستوى النظافة الملحوظ الذي تتمتع به المخيمات في أثناء تنفيذ هذه المشاريع كانت مدة تنفيذها قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع في كل مرة وذلك بسبب محدودية التمويل.

تحسين الدعم الدولي للمنظمات غير الحكومية المحلية

لا يُعدُّ الوضعُ الذي يعيشه مخيم برج البراجنة فريداً من نوعه. ثمّ إن إدراك المنظمات غير الحكومية المحلية لاحتياجات سكان المخيم وعدم قدرتها على تمويل النشاطات اللازمة لتلبيتها يضعها في موقف محبط، لذا تأتي التوصيات الرامية إلى تحسين توجيه واستهداف الدعم الدولي والتي تشمل ما يلي:

- يجب استشارة المنظمات غير الحكومية المحلية فيما يتعلق باحتياجات السكان المحليين بهدف توفير الدعم لكل المجموعات المستضعفة وليس لتلك التي تفضل الجهات المانحة دعمها فحسب.
- يجب إتاحة التمويل لكل من الدولة المضيفة والسكان اللاجئين على حد سواء.
- يجب على المانحين أن يركزوا على ما هو ممكن: فبدلاً من محاولات إيجاد فرص جديدة لكسب الرزق، يُفَضَّل دعم سبل كسب الرزق من خلال تغطية تكاليف النقل وشراء الأدوات للعمال اليوميين أو تقديم رعاية الأطفال
- يجب على المنظمات الدولية أن تضغط على الحكومات المضيفة لتحترم حقوق اللاجئين وذلك لما تحظى به من موقع دولي أقوى من ذلك الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية المحلية.
- يجب على الجهات المانحة أن تعمل على المستوى الوطني: فمثلاً، ينبغي لها أن تتفاوض حول توفير فرص عمل للاجئين وتسهيل دمجهم مع القوى العاملة فيما قُرِرَ من برامج واسعة النطاق للأشغال العامة.
- يجب أن تسمح برامج التماسك الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية المحلية بالعمل مع أشخاص من كل الفئات السكانية وتوجيه برامجها لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.
- يجب تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية لتتمكن من تصميم برامجها لاستكمال خطط الاستجابة الوطنية والإقليمية.
- يجب دعم البرامج الناجحة باستمرار وتوسيعها إذا لزم الأمر وذلك استناداً للدروس المستفادة.

ألفت محمود *Palwho@gmail.com*
مديرة، جمعية المرأة الخيرية *http://www.palwho93.org*

ريبيكا روبرتس *rebekah_roberts@yahoo.co.uk*
مستشارة مستقلة

١. وفق أرقام اللجنة الشعبية في مخيم برج البراجنة قبل الأزمة السورية وفي أغسطس/آب 2017 بما فيها جميع القاطنين في المخيم بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين من سوريا واللاجئين الفلسطينيين من لبنان المسجلين لدى الأونروا.

٢. (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2017-2018 استجابةً للأزمة السورية) http://bit.ly/UNHCR-3RP-2017-2018-ar

the Government of Lebanon and the United Nations' Lebanon Crisis Response Plan 2017-20

خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2017-2020) http://bit.ly/LebCrisisResp-2017-20

العمل الإنساني الذي يقوده اللاجئون في مخيم شاتيلا في لبنان

هند شريف

تثير المبادرات التي يقودها اللاجئون الفلسطينيون 'المرسخون' استجابةً لوصول السوريين المُهجَّرين 'الجدد' إلى مخيم شاتيلا أسئلة محورية حول القيود التي يواجهها النظام الإنساني وتمثيل اللاجئين على أنَّهم ضحايا سلبيون.

يُعد مخيّمُ شاتيلا الذي تقل مساحته عن ميل مربع على الحدود الجنوبية من بيروت، واحداً من المخيمات المخصصة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأُسِّس في عام ١٩٤٩ ليتَّسَع لما لا يزيد على ثلاثة آلاف شخص، لَكنَّ ما يحدث اليوم أنَّ المخيم أصبح يضم ما يقارب من ٤٠ ألف لاجئ رغم أنَّ مساحته لم تزدد أبداً، ورغم أنَّ الفقر والازدحام والظروف الصحية المتدنية أكثر ما يجتاح مخيم شاتيلا، أصبح المخيم منذ عام ٢٠١١ ملاذاً للجوء اللاجئين السوريين الجدد، فقد سهَّل قدومهم إلى هناك الروابط والعلاقات الأسرية الموجودة مسبقاً بين اللاجئين السوريين بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، واللاجئين الفلسطينيين من لبنان الذين يعيشون في شاتيلا، وتشير التقديرات إلى زيادة عدد سكان شاتيلا إلى أكثر من ضعفين منذ اندلاع النِّزاع في سوريا، ولا يوجد توثيق يُذكَر للاستجابات الإنسانية التي يقودها اللاجئون أنفسهم إزاء اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى مخيم شاتيلا. ومع ذلك، فقد قدمت هذه المبادرات صوراً حية وملموسة من الدعم، والتضامن وحسن الضيافة، وهذا ما أشارت إليه فيديان-قاسمية 'بإنسانية اللاجئ للاجئ'.[١]

ورغم الفقر وندرة الموارد وسوء الخدمات، استخدم اللاجئون الفلسطينيون المرسخون -ونقصد بهم اللاجئين الذين يعيشون بالأصل في المخيم- الموارد الرسمية وغير الرسمية لتوفير الدعم المادي وغير المادي للاجئين السوريين الجدد خلال المراحل الأولى من وصولهم، ومن خلال شبكات التواصل غير الرسمية، استضاف كثير من اللاجئين الفلسطينيين عائلات سورية لمدة أشهر موفِّرين لهم الدعم المادي والمعنوي. وعلى الصعيد الرسمي، اُسْتُخدِمَت المساجد لإيواء اللاجئين الجدد ولإقامة فعاليات التضامن مع السوريين، فقد تبرع اللاجئون الفلسطينيون بما يفيض عن حاجتهم من ملابس والفُرُش والبطّانيات وغيرها من الموارد.

ولا بد هنا من الانتباه إلى أنَّ الفلسطينيين ليسوا جميعاً في فئة واحدة بل هناك فئات عدة لهم حسب اختصاص الجهة الراعية لكل فئة، فالفلسطيني الذين يُعرَّف بأنه: "كل من كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال الفترة ما بين ١ حزيران ١٩٤٦ وحتى ١٥ أيار ١٩٤٨ والذي فقد منزله ومورد رزقه نتيجة الصراع الذي دار عام ١٩٤٨" فإنه يتبع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى (الأونروا).[٢] ولذلك يتبع اللاجئون 'المرسخون' في مخيم شاتيلا إلى اختصاص الأونروا لأنَّهم بالأصل لاجئون فلسطينيون، (ويشار إليهم في هذه المقالة بعبارة 'اللاجئون الفلسطينيون من لبنان'). وهناك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تقدم خدماتها لأي شخص كان ما دام مستوفياً لشروط اللجوء حسب تعريف اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، ويتضمن ذلك السوريين (باستثناء الفلسطينيين). ولا تقتصر المشكلة في التفرقة بين اللاجئين السوريين والفلسطينيين على ظهور فجوة في الحماية القانونية والاجتماعية في شاتيلا فحسب بل أثَّر أيضاً في العلاقة وفي موازين القوى بين اللاجئين 'الجدد' و 'المرسخين' داخل المخيم.

ووفقاً لما قاله مجدي آدم، وهو ناشط اجتماعي فلسطيني ورئيس النادي الرياضي الفلسطيني في مخيم شاتيلا، فقد شوهد اللاجئون الفلسطينيون المُهجَّرون من سوريا يتجولون في مراكز توزيع المساعدات المخصصة للسوريين، ويطالبون بتقديم المعونة لأنفسهم أيضاً قائلين: "نحن لاجئون أيضاً، فلماذا يقتصر تقديم المساعدات على السوريين؟"، [٣]وأخبرنا مجدي إنَّ اللاجئين الفلسطينيين شرعوا في مبادرة خاصة بهم لمناهضة هذا التمييز غير المنطقي، وقد أخبره أحد هؤلاء اللاجئين: "شرعنا في هذه المبادرة الخاصة بنا، وفي الوقت نفسه نعمل مع المنظمات غير الحكومية المختصة بمساعدة السوريين فقط. فعلى سبيل المثال، كنا نسجل اللاجئين السوريين على الورق حسبما هو مطلوب، لكننا في الليل كنا نقدم للاجئين الفلسطينيين من سوريا ما يحتاجون إليه."

وهناك انتقادات من مجتمع اللاجئين المرسخين بشأن كيفية توزيع الموارد المحدودة. فعلى سبيل المثال، كما أخبرنا مجدي، تقدم هيئات المساعدات لكل عائلة المقدار نفسه من المؤن بغض النظر عن عدد الأطفال داخل كل أسرة، ولهذا السبب استخدم اللاجئون المرسخون الذين يعملون مع هذه المنظمات مبادرتهم لسد هذه الفجوة، وكما شرح لنا مجدي: "بالنسبة للعائلات التي لديها عدد كبير من الأطفال، نخبرهم أن يعودوا إلينا ليلاً للحصول على مزيد من البطانيات والموارد لتلبية حاجاتهم"، مثل هذه المبادرات التي يقودها اللاجئون تغير وضع اللاجئين الفلسطينيين لتجعل منهم مقدمين للدعم لا عالة على الغير، ومما يكتسب أهمية قصوى أنَّ هذه الخبرات تثبت وجهات نظر اللاجئين بشأن أوجه القصور التي تعيب الاستجابة الإنسانية، وتثبت في الوقت نفسه مساهمة تضامن اللاجئ مع اللاجئ في سد هذه الثغرات، ووفقاً لما قاله أحد لاجئي فلسطين من لبنان الذي يعمل مع الأونروا: "بما أننا لاجئون فلسطينيون، فنحن ندرك جيداً الشعور بعدم الحصول على مكان آمن للإقامة فيه ونعرف معنى الشعور بعدم الترحيب. لذلك تحتم علينا مسؤوليتنا الإنسانية والأخلاقية والوطنية أن نقدم لهم كل ما في استطاعتنا وأن نرحب بهم على الأقل."

استدامة الترحيب

رغم ذلك، من السابق للأوان الانبهار العاطفي بهذا الشكل من أشكال التعامل الإنساني بين اللاجئ واللاجئ، إذ سرعان ما ظهر تحوّل تدريجي من طور الضيافة إلى العداء، فالتوتر على مدار السنوات السبعة منذ وصول السوريين، فقد ذكر اللاجئون الفلسطينيون المرسخون أنَّهم أدركوا أنَّ النِّزاع في سوريا قد يمتد لأكثر من سنة، وهكذا بدأت علاقتهم بالسوريين في المخيم تتغير، وقال الخاضعون للمقابلات إنَّ ازدياد وطأة الضغوط التي فرضتها استضافة اللاجئين السوريين خلال السنوات السبعة الماضية أصبح أمراً محتوماً خاصة مع نقص الموارد وضعف الظروف المعيشية التي يعاني منها المخيم أصلاً قبل توافد اللاجئين الجدد عليه.

ووصل التوتر إلى ذروته في المدارس وما حولها وفي الوظائف وفي الحصول على الرعاية الصحية. ففي المدارس، دُمجَت صفوف اللاجئين الفلسطينيين من لبنان مع صفوف اللاجئين الفلسطينيين من سوريا فازدحمت واكتظت بطلابها، وأصبحت مدة الحصول على خدمات الرعاية الصحية أطول من المعتاد، وازدادت حدة التنافس على العمل في القطاع غير الرسمي، وهذا ما عبّر عنه أحد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان الذي لم يخف احتجاجه قائلاً: "بالنسبة لشخص مثلي يعمل في مجال طلاء الجدران، أطلب أربعين دولاراً في اليوم في حين يقبل السوري العمل لقاء عشرين دولاراً."

وتزداد الأمور صعوبة مع تناقص الأموال المتاحة للأونروا وهذا ما دفعها لتطبيق تدابير تقشفية على مدار السنوات القليلة الماضية رافقها انخفاض واضح في مستوى الخدمات، فقد انخفض معدل الإنفاق السنوي للأونروا على اللاجئ من مائتي دولار في عام ١٩٧٥ إلى نحو ١١٠ دولارات في يومنا هذا، وبالإضافة إلى ذلك، في حين تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إيجاد حلول مستدامة مثل إعادة توطين اللاجئين السوريين المسجَّلين، لا تقدم الأونروا ضمن اختصاصها فرصاً مثيلة للاجئين السوريين الفلسطينيين من سوريا أو للاجئين الفلسطينيين من لبنان لأنَّ هذا قد يعني فقدانهم لحق العودة. ومن ناحية أخرى، يحظر قانون العمل اللبناني على اللاجئين الفلسطينيين من لبنان ومن سوريا العمل في ٣٦ مهنة (منها الطب، والزراعة، والنقل العام)، وبسبب الوضع القانوني المحدود للسوريين في لبنان اضطرت كلتا الفئتين من اللاجئين إلى التنافس في قطاع العمل غير الرسمي. وبالنتيجة، تمثل السياسات والمنظومات الدولية سبباً رئيساً في الآثار السلبية التي يشعر بها اللاجئون في مثل هذا المكان المزدحم قليل الموارد، مما يعيق استدامة إنسانية لتعامل اللاجئ مع اللاجئ.

ومع ذلك، فمن المهم جداً الإشارة إلى بعض الآثار الإيجابية التي شعر بها بعض اللاجئين، فعندما سُئِلَ اللاجئون الفلسطينيون المرسخون عما إذا كانت حياتهم الاجتماعية قد تغيرت بعد وصول اللاجئين الجدد، كانت إجابة الجميع: نعم. وبالنسبة لمجدي، أخبرنا أنَّ وصول اللاجئين الجدد كان سبباً في تحفيزه ليصبح ناشطاً اجتماعياً: "[وصولهم] جعلنا نتذكر تهجيرنا كلاجئين فلسطينيين، دفعني ذلك أيضاً إلى مضاعفة جهدي وتحفزي للعمل الاجتماعي؛ [فبدأنا] نرحب بالسوريين والفلسطينيين السوريين ونشجعهم على الانضمام إلى النادي [الرياضي] لمساعدتهم على نسيان معاناتهم والاندماج في المجتمع، وقال لاجئان سوريان: "عندما وصلنا إلى هنا، كنا نشعر بعدم الراحة والخجل تماماً مثل الغرباء لذلك كنا نفضل البقاء مع السوريين ننتظر وحدنا، لكننا اليوم، نشعر بالاندماج في المخيم وفي الحياة العملية، والآن إذا أخذت

جولة في الشوارع سيراً على الأقدام، فلن تلاحظ أي فرق بين سوري وفلسطيني في المخيم."

إلا أنَّ قلة الموارد، وضيق الحيز المادي، وضعف الحقوق التي يعاني منها اللاجئون في مخيم شاتيلا تجعل التحول من الضيافة إلى العداء أمراً لا مفر منه، لكنَّ التعميم هنا لا يقدم وصفاً شاملاً للعوائق الرئيسية أمام تضامن اللاجئين تجاه أنفسهم، تلك العوائق الناتجة من تطبيق الحكومة لسياسات غير عادلة وبرنامج إنساني غير متوازن يقدم معاملة تفضيلية على أساس الجنسية. ولكي نبني مقاربات قائمة على الإنماء لتعزيز إنسانية تعامل اللاجئ مع اللاجئ والحد من تهميش اللاجئين الفلسطينيين المرسخين، لا بد من إعادة تقييم فعالية البرامج الحالية من خلال مراعاة وجهات نظر اللاجئين أنفسهم وتمكينهم على أنّهم أصحاب المصلحة المعنيين بمستقبلهم.

هند شريف sharifhind@gmail.com
متدربة في برنامج سخروف، وحدة العمل لحقوق الإنسان، المديرية العامة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي. www.europarl.europa.eu

١. Fiddian-Qasmiyeh E (2016) 'Representations of Displacement in the Middle East,' *Public Culture* 28(3)
('تمثيلات التَهجير في الشرق الأوسط' الثقافة العامة)
http://bit.ly/F-Qasmiyeh-Public-Culture-2016
انظر أيضاً فيديان-قاسمية إ(2016) 'اللاجئون يستضيفون اللاجئين'، نشرة الهجرة القسرية 53.
www.fmreview.org/ar/community-protection/fiddianqasmiyeh
٢. www.unrwa.org/ar/who-we-are/frequently-asked-questions
٣. بنيت هذه المقالة على مقابلات أجريت مع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في مخيم شاتيلا في لبنان ومع كوادر الأونروا ونُفِّذت في الفترة ما بين أبريل/نيسان ومايو/أيار 2017. ويمكن الحصول على النسخة الأطول من المقالة ضمن تقرير عام 2017 بعنوان اللاجئون السوريون في لبنان: بين اللدونة والاستضعاف، من منشورات جامعة القديس يوسف في بيروت http://bit.ly/ISP-Syrians-resilience-2017

دور البلديات في ضمان الاستقرار

جوزيب زاباتار

تُظهِر الاستجابات المنفذة عام ٢٠١٧ في منطقة سهل البقاع اللبناني قدرة البلديات المستضيفة للاجئين في تولّي دور محوريٍّ في التعايش السلمي والتي لا بد من دعمها.

تستضيف منطقة سهل البقاع الواقعة في شرق لبنان والمحاذية لسوريا حوالي ٣٦٠ ألفاً من اللاجئين السوريين المسجَّلين، وهو أعلى عدد من الناحية المطلقة والنسبة للسكان المحليين مقارنة بالمناطق الأخرى في لبنان. وفي عام ٢٠١٧، شهدت المنطقة سلسلة من الاضطرابات التي فرضت تحديات كبيرة على التعايش السلمي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين.

الأزمات في منطقة سهل البقاع

في فبراير/شباط ٢٠١٧، أجلت السلطات آلاف اللاجئين السوريين عن بلدية زحلة وحول قاعدة رياق الجوية الإستراتيجية مسوّغة ذلك بالدواعي الأمنية، لكنّها لم تضع خططاً للطوارئ للتجمعات البديلة للاجئين. وفي أبريل/نيسان، تظاهرت المجتمعات المضيفة في لبنان في كثير من البلديات مطالبين بإغلاق المحلات التجارية التي يملكها لاجئون سوريون. وفي يونيو/حزيران، دمرت الحرائق تَجَمُّعَين للاجئين في بلديتين في البقاع الأوسط هما بر إلياس وقب إلياس، مما أسفر عن مقتل فتاتين لاجئتين. وفي يوليو/تموز وأغسطس/آب، طهرت العمليات العسكرية التي قام بها حزب الله والقوات المسلَّحة اللبنانية ضواحي بلدة عرسال (التي كانت تستضيف حوالي ١١ ألف مدني سوري) من المقاتلين منهية بذلك وضع الجمود الذي دام ثلاث سنوات. وتركت هذه الأحداث مجتمع اللاجئين منهوك القوة، وأكثر إغراقاً في الديون، وأكثر استضعافاً، يغمرهم الشك والخوف من أن تكون هذه الأزمات قد أُفتُعِلَتْ خصيصاً لإجبارهم على العودة إلى سوريا. وساهمت هذه الأحداث أيضاً في زيادة التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

واستجابت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها لهذه الأزمات، وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل ذلك. وبعد توقف أعمال القتال في عرسال، وضعت البلدية بالتعاون مع شركاء إنسانيين وإنمائيين خطة عمل عرسال التي تضمنت لأول مرة التخطيط الإنساني والإنمائي الدامج، وأشركت السوريين في عمليات التخطيط. كما استخدمت جهود الوساطة والمناصرة على نطاق واسع خلال أزمات إخلاء رياق وزحلة من المقاتلين.

البلديات: جهات فاعلة رئيسية في التعايش السلمي

في إطار هذه الظروف الصعبة، اضطلعت السلطات المحلية عموماً بدور إيجابي في استقرار منطقة البقاع، لكنَّ هذا الدور لم يحظ بالانتباه والفهم الكافيين، فقد تباينت ردود الفعل على مستوى العاصمة في بيروت وعلى المستوى المحلي إزاء الحرائق التي دمرت تجمعين للاجئين. فالحرائق مشكلة تتكرر كثيراً في مخيمات اللاجئين، لكنَّ الإصابات والوفيات (على وجه الخصوص في الأطفال) كانت من الأمور الشائعة أيضاً. وعلى مدار عدة سنوات، تعاونت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الشركاء الإنسانيين لخفض آثار هذه الحرائق، فوضعت مطافئ الحريق في جميع التجمعات تقريباً، ودربت اللاجئين على استخدامها وعلى الاستجابة للطوارئ. واستجابت بلديتا بر إلياس وقب إلياس سريعاً للحرائق، فقد تعاونتا مع رجال الإطفاء والعاملين في الصليب الأحمر اللبناني الذين كانوا يعرضون أنفسهم للمخاطر بغية تقليل الإصابات، وقدم المجتمع المدني المحلي والعاملون الإنسانيون المساعدات في حالات الطوارئ إلى الضحايا السوريين، وأعادوا بناء المواقع في غضون أيام. لكنَّ تلك الجهود لم تكن من بين ما تصورته الجهات المانحة والأوساط الدبلوماسية في بيروت في البداية، ذلك أنَّ أخبار الشائعات انتشرت لتعطي انطباعاً بأنَّ المجتمعات المضيفة اللبنانية الساخطة تعمدت إضرام الحرائق، ووصلت الشائعات إلى بيروت بسرعة أكبر بكثير من أخبار التضامن الهائل الذي قدمته البلديات المحلية وأظهرته الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

وفي عرسال، أقام الفاعلون في المجال الإنساني والجهات الفاعلة في مجال الإيواء والبلدية علاقات عمل إيجابية للغاية، كما أُنشئت آلية تنسيق شهرية مخصصة. ولعل الأهم من ذلك أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والفاعلين الإنسانيين الآخرين أوفوا بالتزاماتهم إزاء الاستجابة لتلبية حاجات اللبنانيين الفقراء أيضاً. وثابرت البلدية على ممارسة دور معتدل بين السوريين واللبنانيين آخذة في الاعتبار أنَّ أول تضامن حظي به اللاجئون السوريون في ٢٠١٣ و٢٠١٤ فتح باباً للسخط والشكاوى بشأن المنافسة الاقتصادية، وأثار المخاوف من تواطؤ اللاجئين السوريين مع الجهات الفاعلة المسلحة.

وفي زحلة، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدية حواراً أعرب المشاركون فيه عن الصعوبات المرتبطة باستضافة عدد كبير من اللاجئين، وتناول الحوار أيضاً الشعور بالخذلان من جانب صفوة المجتمع اللبناني غير القادرين أو غير الراغبين (بسبب أمور تتسم بالحساسية السياسية من جانب) في إبرام اتفاقات لوضع مبادئ توجيهية ملموسة بشأن استضافة اللاجئين على المستوى المحلي. ولا يمكن إغفال دور الاعتبارات الاقتصادية في هذا الصدد فلا يمكن للصناعات الزراعية والغذائية في منطقة البقاع الاستمرار في أنشطتها دون اللاجئين السوريين. وفي الوقت نفسه، رفض المالكون الزراعيون والحضريون دفع الضريبة البلدية المفروضة على الإيجارات التي يحصلونها من اللاجئين، وهذا يعني أن الأشخاص المستفيدين من وجود اللاجئين السوريين لا يساعدون البلديات في التكاليف الإضافية الأساسية التي تحملتها البلديات نتيجة وجود اللاجئين السوريين، مثل التكاليف الخاصة بإدارة المياه والنفايات الصلبة.

زيادة الدعم المقدم إلى البلديات

في لبنان كما الحال في كثير من البلدان الأخرى، البلديات هي الهيئة الإدارية الأكثر تأثراً مباشراً بوجود اللاجئين، كما يقع على عاتق البلديات مسؤولية حفظ السلام على أراضيها، وغالباً ما يقع على عاتقها أيضاً مقاومة الضغط المباشر الذي تلقاه من المواطنين اللبنانيين الذين ينادون باتخاذ إجراءات أشد صرامة إزاء اللاجئين. وهنا يمكن التساؤل عمَّا إذا كان المجتمع الإنساني والإنمائي قد بذلا بالفعل ما يكفي من المساعدة ضمن هذه الجهود.

لقد بُذلَت بعض الجهود القيمة بالفعل واستُخدِمَت الأزمات المتكررة في ٢٠١٧ استخداماً فعالاً لزيادة الدعم المقدم إلى البلديات. ويتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ترأس مجموعة عمل معنية بتحقيق الاستقرار الاجتماعي بالاعتماد على تحليل التوترات في منطقة البقاع. وتعد وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خرائط بالمخاطر والموارد المصممة بهدف توجيه الموارد المقدمة من الجهات المانحة لتلبية الحاجات المحددة على المستوى البلدي. وتحتفظ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعلاقات دبلوماسية مع رؤساء المجالس البلدية، والمحافظين، والقوات المسلحة اللبنانية للسيطرة على التوترات وإدارتها وللحديث بشفافية عن أنَّ العودة هي الحل المستدام الوحيد أمام اللاجئين السوريين حالما تسمح الظروف بذلك، ومن ثم السعي لتبديد المخاوف واسعة الانتشار من أنَّ المجتمع الدولي يتوجه لحل دمج اللاجئين محلياً. وتذهب نسبة كبيرة من الموارد الضئيلة التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مساعدة اللبنانيين المستضعفين إما من خلال مشروعات مجتمعية صغيرة مثل توفير

تجمع غير رسمي يؤوي ١٢٠ عائلة قرب بر الياس في سهل البقاع، لبنان.

شاحنات القمامة أو محطات لمعالجة النفايات الصلبة أو من خلال تقديم المساعدات المنزلية للأسر اللبنانية الفقيرة بما في ذلك بطاقات المحروقات وإعادة تأهيل المساكن، وتتركز هيئات التنسيق التابعة للمجالس البلدية في ثلاث بلديات رئيسية (عرسال، والقاع، وزحلة).

غير أنَّ جميع هذه الجهود جزئية ومتشتتة نسبياً، وهناك خطر في أنَّ عدم انتهاج مقاربة أكثر تنظيماً لدعم المجالس البلدية، فسيضعف دورها في تأمين التعايش السلمي وسيصعب عليها إدارة الأزمات.

أهمية التنسيق والتخطيط القائم على أساس المناطق

لدعم التعايش السلمي، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات جريئة للنظر إلى المجالس البلدية بوصفها وحدة طبيعية للتخطيط والتنسيق وإخراجها من طور هيكل التنسيق الإنساني التقليدي القائم على القطاع. ولتحقيق ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، بعض الجوانب الرئيسية مثل تقديم المساعدة للأسر اللبنانية المستضعفة، وإدارة التجمعات غير الرسمية، وفتح حوار مع مجتمعات اللاجئين، وتوفير خدمات المياه والإصحاح، وإدخال تحسينات على البنية التحتية المحلية، وتعزيز الوصول إلى سبل كسب الرزق. ولكي يحدث هذا، هناك عدة خطوات مهمة ينبغي اتخاذها.

وبينما تبدي الحكومة اللبنانية على العموم استعداداً جيداً من خلال خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية التابعة للأمم المتحدة ٢٠١٧-٢٠٢٠[1]، يترتب عليها في الوقت نفسه أن تعزز قدرتها في تلبية الحاجات المحلية وتوجيه الموارد لتغطية حاجات البلديات، كما لا بد من الاعتراف أنَّه بعد مرور سبع سنوات لا حاجة للاستمرار باستشارة السلطات المحلية بل يجب تقديم الدعم لها.

وبالمثل، في الوقت الذي أدخلت فيه المناقشات الدائرة بشأن نموذج التنسيق في لبنان بعض عناصر التنسيق القائم على المناطق، ما زالت هذه المناقشات تركز على مسؤوليات القطاعات والقدرات. وما يلزم الآن إبداء الالتزام الواضح من جانب المجتمع الدولي بما في ذلك الجهات المانحة لإعطاء الأولوية للبلديات على أساس الحاجة التي تشترك الجهات المختلفة بتحديدها والقائمة على الأدلة.

وتمثل الخطط المحلية التي رُسِمَت من خلال إطار التخطيط للمخاطر والموارد بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجاً يحتذى به، ويجب تعزيز

قدرتها على توجيه تمويل الجهات المانحة إلى الإنماء المحلي بالإضافة إلى تعزيز أوجه التآزر مع التخطيط الإنساني. وعلى سبيل المبادرة التجريبية، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى دمج التخطيط الإنمائي والإنساني في خطة عمل عرسال، ثم يجب إخضاع هذه الجهود إلى التقييم المناسب، والتصحيح، وتوسيع نطاقها.

وما زال العاملون الفنيون في الهيئات الإنسانية والإنمائية المعنية بالتنسيق، والتخطيط، وإدارة المعلومات يتركزون غالباً في العاصمة. وإضافة إلى ضرورة الاعتراف بأهمية التنسيق والتخطيط المحليين القائمين على المناطق، لا بد في الوقت نفسه من العمل على لا مركزية الموارد.

وما زالت المساعدات المباشرة التي تقدمها الهيئات الإنسانية إلى الأسر اللبنانية الفقيرة غير كافية ومشتتة، مما يعزز الشعور بالظلم لدى المجتمعات المضيفة. وينبغي للهيئات انتهاج تخطيط أكثر تكاملاً ودمجاً وأن تأخذ في الاعتبار إلى درجة كبيرة دور المجتمعات المحلية بما في ذلك رؤساء المجالس البلدية والمجتمع المدني عند تحديد الأشخاص المحتاجين.

وفي السنة الثامنة من النِّزاع في سوريا ومع ازدياد الضغط على اللاجئين السوريين للعودة إلى وضع غير مستقر أو خطير، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم أكثر جرأة وأكثر استهدافاً للسلطات اللبنانية. وفي ظل بيئة صعبة والظروف غير المستقرة التي شهدتها منطقة البقاع في ٢٠١٧، أثبتت السلطات المحلية أنَّها تستحق بجدارة حقها في أن تتلقى هذا الدعم وأن تكون شريكة فيه.

جوزيب زاباتار *zapater@unhcr.org*
رئيس فرع المفوضية في زحلة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *www.unhcr.org*

كتب المؤلف هذا المقال بصفته الشخصية فقط.

١. الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابةً للأزمة السورية http://bit.ly/UNHCR-3RP-2017-2018-ar

التنافس بين الاعتبارات الأمنية والضرورات الإنسانية في بيرم

تشارلز سيمبسون

هناك قرابة ٦٠ ألف سوري عالق وراء الساتر الترابي فيما يُطلَق عليه اسم منطقة 'بِيْرم' المقفرة على الحدود السورية الأردنية، وعندماً تُمْنَح الأولوية للاعتبارات والمخاوف الأمنية على الحاجَات والضرورات الإنسانية، وعندما تلجأ هيئات المساعدات للمليشيات في توفير المساعدة ستكون التبعات مؤسفة.

فرضت الحكومة الأردنية قيوداً كبيرة على دخول أراضيها من مركز العبور في رابعة السرحان على الحدود مع سوريا، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، وصدَّت إثر تلك السياسة الجديدة قرابة خمسة آلاف سوري نازح داخلي، فأقاموا لأنفسهم مخيمات غير رسمية مؤقتة على مَبْعُدَة مئتي متر من الأردن، وبذلك زرعوا بذرة في الصحراء نَمَت فيما بعد إلى مخيمين غير رسميين اثنين، هما مخيم الركبان الذي يُؤوِي ٦٠ ألف شخص، ومخيم الحدلات الذي يأوي ألف شخص.

ويفصل هذه المخيمات عن الأردن حاجز رملي صخري يُدعَى بِيْرم (Berm)، أو ما يُسمَّى محليّاً بالساتر الترابي. وعانى كلا المخيمين من حالة داخلية من عدم الاستقرار، وعدم كفاية وصول قاطنيه للغذاء والماء وغيرها من العناصر غير الغذائية، إضافة إلى تفشي المشكلات الصحية، وتعرضهم لاعتداءات مستمرة من كل من الجيش السوري الحر والقوات المسلحة العربية السورية. وأصبح استضعاف المقيمين فيما يُعْرَفُ الآن ببيرم أمراً مستعصيّاً بعد أنْ استمر الأردن بإغلاق حدوده، ووضع قيوده على وصول المساعدات الإنسانية مسوِّغاً ذلك لاعتبارات أمنية. وقد تعاونت عدة هيئات للمساعدات مع القيود التي فرضها الأردن (بما في ذلك الاتصالات العامة المتعلقة ببيرم)، من أجل تأمين الدخول ولو كان محدوداً للمخيمات غير الرسمية، لكنَّ تلك الجهود لم يتحقق منها شيء باستثناء إطالة ظروف الاستضعاف وإيجاد معيار من السرية التي منعت بالنتيجة من توفير تحليل صريح وصادق حول المنافع والمغارم المترتبة على سياسة الحدود المغلقة في الأردن. ونظراً

للطبيعة المعقدة لذلك الوضع، تنأى هذه المقالة بنفسها عن توجيه الاتهام لأحد بل تسعى إلى عرض المعلومات الضرورية لتوفير تحليل متوازن مبني على المنافع والمغارم لاتباع سياسة إغلاق الحدود. ومن هذا المنطلق، ينبغي ألّا يكون هناك أي تعارض بين الأهداف الأمنية والعمل الإنساني، فالقصد أنَّ صانعي السياسيات ما لم تُتَح لهم المعلومات الدقيقة التي تُعَبِّر عن الوضع الحقيقي فلن يتمكنوا من الوقوف على فهم صحيح للأمور، بل قد تتكون لديهم انطباعات مغلوطة فيتراءى لهم تعارض بين الأمن والعمل الإنساني.

التخلي عن الواجب الإنساني

لقد عزى الأردن صَراحَةً إغلاقه للحدود إلى المخاوف الأمنية التي يخشاها من تسلل إرهابيين محتملين بين مجموع اللاجئين القادمين إلى الأردن، ومع ذلك هناك باعثٌ آخر لم يُذكَر صَرَاحَةً يتعلق بوجود إحساس متزايد في البلاد بشأن عدم قدرتها على دعم اللاجئين السوريين المقيمين على أرضها، مع ازدياد أعدادهم التي وصلت إلى ٦٠٠ ألف لاجئ سوري (٧٪ من مجموع السكان في الأردن)، وما فرضه ذلك من ضغوط على الاقتصاد الأردني والخدمات، والبُنَى التحتية فيه.

وبالإضافة إلى ذكر مسوغات المخاوف الأمنية، تجنَّب الأردن بدعم من الجهات الدولية المساندة الوقوع في مسؤولية قانونيَّة دولية، وذلك بأنَّه ذكر أنَّ الذين فروا من النزاع، والذين يمكثون الآن في 'المنطقة الرمادية' إنَّما هم نازحون داخليون، إذ إنَّهم ما زالوا في منطقة خارج الأراضي الأردنية فيما يُسمَّى 'المنطقة الحرام' ليعكس ذلك التفسير المرن الذي استخدمه الأردن للحدود المرسومة باتفاقية سايكس-بيكو في عام ١٩١٦،[1] وعلى المستوى المحلي، كان للأردن تفسيره الخاص لبعض جوانب القوانين الوطنية والميثاق العربي لحقوق الإنسان (علماً أنَّ الأردن لم يصادق بالكامل على اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٥١ ولا بروتوكولها)، وذلك من أجل السماح بالإعادة القسرية للاجئين من الأردن إلى ما وراء الساتر الترابي (بيرم)، ولمنع عبور السوريين المستضعفين إلى الأردن.

وقد أثَّرت هذه الإجراءات تأثيراً مباشراً في حق قاطني بيرم بالحياة. فالمخيمات المؤقتة معظمها خيم ارتجالية الصنع، لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أمتار في ثلاثة أمتار، شُيِّدَتْ من مواد قابلة للتفكك، ويشغل كل واحدة منها ثلاثة إلى عشرة أشخاص. ونظراً للظروف الجوية المغبرَّة، ونقص الطعام والماء والرعاية الطبية، والمرافق الصحية، انتشرت الأمراض السارية وحالات نقص الغذاء، وارتفعت الوفيات بين الأطفال والأمهات.

ولمواجهة محدودية الوصول إلى تلك المخيمات غير الرسمية، ابتكرت هيئات المساعدة طرقاً إبداعية من أجل تقديم الإغاثة عبر الحدود، بما في ذلك الإسقاط الجوي، واستخدام الرافعات من أجل إسقاط المؤن داخل بيرم، وهناك يُمْكن للأطفال أن يجلبوا معهم العربات التي تقودها الحمير ليأخذوا المؤن ويوزعونها في الركبان. وعملت أيضاً المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين وكذلك منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف) على نقل المتطوعين السوريين جواً إلى الأردن من أجل تدريبهم في شؤون الصحة المجتمعية وقانون اللاجئين، ثم أعادتهم إلى بيرم من أجل إجراء التقييمات الطبية، وتقديم مطعومات شلل الأطفال، وجمع الوثائق، وإصلاح الخيم.

ولا يُسْمَحُ إلا لعدد قليل جدّاً من القاطنين في بيرم العبور نحو الأردن، وحتى عندما يحدث ذلك فهي لحالات العلاجات الطارئة، أو للإقامة في مخيم الأزرق للاجئين الذي يبعد قرابة ٣٠٠ كم. وفي المعدل يُمْكِنُ القول إنَّ ثلاث عائلات من بيرم يُسْمَحُ لها بالعبور إلى مركز البستان، أو مركز عبور الرويشد من أجل المكوث في الأردن. وحتى للقلة التي يُقْبَلُ إدخالها إلى مخيم الأزرق، تُثَارُ المخاوف الأمنية مجدداً فلا يُسْمَحْ لأكثر من ربعهم من المكوث مع عموم السكان في المخيم، إذ يُحْصَرُ معظم القادمين الجدد في القريتين ٢ و٥، حيث تفرض قيود كبيرة على نفاذهم إلى العالم الخارجي.

هيئات الأمم المتحدة تقدم الإغاثة للسوريين الذين تقطعت بهم السبل على الحدود السورية-الأردنية، أغسطس/آب ٢٠١٦.

خيارات متفاضلة للنفاذ

لقد سعت منظمات المساعدات إلى الالتفاف على القيود المفروضة على الدخول إلى بيرم، فاستخدمت المقاولين المعتمدين لدى القوات المسلحة الأردنية، ومنها منظمة الرؤية العالمية، وجمعية المساعدة الطبية الدولية، وشركة الأولى للإسناد الفني. ونظراً لقلة عدد المقاولين المعتمدين لدى القوات المسلحة الأردنية، عَمِلَتْ هيئات المساعدة أيضاً على استخدام الفاعلين شبه العسكريين في جنوب سوريا بمن فيهم المليشيات (المعروفة باسم جيش البادية) التابعة لشخص اسمه راكان خُضَيْر، وهو رجل أعمال سوري أصبح مقاتلاً، وهو يُزَوِّدُ المساعدات العابرة للحدود تحت مظلة خدمات إسناد البادية.[٢] وربما كانت ميليشيا خُضَيْر ذات دور مهم وأساسي في تنفيذ الخدمة، لكنَّها أيضاً كانت محطَّ انتقادات واتهام بأنَّه كان يُعيد تحويل مسار المساعدات لتصل إلى مجموعته المسلحة، وإلى المحظيين من أفراد شبكته الاجتماعية.

وتثير قضية التنسيق مع الفاعلين المسلحين مثل خُضَيْر حواراً ونقاشاً حول النفاذ الإنساني قصير الأجل الذي يُقَابِلُه الاستقرار بعيد الأجل. ومع أنَّ المجموعات شبه العسكرية سمحت بإيصال المساعدات إلى المخيمات غير الرسمية، يَتَبَيَّنُ أنَّ هذه الصفقات أيضاً تتيح في الوقت نفسه إساءة توزيع المؤن الإنسانية، وتُعَرِّضُ المدنيين إلى استهدافات عسكرية. ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦،

تعرَّض مستودع المؤن لدى خُضَيْر الذي ترعاه منظمة الرؤية الحقيقية إلى الاستهداف والاعتداء، فدُمِّرت المواد غير الغذائية من المساعدات، وقُتِلَ أحد جنود جيش البادية. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، وقع اعتداءٌ آخر استهدف مستودعاً لمؤن الإغاثة في الركبان، ذلك المستودع الخاضع لجيش أحرار العشائر، وأودى بحياة أربعة في السوق المجاور. ورداً على تلك المستجدات، فرض الأردن قيوداً على السفر على طول مسافة عشرة كيلومترات من الحدود، وزاد من القيود المفروضة على عمال المساعدات.

فقصة بيرم إنَّما هي قصة تحذيرية تخبرنا عن تعقيد الخيارات التفاضلية فهي مشكلة تواجه الهيئات الإنسانية عندما تعتمد على الفاعلين شبه العسكريين في النفاذ إلى فئات المدنيين المستضعفين. ووقت كتابة هذه المقالة، كانت كبرى الهيئات الإنسانية تناقش الإستراتيجيات التي يُمكن اللجوء لها من أجل توسيع مجال توفير المساعدات الإنسانية والتنموية لمنطقة جنوب سوريا فور بدء تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار. ولا بُدَّ من النظر في الدروس المستفادة من منطقة الركبان قبل المضي قدماً بالخطط المطلوبة لاستخدام الجماعات شبه العسكرية للحصول على دعمهم اللوجيستي، وإسنادهم وتأمين طريقهم نحو النازحين داخلياً.[٣]

الإدارة في الركبان

مع نمو المخيمات غير الرسمية، تكاثرت عصابات من الشباب وارتكبت الجرائم بحق الناس كالسرقة، وفي بعض الأحيان لجؤوا للعنف في هذا السبيل. ومع ذلك، عمل وجهاء بيرم العشائريون على تحقيق إدارة أكثر فاعلية، ففي يونيو/حزيران ٢٠١٦ أُسِّسَ المجلس العشائري لتدمر والبادية السورية بالاعتماد على قوى النفوذ 'الناعمة' التي يُقصَد بها الإرث والأعراف والتقاليد الخاصة بالكرم والواسطة (رأس المال الاجتماعي) وسمعة قياداتها التي بنوها على أساس من الإنصاف والعدل في التوفيق في النزاعات، وتوزيع الموارد، وإدارة الخدمات الطبية، ومراقبة المشروعات الإنشائية، وإجراء حملات التوعية. وتمثَّلت الأهداف الرئيسية المحورية للمجلس من هدفين اثنين هما توحيد العشائر المتناثرة في المخيم تحت لواء سلطة حاكمة مدنية، وتوفير التدريب الإرشادي للمقيمين الشباب في بيرم، والترويج "لقيم المواطنة وحقوق الإنسان والكرامة" بدلاً من ترك "الشباب...مصدراً لإذكاء الحرب."[٤]

وبعد أنْ رسَّخ المجلس المذكور سلطته، أقصى قادة جيش العشائر الحرة من الركبان، وفرض قيوداً على حركة المركبات لخفض مخاطر المركبات المفخخة بالعبوات الناسفة، ثم إنَّه نظَّم حمل الأسلحة داخل المخيم، وأسس نقاط سيطرة للشرطة، ثم سُحِبَت السلطة القضائية من فصائل الجيش الحر، وأوقفت الاعتقالات العشوائية، ونقلت السلطة القانونية إلى مجلس قضائي مدني، ووضعت قوانين

داخلية جديدة. ورغم كل هذه الإنجازات، ما زالت المخيمات هناك ذات طبيعة معقدة غير رسمية، ويعني ذلك أنَّ الإدارة فيها ما زالت أيضاً غير رسمية إلى حد كبير، ومن هنا لا بُدَّ للمجلس العشائري لتدمر والبادية السورية من أنْ يستمر من حين إلى آخر بإعادة التأكيد على سلطته على المجموعات المسلحة الإقليمية ذات السلطة القسرية.

الأمن مقابل العمل الإنساني؟

كان للقيود التي وضعتها القوات المسلحة الأردنية على النفاذ إلى بيرم أثرٌ حدَّ من إتاحة الوصول إلى المعلومات، وذلك بدوره منع من تشكيل المناصرة المبنية على معلومات صحيحة، كما منع إجراء تقييمات الحاجات، وبناء السياسات. وأدَّى ذلك إلى غياب البيانات الحرجة الدقيقة مثل عدد العائلات المقيمة في بيرم، ولذلك، يعتمد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث اعتماداً كبيراً على التقارير الذاتية والبيانات الساتلية من الأقمار الصناعية في تقييم عدد السكان هناك، وحسب هذا المعهد هناك عدد كبير من التسجيلات الاحتيالية وغير المحددة أيضاً من العائلات في بيرم. ويشير أحد موظفي هيئات المساعدة أيضاً إلى وجود خلافات بين هيئات المساعدة من جهة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية من جهة أخرى حول كمية المساعدة الفعلية التي تدفقت إلى تلك المخيمات. ورغم ما يحيط بذلك كله من مشكلات، ما زالت عيون الأكاديميين والمناصرين والصحافيين ثابتة لا تحيد عن مخيم الزعتري الذي حظي بقدر زائد عن اللزوم من الأبحاث نظراً لسهولة الوصول إليه، لكنَّهم في الوقت نفسه تجاهلوا تماماً المخاوف الأكثر إلحاحاً بشأن المخيمات غير الرسمية في بيرم التي يصعب الوصول إليها.[٥] ومن هنا تتبيَّن المسؤولية الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الباحثون من أجل أن يُعَبِّرُوا تعبيراً صادقاً عن أصوات الفئات الأكثر استضعافاً التي لم تلق من يسمعها.

أمَّا البيانات المتعلقة بالمخاطر الأمنية التي يفرضها سكان بيرم فهي محدودة أيضاً، ويؤدي ذلك إلى قيام السياسة الأمنية على التكهنات لا على الأدلة والإثباتات. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ أصدرت أليس ويلز، التي كانت وقتها سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن، بياناً تقلل فيه من شأن حاجات الأشخاص الموجودين في بيرم، وتُقَدِّمُ حجة غير مثبتة ومؤيدة بالأدلة تؤيِّد فيها إبقاء الحدود المغلقة قائلة إنَّ المخيمات غير الرسمية هناك تضمنت "طالبي لجوء شرعيين ممن يرغبون في البقاء في سوريا، لكنَّهم يبحثون عن ملاذ آمن من الضربات الجوية، والمهربين، والمتجرين، والمجموعات المسلحة، وهناك إرهابيون كما يعرف الأردن ذلك جيِّداً."[٦] وهكذا تسبب هذا الموقف في إدامة استضعاف القاطنين في بيرم. وفي الشهر ذاته الذي صدر فيه بيان أليس ويلز، قصفت طائرة روسية المخيم وقتلت قائد المجلس العشائري لتدمر والبادية السورية. وفي الشهر الذي يليه توفي طفلان في الركبان لعدم وجود الرعاية الطبية، وكانت وفاتهما سبب في عقد اجتماع على الحدود الأردنية بين المجلس العشائري لتدمر والبادية السورية والقوات المسلحة الأردنية وهيئات المساعدة، لكنَّ ذلك الاجتماع لم يُؤدِّ إلى صدور أي قرارات بشأن النفاذ إلى المخيمات أو إعادة فتح الحدود.

وما زال الجدل قائماً ومستمراً حول نقل ٤٥ ألف من القاطنين في بيرم إلى مخيم اللاجئين في الأزرق داخل الأردن، لكنَّ المخاوف الأمنية التي يذكرها الأردن حالياً تحول دون دخول هؤلاء النازحين الداخليين عبر الحدود، ما يستدعي الاهتمام بالضرورة الإنسانية في توفير الحماية الدائمة لهم. وأي تغيير على هذه السياسة لا شك أنَّه في نهاية المطاف لن يأتي من الأردن، بل من الضغوطات الخارجية التي سيفرضها الفاعلون الدوليون، وعلى الأخص منهم الجهات المانحة الإنمائية الأجنبية. أما عن استمرار موقف الأردن تجاه وضع بيرم كما هو عليه الآن في المنطقة الحرام، فلا توجد أدلة كثيرة بأنَّ ذلك سيعود بالنفع على البلاد. ومع التقدم في وضع الإستراتيجيات الخاصة بتوسيع عملية تسليم المعونات إلى جنوب سوريا لا بُدَّ من الاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة بيرم في منح منظمات المساعدة الفرصة لكي تتمهل قليلاً وتمعن التفكير قبل أن ترسم خططها للاستعانة بالمليشيات في نفاذها إلى النَّازحين داخلياً من السوريين.

تشارلز سيمبسون *charles.simpson@tufts.edu*
مدير البرامج، مشروع اللاجئين في المدن، مركز فاينشتاين الدولي.
جامعة توفتس *http://fic.tufts.edu*

١. في الواقع العملي، بقي الحد مرناً لغاية عام 2014 تقريباً.
٢. Williams S (2017) 'World Vision rattles aid groups with solo operation for Syrians at Jordan border', *IRIN*
(منظمة الرؤية العالمية تهز جماعات المساعدات من خلال عملية منفردة للسوريين على الحدود الأردنية)
http://bit.ly/IRIN-20170124-aid-groups
٣. ATHA (2015) 'Perspectives on Access: Engaging with Non-State Armed Groups', *Harvard Humanitarian Initiative* podcast
http://bit.ly/ATHA-HHI-perspectives-2015
('المشاركة مع الجماعات المسلحة من غير الدول'، مدونة صوتية بودكاست لمبادرة هارفرد الإنسانية)
انظر أيضاً نشرة الهجرة القسرية العدد 37 حول 'الفاعلون المُسلَّحون من غير الدول والنُّزوح' www.fmreview.org/ar/non-state
٤. مقابلة مع الناطق باسم المجلس العشائري لتدمر والبادية السورية.
٥. Jacobsen K and Landau L (2003) 'The Dual Imperative in Refugee Research: Some Methodological and Ethical Considerations in Social Science Research on Forced Migration', *Disasters*
http://bit.ly/Disasters-2003-Jacobsen-Landau
(الحتمية المزدوجة في بحوث اللاجئين: بعض الاعتبارات المنهجية والأخلاقية في بحوث العلوم الاجتماعية في مجال الهجرة القسرية، كوارث)
٦. http://bit.ly/Wells-20160918-ar

تصنيف السوريين في لبنان على أنَّهم 'مستضعفون'

مايا جانمايير وملى مراد

يستخدم الفاعلون الإنسانيون تقييمات الاستضعاف بهدف تحديد الأشخاص الواقعين تحت خطر كبير والمعرضين للأذى، لكنَّ استخدامهم لتلك التقييمات استجابة للسوريين المُهجَّرين في لبنان لا تخلو من مشكلات.

(م) رجل سوري في الثلاثينيات من عمره، يعيش مع طفليه وزوجته ووالدته، لم يتسلم المعونة الغذائية منذ عام كامل، ويتساءل عن الأمر الذي حال دون حصول أسرته على المساعدة، في حين أكَّد له جيرانه إنَّه إذا كان المُعيلَ الوحيد لخمسة معالين، فإنَّه مؤهَّل للحصول على المساعدة. ويقول: "لا أفهم لماذا قطعوا عني [المساعدة]." "الشرط الذي طلبوه مني أن أكون مُعيلاً لعائلة من خمسة أفراد، ونحن خمسة أفراد في العائلة ولا يوجد غيري من يُعيل هذه العائلة، أمَّا جيراني فما زالوا يتسلَّمون المساعدة مع أنَّ لديهم مُعيلَيْن ذكرين اثنين يعملان." وفي ذلك الوقت، ما زال شقيق (م) الذي يعيل طفلين وزوجته يتلقى المساعدة، فهل يا تُرَى سبب ذلك مرض زوجته؟ أم أنَّ السبب هو وجود ثلاثة بالغين في أسرته؟ وفي المحصلة، لا يستطيع (م) أنْ يعرف سبباً لمنعه وأسرته من الحصول على المساعدة الغذائية وحجبها عنهم، بل يبدو أنَّ هناك ما يشير إلى أنَّ غياب هذا الوضوح في التعليمات أمر مُتَعَمَّد.

وفي لبنان، يعتمد تحديد حق الوصول إلى المساعدة الغذائية للاجئين السوريين كما الحال في جميع برامج المساعدات الإنسانية الأخرى على تقييم مستوى 'الاستضعاف' للعائلة أو الفرد. ونظراً لعدة عوامل أهمها ندرة المصادر، تأتي هذه الممارسة في تحديد مستوى الاستضعاف لتحديد أحقية اللاجئ بالمساعدات كما الحال في التصنيف الطبي الطارئ 'ترياج' الذي يصنف الأفراد حسب الأولويات.[1] ومع أنَّ هذا المعيار يستخدمه الفاعلون الإنسانيون استخداماً كبيراً فما زال الغموض المُتَعَمَّد يحيق بالمعايير المطلوبة لتحديد الأهلية، ويعود السبب في ذلك في بعضه إلى الرغبة في منع الناس من تقديم مطالبات غير صحيحة بناء على المعايير من جهة، ولأنَّ هذه المعايير أو 'الاقتطاعات' تتغير مع مرور كل جولة جديدة من تقييمات المانحين وتقييمات الموازنات.

وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية على توظيف تقييمات الاستضعاف كسبيل لفرز الأشخاص والعائلات بغية خفض أعداد الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية و/أو إعادة التوطين، لكنَّ أثر عمليات التصنيف تلك تتجاوز غاياتها المقصودة المعنية بتحديد الوصول إلى البرامج والخدمات الإنسانية، إذ يشير بحثنا الذي أجريناه مع اللاجئين السوريين في لبنان خلال أربعة وعشرين شهراً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ إلى أنَّ التمييز بين الأفراد على أساس هذه المعايير له تبعات تتجاوز مجرد مسائل الوصول إلى المساعدات الإنسانية، بل تُؤَثِّر أيضاً على الطريقة التي ينظر فيها اللاجئون السوريون إلى أنفسهم.

واللاجئون السوريون في لبنان على العموم يقعون في وضع اجتماعي وقانوني خطير جدّاً، لأنَّ لبنان رفض وما زال يرفض منذ زمن بعيد التصديق على صكوك حماية اللاجئين الأساسية، وعلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبرتوكولها لعام ١٩٦٧، ولا يتوافر في لبنان على أي تشريع دقيق حول قضايا اللجوء، وفيما كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة على العمل في البلاد منذ عام ١٩٦٣، نجد الحكومة اللبنانية قد عَلَّقَت في عام ٢٠١٥ جميع عمليات التسجيل لدى المفوضية وأوقفتها أمام اللاجئين السوريين، وما زالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تَعُدُّ معظم السوريين في لبنان لاجئين، لكنَّ المطاف أفضى بها في نهاية الأمر من الناحية العملية إلى تفرقتها بين 'المقيدين، وغير 'المقيدين'، أي الذين خاطبوا المفوضية بعد فرض الحكومة للحظر على التسجيلات الجديدة، ويعني ذلك أنَّ عدد المسجلين السوريين من اللاجئين لا يتجاوز ١,٥ مليون شخص، أي ما يعادل ثلثي الأشخاص المسجلين حقيقة لدى المفوضية.،والأهم من ذلك أنَّ هذه المجموعات الثلاث تختلف اختلافاً كبيراً من ناحية درجة حصولها على الحماية والمساعدات.

ولا يُسْمَح لغير المسجلين لدى المفوضية من لاجئين من الحصول على شهادة التسجيل، وبعد تطبيق لبنان لسياسة الإقامة الجديدة بخصوص المواطنين السوريين عام ٢٠١٥، أصبح الحصول على هذه الوثيقة واحدة من طريقتين اثنتين. الأولى: السماح للسوريين بتجديد إقامتهم في لبنان، فيما كانت الطريقة الثانية ضمان وجود كفيل ضمن نظام الكفالة المعتمد إزاء المهاجرين الاقتصاديين، وكان من شأن هذه السياسة لعام ٢٠١٥ أن جعلت من تجديد الإقامة، أو إعادة تنظيمها أمراً صعباً ومكلفاً للغاية لدرجة جعلت عدداً هائلاً من السوريين

عاجزاً تماماً عن تجديد تصريحات إقامتهم، وأدَّى ذلك بهم في نهاية الأمر إلى إجبارهم بالإقامة في البلاد إقامة غير نظامية، وذلك يعني عدم توافرهم على الإذن القانوني والوثيقة القانونية للإقامة. وتُقَدِّر خطة لبنان للاستجابة للأزمة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠ أنَّ ٦٠٪ ممن تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً يفتقرون إلى الإقامة القانونية في زيادة تُقَدَّر نسبتها بـ ٤٧٪ عما كان عليه الحال في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.

تفسير مفهوم الاستضعاف

لقد كان تصنيف الأفراد المعينين على أنَّهم 'مستضعفون' عنصراً حاسماً أمام الإدارة الإنسانية للسوريين في لبنان، إذ كانت المساعدة المستهدفة تُقَدَّمُ منذ عام ٢٠١٣، وكان التجلي الأكبر لهذا المنطق واضحاً في التقييم الثانوي للاستضعاف للاجئين السوريين في لبنان. ويُقَدِّم ذلك الاستقصاء أساس المساعدة الإنسانية المستهدفة، ويتيح تقسيم السكان السوريين إلى شرائح حسب مستويات الاستضعاف، كما تُقَدِّم الدراسة الاستقصائية أيضاً أساس المراجعة التي تُحَدِّد التخفيضات الجديدة للمساعدات الإنسانية. والنقطة الحرجة في ذلك أنَّ العينة التي تعتمد عليها تلك الدراسة مأخوذة من فئة اللاجئين المسجلين، وبذلك فهي تستثني شريحة لا يستهان بها (غير محددة) من اللاجئين السوريين على عمومهم.

ولا تُعَرِّفُ الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٧[٢] الاستضعاف، بل تُحَدِّدُ مكوناته، مثل ظروف المأوى، ومستويات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي أو تحققه، والعوامل السكانية المنزلية، وإستراتيجيات مسايرة الظروف. والمثير أنَّ نتائج ذلك الاستقصاء يبين أنَّ الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين المُسَجَّلين مستضعفون، ومعرضون للخطر بطريقة كبيرة. ومثال ذلك أنَّ الأرقام في عام ٢٠١٧ تشير إلى أنَّ ٧٦٪ من أُسَر اللاجئين (أي بزيادة تعادل ٥٪ عمَّا كان عليه الحال في السنة الماضية) كانوا يعيشون تحت خط الفقر. ومع ذلك، ما زال الغموض قائماً فلا يُعرَف بالضبط المعايير المستخدمة لتحديد أهلية تلك الأسر للحصول على المساعدات، وليس من المعروف ما الذي يُحَدِّد 'مستوى الاستضعاف الأكبر'، بل هو مصدر للاختلاف الكبير بين السوريين أنفسهم.

الاستضعاف والجندر

هناك مجموعة من الافتراضات المجندرة التي يبدو بأنَّها تُحَدِّدُ معالم الفهم الإنساني للاستضعاف. فعلى سبيل المثال، تشير إحدى التوصيات الأساسية التي خلص بها استقصاء ٢٠١٧ -على سبيل المثال- إلى أنَّ «النساء على العموم، والأسر التي تعيلها النساء على وجه الخصوص تتطلب قدراً إضافيّاً من الدعم.»

ويبدو أنَّ هذه التوصية جاءت مدفوعة بنتيجتين اثنتين، أولاهما أنَّ النساء اللاجئات العاملات لا يحصلن على دخل كمثل الدخل الذي يحصل عليه الذكور حتى لو كان العمل متماثلاً بطبيعته، وبعدد ساعاته، وثانيهما أنَّ دخل الأسر التي تعيلها الإناث أقل من دخل الأسر التي يعيلها الذكور. ومع ذلك يجد الاستقصاء أنَّ احتمالات التحاق اليافعات بالمدارس الثانوية أكبر من احتمالات التحاق اليافعين، ويشير ذلك إلى إهمال عناصر مهمة للاستضعاف الخاصة بالرجال، وتبقى هذه العناصر محجوبة من اهتمام الاستقصاء وتوصياته. وفي عام ٢٠١٦، أجرت لجنة الإنقاذ الدولية تقييماً تبيَّن من خلاله أنَّ النظام الإنساني لا يمنح الأولويات لدعم الرجال السوريين في لبنان ممن يعجزون في أغلب الأحيان على الوصول إلى المساعدات التي يحتاجون إليها، وممن يشعرون أنَّهم مُستبَعدون عنها، فانخراطهم في العمل غير الرسمي يجعلهم مستضعفين ومعرّضين للإساءة والاستغلال في ظاهرة لا نجد مقابلها أية استجابات فعَّالة أو موحدة. ولعل الأمر الأكثر خطورة أنَّ التقرير يبين أنَّ العوامل التي تؤدي بالاستضعاف بين الرجال العُزَّب والعاملين منهم غالباً ما تكون محجوبة عن التقييمات التقليدية، أو لعلها تُفَسَّرُ على أنَّها عناصر تزيل استضعافهم.[٣] ويبدو أنَّ المفهومات المجندرة للاستضعاف هي السائدة، بمعنى النظر للاستضعاف على أنَّه نتيجة الجندر، وبذلك تُمْنَحُ الأولوية لبعض الفئات السكانية كالنساء والأطفال على حساب الغير من الشباب و/أو العُزَّب، إذ يُهْمَلُ الشباب والرجال، أو يُسْتَثْنَوْنَ كُلِّيًّا. فعلى سبيل المثال، يُنظَر إلى التوظيف على العموم على أنَّه يُخَفِّف من استضعاف المرء، لكننا مع ذلك نجد أنَّ واحداً من أصل خمسة رجال خضعوا لاستقصاء لجنة الإنقاذ الدولية قالوا إنَّهم عانوا من الاستغلال والإساءة في العمل.

الاستضعاف وإعادة التوطين

تؤثر الطريقة التي يُحَدَّد فيها استضعاف الفرد في تحديد وصوله إلى إعادة التوطين. وضمن إجراء التقييم الخاص بطلب إعادة التوطين، نجد الاستضعاف مجدداً أحد المحددات الأساسية في النظر في الطلب، وكما يقول أحد أفراد كبار الموظفين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «أولاً: نجري [المفوضية] اختياراً للأفراد ثم نأخذ منهم الأكثر استضعافاً. وبعد ذلك نُمَحِّص أكثر فأكثر ونتأكد مما إذا كانوا مستضعفين بالفعل أم لا، فهل هم حقّاً مستضعفون؟ نعم مفهوم أنهم مستضعفون لكن هل هم حقاً، حقاً مستضعفون؟ وهكذا يُفْرَزُ الأشخاص وتقصر القائمة مع مرور الوقت.»

وهناك فئات معينة يُنْظَر إليها على أنَّها مستضعفة بالتعريف. فوفقاً للمفوضية، يقع من زمرة الأشخاص الذين يُنْظَرُ إليهم

على أنَّهم مستضعفون تلقائيًا، ويُدْرَس طلبهم لإعادة التوطين من لبنان الناجين من العنف/التعذيب، والنساء والفتيات المستخطرات، وذوي الحاجات الطبية أو الإعاقات."[٤] وتتضافر تلك المقاربة ببعض خطط إعادة التوطين، مثل برنامج المملكة المتحدة للاجئين السوريين الذي يضع أولوياته الرسمية على كبار السن، وذوي الإعاقة، وضحايا العنف الجنسي والتعذيب.[٥] ويبدو أنَّ كثيراً من برامج إعادة التوطين اللاجئين السوريين يُقَيِّدُ الوصول إلى إعـادة توطين الرجال السوريين الـعُـزَّب رغم الاستضعاف الذي يواجهونه.[٦]

الاستضعاف وظهوره (وحجبه)

تؤكد أفكار الاستضعاف على تصورات ماهية شكل اللاجئ 'الحقيقي'، والتصورات الشائعة بين السوريين أنفسهم وبين كثير من السلطات المحلية. وهناك خطر حقيقي بأنَّ تلك الوسومات تُشَدِّدُ على التناقضات التي يفترض في أنها تسعى إلى تخفيضها، ومن أمثلة ذلك الطريقة التي أكَّدت فيها الهيئات الإنسانية في لبنان على التفرقة بين اللاجئين المُسَجَّلينَ وغير المُسَجَّلين لاقتصارها على استخدام الفئات السكانية المُسَجَّلَة في تقييم الاستضعاف.

وقد حَدَّدَ استقصاء عام ٢٠١٦ أنَّ عدد اللاجئين السوريين في لبنان قد أصبح مستقراً، لكنَّه لم يُشِرْ إلى سياسة الإقامة التي انتهجتها الحكومة اللبنانية عام ٢٠١٥ التي قَيَّدَت عدد اللاجئين السوريين. ويقر الاستقصاء الآن صراحة بتطبيق الحكومة اللبنانية لسياسة الحدود المغلقة وتجميد التسجيل، لكنَّ الاستقصاء ما زال يعتمد على عينة من الأسر المسجلة. ومع أنَّ الاستقصاء يذكر ذلك في صفحاته الأولى، نجده يقدم تمييزياً تشوبه الضبابية في صدر التقرير، فقد أخذ العينة على أنَّها تمثل "جميع السوريين"، ومعنى ذلك أنَّ هذه الوثيقة التي يفترض بها أن تكون من أهم وثائق التخطيط للسياسات وتقييمها في الاستجابة للأزمة إنما هي التي تحجب حاجات اللاجئين غير المسجَّلين لدى الحكومة سواء أكانوا مقيدين لدى المفوضية أم لا، وتخفي وجوه استضعافهم المحتملة.

ومماثل ذلك غموض آخر على المستوى المحلي، فتصبح ظروف المأوى، وهي عنصر من عناصر تقييم الاستضعاف، مؤشراً ليس لحاجة المرء فحسب بل للفرد إذا كان لاجئاً من وجهة نظر السلطات المحلية. وفي اجتماع مع أحد المسؤولين في قضاء شمالي لبنان، نُصِحَت إحدى المؤلفتين زيارة البلديات الممتدة على الساحل، حيث يمكن العثور على اللاجئين، على عكس الحال في المدن الداخلية. وأصبح من الواضح أنَّ هذا المسؤول كغيره ممن التقينا بهم بنى تصوراً بأنَّ الأشخاص الذين يعيشون في التجمعات غير الرسمية أو المآوي هم من يمكن إطلاق كلمة لاجئ عليهم في مقابل الذين استأجروا منازلهم ضمن القرى والمـدن، ويتبين أيضاً أنَّ المسؤولين يفرّقون بين السوريين الذين لديهم روابط سابقة بالمجتمع المحلي ويعتمدون على المساعدات من جهة وغيرهم ممن كانوا يعملون (أو ما زالوا يعملون) في البلدات المتفرقة، فلا قاطنو المساكن المستأجرة ولا الحاصلون على العمل يمّثلون 'نموذج الضحايا' في مخيلة السلطات المحلية.

وفي وقت يـزداد فيه التمويل المستهدف، لا مفر من بناء مجموعة من المعايير التي ستقرر من سيحصل على الخدمات. وفي هذه الحالة، ينبغي للفاعلين الإنسانيين عند إنشائهم لهذه التصنيفات واستخدامها أن يدركوا تعزيزها للتصورات القائمة حول استضعاف اللاجئين وأن ذلك التعزيز لن يكون مفيداً بالضرورة.

مايا جانمايير *Maja.Janmyr@nchr.uio.no*
بروفيسورة، كلية الحقوق، جامعة أوسلو
http://www.jus.uio.no/english/

لمى مراد، *lama.mourad@mail.utoronto.ca*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة تورنتو *http://politics.utoronto.ca/*

١. Glasman J (2017) 'Seeing Like a Refugee Agency: A Short History of UNHCR Classifications in Central Africa (1961–2015)', *Journal of Refugee Studies* Vol 30(2) https://doi.org/10.1093/jrs/few044
('النظر كمنظمة للاجئين: تاريخ مُيسَّر لتصنيفات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وسط أفريقيا (1962-2015)'، مجلة دراسات اللاجئين)

٢. UNHCR (2017), *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2017*, (تقييم الاستضعاف للاجئين السوريين في لبنان 2017)
https://data2.unhcr.org/en/documents/download/61312

٣. International Rescue Committee (2016) *Vulnerability Assessment of Syrian Refugee Men in Lebanon: Investigating protection gaps, needs and responses relevant to single and working Syrian refugee men in Lebanon*
(تقييم الاستضعاف للرجال اللاجئين السوريين في لبنان: تحري الثغرات القائمة في الحماية والحاجات والاستجابات المتعلقة للاجئين السوريين الرجال العُزّب والعاملين في لبنان)
http://bit.ly/IRC-VulnerabilityAssess-2016

٤. UNHCR (2015) *Accelerated processing of claims from Syria in the context of large influxes into Lebanon*
(تسريع معالجة الطلبات من سوريا في سياق تضخم تدفقات المهجرين إلى لبنان)
www.refworld.org.ru/pdfid/56c46f8f4.pdf

٥. McGuinness T (2017) *The UK response to the Syrian refugee crisis*. House of Commons Library Briefing Paper Number 06805
(استجابة المملكة المتحدة لأزمة اللاجئين السوريين)
http://bit.ly/UK-Syrian-resettlement-2017

٦. انظر ترنر ل (2016) 'من سيعيد توطين الرجال السوريين المنفردين؟'، نشرة الهجرة القسرية 54 www.fmreview.org/ar/turner

إعادة النظر في الدروس المستفادة من مخيم الزعتري

ميليسا ن غاتر

تركزَّت الجهود الإنسانية المبذولة في بناء مخيَّم نموذجيٍّ للَّاجئين في الأزرق على الاستفادة من الدروس المفترضة من تجربة مخيَّم الزعتري وتجنب الوَّقوع في سلبياته المتصورة، لكنَّها أغفلَت جوانب إيجابيَّة حاسمة تمتعت بها إدارة مخيم الزعتري.

أقيم مخيم الزعتري في عام ٢٠١٢ ليكون المخيَّم الثاني الأكبر في العالم، وهو مَضافةٌ مؤقتة يؤوي ثمانين ألف سوري ممَّن فرُّوا من مدينة درعا في جنوب غربي سوريا إلى الأردن. وكانت البنية التحتية المادية للمخيم في أولى أيامه ضعيفة وسيئة، فانهارت الخيم في الرَّمل المُوحِل في الشتاء، وتظاهر اللاجئون محتجِّين على الظروف القائمة في المخيَّم وعلى الحرب القائمة في بلادهم، فكانت البيئة العامة في المخيَّم يسود عليها جو من انعدام الثقة العامَّة. وبعد عامين من ذلك، كرَّرت المنظمات الإنسانية في الأردن محاولتها في بناء مخيم نموذجي جديد: الأزرق. لكنَّ الزعتري وإن كان في نظر الجهات العمل الإنسانية فاشلاً من عدة نواحٍ، فهو الأكثر شيوعاً بين اللاجئين.

الزعتري

تطوَّر الزعتري بسرعة ليصبح رابع أكبر مدينة في الأردن[1]، وغالباً ما يُعزَى ذلك إلى سبب واحد هو لدونة أوائل قاطني المخيَّم، لكَّن الفضل أيضاً يعود إلى الإدارة الإنسانية للمخيَّم، إذ مثَّلت هذه الإدارة دوراً محوريّاً في ذلك التطور، فالفضاءات العامة الممنوحة لاجئين أتاحت لهم الفرصة في إقامة قاعدة مرتجلة باستخدام المرافق التي قدَّمتها لهم المنظمات غير الحكومية مثل المدارس ومراكز توزيع الخبز، والمراكز الصحيَّة. واستفادت أولى أفواج الواصلين من اللَّاجئين من تزاحم الأقدام أمام الطريق الرئيسي للمخيَّم؛ ففتحوا دكاكينهم الخاصَّة بهم، وأنشؤوا ما يُعرَف عندهم بـــ «شامزليزيه»؛ (تقليداً لاسم شارع الشانزليزيه المشهور في فرنسا)، وهذا السوق أبقت عليه مفوضيَّة الأمم المتحدة السَّامية للَّاجئين فلم تغلقه، بل فضلت الاكتفاء بالاتفاق مع أصحاب هذه الدكاكين على المحافظة على حجمها، وترشيد استخدام الكهرباء فيها. وفي واقع الأمر، تُقدِّم المنظمات غير الحكومية كثيراً من الامتيازات التجاريَّة من أجل الوصول إلى مستوى من التطور يراعي الاعتبارات الأمنية ويدر الدخل على قاطنيه في الوقت نفسه. ودأب مدير المخيم

شارع 'الشامزليزيه' في مخيم الزعتري.

السابق كيليان كلاين شميكش على أن يخصص جزءاً من عمله في التعرف إلى قادة الشبكات غير الرسمية في الزعتري التي انتقلت كثيرٌ منها إلى الزعتري من درعا، وكان هدفه تأسيس الثقة وإقامتها بين قادة المنظمات الإنسانية وقادة اللاَّجئين.

في بداية الأمر، كان القصد من مخيم الزعتري أن يكون مجموعة من الخيم لكنَّه تحول إلى مجموعة من الكرفانات لاحقاً موضوعة في صفوف منظمة يسهل إدارتها ويجعلها أكثر قبولاً في عيون الزائرين من الجهات المانحة. بل أنشأت الإدارة أيضاً خارطةً للزعتري، وهي أولى الخارطات السَّاتليّة التي وُجدت لمخيَّم للاَّجئين،[٢] لكنَّ ما حدث بعدها أنَّ اللاَّجئين نقلوا منازلهم المؤقتة لتكون أكثر قرباً من أقاربهم، أو انضموا إلى الكرفانات، ولذلك أصبحت الخارطة أقل جماليَّة من الناحية الهندسيَّة لتظهر توسعاً غير منظم ذي نهاية مسدودة ومُرتجَلة، وتجمعات غير متكافئة. والزعتري كما يبدو اليوم يحتوي على كرفانات لا يمكن القول إنَّ واحدة منها تشبه الأخرى، فكان لا بد من صبغ البنية التحتية لتقليد ما اعتاد عليه اللاَّجئون في مدينتهم الأصليَّة درعا، ثمَّ ما لبث القاطنون أنْ أقاموا مئات من حدائقهم الصغيرة الخاصَّة منها والعامَّة في تلك المنطقةً الصحراويَّة.

فالأجهزة الإنسانية في الزعتري مهما كانت نشاطات اللاجئين فيها محدودة، ودون شك قد بذلت جهوداً في العمل التشاركي مع اللاجئين على المستوى الفردي، ومع أنَّ التدخلات الإنسانية كان يفترض بأن تكون على مستوى أفضل لتلبية حاجات الرجال، نجد أنَّ كثيراً من النساء يحصلن على الدعم في تمكينهن من تولِّي دور المعيل الأساسي لأسرهن، أمَّا الشابَّات ممن يحضرن جلسات وضع البرامج في المنظمات غير الحكومية، فيجدن الشجاعة لمقاومة الزواج المبكر، والتوجه بدلاً من ذلك إلى المدرسة أو العمل، وكذلك الشباب ممَّن يحتاجون إلى كسب المال بدءوا يتدرَّبون على التقنيات الحديثة، وأعمال الحلاقة والخياطة، لكي لا يقعوا فريسة الاستغلال في أعمال تتطلب جهداً بدنياً كبيراً لقاء مبلغ زهيد من المال كما في أعمال نقل الحصى في العربات اليدوية. ومن جهة فئة الأطفال، مثَّل عمال الإغاثة دور المرشد والناصح لتشجيع التزام الأطفال بالمدرسة والعمل على تحقيق طموحاتهم المهنية.

الأزرق

يُظهر التحرُّك نحو الأزرق مفارقةً مذهلةً عمَّا كان عليه الحال في الزَّعتريّ الذي يعُجُّ في مدخله عمال المساعدات واللاَّجئ,ن بين رائح وقادم. أمَّا في الأزرق، فلا تظهر إلا سيارات المنظمات غير الحكومية تشق طريقها في المخيم على شارع طويل أحادي المسار. وللولهة الأولى، يرى الناظر صفوفاً وراء صفوف من الكرفانات التي تخفي أي دليل عن وجود النشاط في المخيم، ولعله يشعر إذ يرى ملاعب كرة السلة المهجورة أنَّ ثمة إهمال لحق بالمكان، فمخيم الأزرق أشبه ما يكون مستودعاً للتخزين أكثر من أن يكون مأوى بعيد الأمد لأناس فروا من العنف.

وكان تصور القائمين على التخطيط لمخيم الأزرق إنشاء مخيم يضم قرى تحافظ على بنية المجتمعات المحلية السورية التقليدية مع تلبية حاجات الأكثر استضعافاً في الوقت نفسه من نساء منفردات وأمهات إضافة إلى الأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن. غير أنَّ هدفاً آخر أعم وأكثر إلحاحاً سعى إليه المخططون وهو الحفاظ على الأمن. فلذلك بُنِيَ مخيَّم الأزرق في منطقة معزولة صحراويَّة في الشمال الشرقي من البلاد، وهي منعزلةٌ أكثر من انعزال مدينة الزعتري، وهناك مركبات القوات المسلَّحة الرابضة في المناطق العالية على أطراف مخيَّم الأزرق، وتواجه إلى الخارج الصحراء الممتدة، ويكمن رؤية المدخل والمخرج، حيث يتحقق المسؤولون من تصريحات عمال الإغاثة والسيارات. ومع أنَّ هذه الإجراءات تشير إلى الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على سلامة اللاَّجئين في المخيَّم وأمانهم من أي تهديدات خارجيَّة، يبيِّن الانتقال على السيَّارة داخل الأزرق أنَّ الأمن بالفعل يضع الأولويَّة على سلامة عمال المنظمات الإنسانية؛ فمخيَّم القاعدة الإداريَّة لمكاتب المنظمات غير الحكوميَّة تقع على مبعدة عشر دقائق بالسيَّارة عن أقرب قرية من المخيَّم. ومقارنةً بتصميم الأسواق الكثيف في الزعتري ومراكز المنظمات غير الحكوميَّة والكرفانات الممتدة عبر ١٢ منطقة في رقعة مساحتها خمسة كيلو مترات مربعة صممت لإسكان ما يصل إلى ١٣٠ ألف لاجئ، هناك فاصل بين قرى الأزرق الأربع بما يساوي ١٥ كيلو متراً مربَّعاً من مناطق شاسعة من الفضاء غير المُستغَل، مما يجعل الفراغ عارماً في ذلك المخيَّم. والمفارقة أنَّ توافر المساحة في الأزرق قد صُمِّمت بالأصل للحد من حريَّة حركة اللاَّجئين، فمن الصعب إقامة المظاهرات السياسيَّة نتيجة صعوبة الحشد والانفصال الماديّ داخل ذلك المجتمع.

ويقول كثيرٌ من عمَّال المساعدات إنَّ تنظيم الأزرق هو الذي يميِّزه كمخيَّم نموذجيّ عن الزعتري، فبالإضافة إلى المنافع الأمنيَّة، جاء المخيَّم ليقدِّم مزيداً من التسهيلات لعمال المساعدات، إذ يقول أحد العمَّال الإنسانيين إنَّ إحدى هذه المزايا الأمثل في الاستخدام غير المسبوق للبيانات الخاصة للمنظمات غير الحكومية من خلال تطبيق Google Drive. ولعل ما يشير إليه هذا التنظيم ضمناً أنَّ المخيَّم يخضع لإدارة أكثر كفاءة من إدارة الزعتري، لكنَّه في الواقع أدخل طبقاتٍ من البيروقراطيَّة

التي تمكَّنت الفوضى المقامة في الزعتري من التحايل عليها. والنتيجة ظهور منطقة خاضعة لرقابة مشدَّدة تعاني من البؤس والشقاء عدا عن أنَّ نصفها فارغ تضم مناطق متماثلة تقيِّد النشاط الاقتصادي والحركة والتعبير عن الذات، بل إنَّ بعض اللَّاجئين شبَّهوا المخيَّم بالسجن المفتوح، في حين وصف مراقبون إنسانيُّون المخيَّم بأنَّه كابوسٌ حقيقيّ.

أهم الاختلافات بين المخيمين

لقد غاب عن فكر المخططين الإنسانيين وجود اختلاف محوري بين الفئات السكانية التي تعيش في المخيمين. فمخيَّم الزعتري ملاذٌ للسوريين الذين فرُّوا من قمع الأسد لدرعا؛ تلك المدينة التي بدأت فيها ثورتهم، وكان كثير منهم قد شارك في المظاهرات ضد الأسد، فبعض الذين وصلوا منهم أو أحيلوا إلى مخيم الأزرق جاؤوا من درعا، لكنَّ كثيراً غيرهم فرُّوا من مدن أخرى مثل حمص وحلب، وهناك أعداد أخرى لا بأس بها من الذين هربوا من تنظيم الدولة الإسلاميَّة في الرقة، هؤلاء احتمالية نشاطهم السياسي منخفضة مقارنة بنظرائهم الدرعاويين في الزعتري. وهكذا، رغم التخطيط المسهب في مخيم الأزرق لأولى القريتين (القريتان ٣ و٦) لتفادي مسألة التعبير السياسي في الزعتري، وجد المسؤولون أنفسهم في حالة من الارتجال المستمر ليضيفوا قريتين جديدتين (القريتان ٥ ثم ٢) استجابة إلى قدوم مجموعات جديدة من السوريين الفارين من مستجدات النِّزاع في سوريا. وبعدها، سُمِحَ بدخول ٢١ ألف سوري كانوا عالقين في معبر الركبان بعد فرارهم من تنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٦ على شرط إسكانهم في القرية (٥) إلى حين ترتيب أمورهم للسماح لهم بالتوجه للقرية (٢) المبنية حديثاً.[٣] وبعد عامين، ظهرت مشكلة عدم توفير الكهرباء في تلك القرى لتكون في حالة متعارضة تماماً مع صورة الاستعداد التي تصورها المخططون عام ٢٠١٤.[٤]

إذاً، عندما وضعت المنظومة الإنسانية في الأزرق الأولويَّة على التنظيم والأمن، فإنَّها بذلك قيَّدت نشاطات اللاجئين في كسب الرزق، كما أنَّ عزل القرى بهدف الحد من النشاط السياسي يعرقل الروتين اليومي، ويُصعِّب على اللَّاجئين الذهاب إلى السوق للتبضُّع أو لحضور الاجتماعات التي تقيمها المنظمات غير الحكومية. وليس عمال المساعدات بأوفر حظّاً، بل تأثَّروا أيضاً لأنَّهم عليهم أن ينتظروا في بعض الأحيان لساعات إلى حين الحصول على وسيلة منظَّمة للنقل والتنقُّل بين القرى. وخلافاً لما هو الحال عليه في الزعتري حيث هناك فضاءات عامَّة غير رسميَّة تنتشر فيها النشاطات اليوميَّة التي يمارسها كثير من اللاجئين، نجد أنَّ الفضاء الممتد في الأزرق أضفى نوعاً من الفراغ على قاطنيه ولم يترك مساحة كبيرة تقدَّم فيها نشاطات مجتمعيَّة ذات فائدة، فالصفوف القليلة من المقاعد المتبعثرة في مكاتب الكرفانات والمراكز المجتمعيَّة في كلِّ قرية إنَّما صُمِّمَت لانتظار اللاجئين الراغبين بمقابلة المسؤولين والتحدث إليهم وليس من أجل أن تكون مبانٍ مجتمعيَّة. أمَّا الأسواق التي أنشأتها الجهات المديرة لمخيم الأزرق، فهي أكثر هدوءاً وأكثر فراغاً مقارنةً بشارع الشامزليزه الصَّاخب في الزعتري، ولا تقدِّم إلَّا عدداً قليلاً جدّاً من المتاجر التي يُسمَح للاجئين بإدارتها. وعدا عن السوق يدير مخيَّم الأزرق خُطَّةً تطوُّعيَّة قائمة على الحوافز للَّاجئين لتشجيعهم للعمل في المنظمات غير الحكوميَّة على أساس متناوب، لكنَّ ارتفاع الطلب على هذه الوظائف يعني أنَّ أربعة عشر ألفاً من اللاجئين المسجَّلين للحصول على هذه الفرص سينتظرون حوالي ١١ شهراً كلَّ سنة إلى أن يحين دورهم.

لا شكَّ أنَّ لدونة المقيمين في الأزرق حتَّى لو كانوا يعيشون في ظروف قاسية يمكن ملاحظتها عند رؤية العائلات التي تستمتع بوقتها في شرب الشَّاي في الظل في الصباح، وفي وحدات الرفوف المُرتجلَة التي تحوَّل الكرفان للغرفة الواحدة إلى فضاء أكثر وظيفيَّةً، ويتبيَّن ذلك أيضاً من خلال الحدائق التي تمكَّن بعضهم من زرعها أمام رواقه المتواضع، والمتاجر المستقلَّة الصغيرة أو صالونات الحلاقة التي تُدار في الكرفانات، والتكيُّف مع الوضع الذي نراه في الزعتري لم يختلف كثيراً عن التكيُّف لدى السوريين في الأزرق، لكنَّ عوامل نجاح العمل في الزعتري كمخيَّم للَّاجئين هي في الواقع كلُّ ما اختار مخيم الأزرق أن يتجنَّبه من البداية، ومن أهم هذه العوامل التطوُّر العضوي، والفرصة الاقتصاديَّة، والإحساس بالانتماء إلى مجتمع محلي. ومع أنَّ الزعتري لم يكن لديه الوقت من أجل التجهيز والإعداد لقبول أفواج اللاجئين، تطوَّر المخيَّم في الفضاء المتاح إليه، وتمكَّن المقيمون من إيجاد عمل فيه، ومَنَحَ المخيَّم لهم القدرة دائماً على المشاركة في شيء ما. أمَّا الأزرق من ناحية أخرى فقد صُمِّم للانتظار: لانتظار الخدمات، لانتظار العمل، لانتظار العودة.

ميليسا ن غاتر *mg745@cam.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه جامعة كامبردج
www.cam.ac.uk

١. http://bit.ly/Oxfam-Zaatari
٢. يمكن العثور على خارطتي الأزرق والزعتري (تباعاً) على الرابطين التاليين:
http://bit.ly/Zaatari-map
http://bit.ly/Azraq-map
٣. https://apnews.com/5782dcbf32af4fb19f78de317717bd1b
٤. http://bit.ly/UNHCR-2014-Azraq

الحاجات الصحية المُهْمَلَة للاجئين السوريين الكبار في السن في الأردن

سيغريد لوبيري

غالباً ما يُمثِّل اللاجئون من كبار السن فئة مُهْمَلَة من السُّكان خاصة عندما يتعلق الأمر بالنواحي الصحية. وفي الأردن تَلْقَى الحاجات الصحية الخاصة بكبار السن من اللاجئين السوريين الإهمال، ومَردُّ ذلك غياب البيانات، والتحيزات الراسخة في العمل المؤسسي، وطبيعة الاستجابة الإنسانية.

يـزداد الاعـتراف الـدولي بوجود حاجات وتحديات تخص فئة كبار السن خلال أوقات الأزمات، لكنَّ هذه الفئة العمرية ما زالت واحدة من أكثر الفئات المُهْمَلَة ضمن الاستجابة الإنسانية والإنمائية، خاصة عند الحديث عن الصحة. وليس السوريون اللاجئون كبار السن في الأردن استثناءً من هذه القاعدة، فوفقاً لمنظمة مساعدة المُسنِّين الدولية (HelpAge)[1] هناك ما تُقَدَّر نسبته بـ ٧٧٪ من جميع اللاجئين ممن تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً ممن لديهم حاجات خاصة ترتبط بالحركة، والتغذية، والرعاية الصحية، وأكثر من نصفهم يتحدثون عن معاناتهم من أشكال من الضغوطات النفسية. ومع ذلك تُشير إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنَّ ٥٧٪ من اللاجئين الذين يعانون من أوضاع مزمنة في الأردن، يقولون إنَّهم لا يستطيعون تحمُّل تكاليف الرعاية التي هم بأَمَسِّ الحاجة إليها.[2]

ورغم تكرار ذكر الحاجات الصحية للاجئين السوريين كبار السن في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ (وهي الوثيقة التي تحدد الأهداف الإنمائية قصيرة الأمد للحكومة الأردنية) يتبيَّن من خلال المقابلات التي أُجريت مع صانعي السياسات، والمستجيبين الإنسانيين إلى وجود ثغرات بين ما تنص عليه السياسة وتطبقها على أرض الواقع. وذُكِرَت أسباب عدّة لذلك، منها الافتقار إلى البيانات المتعلقة بحاجات اللاجئين كبار السن، ومواطن استضعافهم، ونقاط الاستجابة الإنسانية، وخفض التفويضات المُناطة بالمؤسسات.

غياب البيانات

وثَّقت منظمة مساعدة المسنين الدولية وجود إهمال منتشر للاجئين السوريين كبار السن في الأردن، ووثَّقت أيضاً في الوقتِ نفسه وجود إسهاماتٍ يُقَدِّمُها اللاجئون كبار السن ضمن أُسَرِهِم ومجتمعاتهم، وفي حين اختارت بعض عائلات اللاجئين أن تُخَلِّفَ كبار السن وراءها في الأردن لوحدهم بينما يبحثون هم عن فرص أفضل؛ لوحظ وجود لاجئين مسنين آخرين ممن تولوا بأنفسهم مسؤوليات رعاية أقاربهم المرضى وأحفادهم الأيتام.

ومع ذلك عندما يُسْأَل المستجيبون الإنسانيون عن البرامج الصحية المعنية برعاية اللاجئين السوريين المسنين، وتلبية حاجاتهم؛ فغالباً ما كان معظمهم يشير إلى غياب البيانات المتعلِّقة بعدد اللاجئين الأكبر سنّاً في الأردن، وبخاصة فيما يتعلق بحاجاتهم في الرعاية الصحية، وما هو مطلوب من أجل تحسين وضعهم الصحي. "هناك تصور بأنَّ الأشخاص الأكبر سناً يحظون بالرعاية من عائلاتهم، وهناك فقر في البيانات في هذا المجال" هذا ما تحدَّث به إحدى المستشارين الصحيين من إحدى المنظمات المانحة عندما سُئِلَت ما إذا كان اللاجئون الأكبر سنّاً مُدْمَجُونَ في أيّ من برامج اللاجئين للمنظمة أم لا، وأضافت قائلة ومتسائلة: "فما الذي يُمكِنُنا أن نفعله في هذا الصدد بالذات؟"

وفي كثير من الحالات أشار الخاضعون للمقابلة إلى أنَّه رغم إشارة الأدلة التوجيهية إلى ضرورة توفير البيانات المقسَّمة حسب العمر؛ ما زالت المنظمات تعاني من ضعف في جمع البيانات حول اللاجئين الأكبر سنّاً.[3] وحتى عند جمع البيانات غالباً ما كان الأشخاص الأكبر سنّاً يُصنَّفُون على أنَّهم مجموعة واحدة في الفئة العمرية التي تزيد على ٦٠ سنة، مع أنَّ هناك اختلافاً كبيراً فيما بينهم من ناحية الوضع الصحي وحاجاتهم، وهناك أيضاً شحٌّ وضعفٌ في الأبحاث المُنَفَّذة حول نقاط الاستضعاف التي قد تنشأ من بعض المحاور المتقاطعة والمتضافرة للسن والجنس والإعاقة، فقد قال أحد الأشخاص الخاضعين للمقابلات: "هناك ثغرة كبيرة جدّاً في الأدلة ترتبط بالإساءة المنزلية الدائمة تجاه النساء الأكبر سنّاً"، وكان ذلك الشخص الخاضع للمقابلة يعمل مع اللاجئين في الأردن، وأضاف قائلاً: "نحن نعلم أنَّ هذا الأمر موجود، ولكنَّنا لا نستطيع إثبات وجوده، ومن الصعب جدّاً أنْ نبني أيَّ نقاشٍ حوله لعدم وجود الأدلة."

وتعود بعض أسباب إهمال الحاجات الصحية لكبار السن خلال الأزمة في أنَّ التركيز الأكبر ينصبُّ على النساء والأطفال ووضعهم الصحي من ناحية جمع البيانات، ومن ناحية الاستجابة الطبية ككل. ويبدو أنَّ غياب البيانات والأبحاث حول الحاجات الصحية المخصصة لكبار السن من اللاجئين تُساهِمُ بالفعل في إنشاء حلقة مُفْرَغَة من الإهمال التي يقع فيها كبار السن من اللاجئين، ويُهْمَلون بسببها. ولضعف وجود البيانات حول هذه الفئة العمرية؛ يُفضِّل المانحون الدوليون التركيز على الفئات السنّية من ذوي الحاجات الصحية المُوثَّقة توثيقاً جيِّداً، والاستثمار في المنظمات التي تحظى

بإجراءات فنية راسخة، وآليات عملية لتقييم هذه الحاجات والاستجابة لها.

التفويضات المؤسسية

بالإضافة إلى غياب الانتباه إلى الأمراض المزمنة ساهمت المؤسسات الإنسانية والإنمائية من خلال زيادة تخصصها في النتيجة بإحداث الإهـمال العام لحاجات اللاجئين كبار السن، فغالباً ما تضع تفويضات المنظمات المنفردة أولوياتها على الفئات التي تنظر إليها على أنَّها الأكثر استضعافاً، كفئات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وينتج عن ذلك غياب الخبرة في الموضوعات المتقاطعة بين القطاعات، مثل التقدم بالسن. وبينما نجد أنَّ للتخصص قدرة على إحداث التطورات الإيجابية لبعض أكثر الفئات استضعافاً؛ فعندما نتحدث عن كبار السن نجد بأنَّها لا تترك إلا قليلاً من مُنَاصري قضاياها. وكما يشير أحد مستشاري السياسات قائلاً: "إنَّ فكرَة إمكانية إضافتنا للرجال والنساء من كبار السن على قائمة المناقشات ليست مفتوحة أصلاً؛ لأنَّ جُلَّ تركيزنا يقع على النساء والفتيات فقط".

الاستجابة لصحة اللاجئين

بعد مرور سبع سنوات تقريباً من إقامة اللاجئين السوريين الآن في الأردن، يقول كثير من المستجيبين الإنسانيين: "إنَّ التركيز الهائل على وضع الطوارئ والمعالجة الرامية إلى إنقاذ الحياة فقط؛ لم تعد كافية للتعامل مع وضع الأزمة المُطَوَّلَة". وفي الواقع تقوم الاستجابة للاجئين وعلى الأخص منها الاستجابة الطبية، على أساس عقود من الخبرات في الاستجابة لحالات الطوارئ في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية التي تتضمَّن توفير الرعاية الصحية الأساسية، ورعاية الطوارئ، ومنع انتشار الأمراض السارية، وتلقيح الأطفال وتطعيمهم. ومع أنَّ هذه التدخلات الصحية العامة قَيِّمَة لا شك فيها؛ فإنَّ التركيبة السُّكَّانية للاجئين السوريين الذين قَدمُوا من بلد تُمَثِّل فيه الطبقة الوسطى السواد الأعظم، إنَّما تُمَثِّلُ الفئة الأكبر سِنّاً التي لها حاجاتها الصحية الأكثر تعقيداً، وذلك غالباً ما يتطلَّب تدخلات طبية أكثر كُلْفَةً على المدى البعيد.

وهناك أكثر من نصف العائلات السورية من اللاجئين ممن لديهم على الأقل فرد واحد يعاني من مرض غير سار، مثل ارتفاع الضغط، والروماتيزم، أو السُّكري.[٤] وتُمَثِّل الأمراض غير السارية في حقيقة الأمر واحدة من أكثر الأسباب شيوعاً للوفيات ومعدلات الوفاة في الأردن، بل تُمَثِّل ما يزيد على ٧٠٪ من الوفيات،[٥] ومع تَقَدُّم الوقت تصبح حاجات اللاجئين الذين يعانون من أمراض غير سارية، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على مجموعات كبار السن أكثر حِدَّة وأكثر كُلْفَةً من ناحية العلاج.

لاجئ سوري (٦٥ عاماً) يعيش في الأردن مع زوجته وكلاهما من ذوي الإعاقة.

وتقول إحدى الخاضعات للمقابلة، وتعمل في منظمة غير حكومية تُقدِّم الخدمات الصحية للاجئين في الأردن، تقول: "إذاً إنَّها محبطة من عدم وجود نموذج لإدارة حاجات الرعاية الصحية للسكان المتأثِّرين بالأزمة المُطَوَّلَة"، وتقول: " إنَّ جميع الكتيبات الإرشادية مثل معايير أسفير لا تصلح إلا للأزمات سريعة الحدوث، ولكنَّها لا تعالج الطريقة التي يمكن أن تعيش فيها في خلال أزمة مُطَوَّلَة تستغرق سبع سنوات كالأزمة السورية".

وفي السنوات الأخيرة يبدو أنَّ السياسات الوطنية قد بدأت بأن تضع هذه العوامل في الاعتبار، وهكذا بدأت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية لأعوام ٢٠١٧- ٢٠١٩ بالتركيز تركيزاً هائلاً على ضرورة تعزيز منظومات الرعاية الصحية الوطنية على المستوى الثاني والثالث، وذلك من أجل منع وقوع الأمراض المزمنة، ومعالجتها في حال وقوعها، بيْدَ أنَّ التنفيذ ما زال بطيئاً، فلم تعد مجموعة العمل على الأمراض غير السارية ضمن مجموعة عمل القطاع الصحي التابع للأمم المتحدة فعَّالة، بل تميل معظم الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى التركيز حصراً على الرعاية الطبية الأوَّلية، وصحة الأمومة والمواليد الجدد. ووفقاً لكثير من الخاضعين للمقابلة العاملين ضمن القطاع يفرض التركيز على الأمراض المزمنة تكاليف باهظة، ويتضمَّن الحاجة إلى بذل قدر كبير جِدّاً في ضمن منظومة الرعاية الصحية الوطنية القائمة، بل سيتطلَّب إشرافة طويلة الأمد.

الخطوات المستقبلية

مع دخول السوريين اللاجئين في الأردن عامهم الثاني في المنفى؛ أصبحت الحاجات الصحيَّة لهذه الفئة السُّكَّانية أكثر سوءاً بسبب عدم وجود الصفة القانونية لهم، فاللاجئون بالتعريف فئة مستضعفة لا تتمتع إلا بقدرٍ محدود من الوصول إلى الرِّعاية الصحية وسُبُلِ كسب الرزق، والحصول على مستقبل مستدام. ويزداد هذا الوضع الخطير سوءاً بحقيقة أنَّ الأردن ليس من الدول المُوَقِّعَة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلِّقة بوضع اللاجئين، وأنَّ ضعف مصادرها يُمَثِّلُ تحدّيًا كبيراً جدّاً تجاه كل ما قدَّمته من كرم ضيافة للاجئين؛ إذ وصلت استطاعتها إلى أقصى حدودها. وفي عام ٢٠١٤ تراجعت الحكومة عن تقديم خدماتها الصحية المجانية للاجئين السوريين، فأصبحوا يدفعون الأجور نفسها التي يدفعها الأردنيون غير المُؤَمَّنين. ونظراً لضعف فرص التوظيف ومحدوديتها؛ بدأت كثير من عائلات اللاجئين الآن تنزلق نحو الفقر. وفيما يخص اللاجئين من كبار السن لا يمكن لهم تحمُّل نفقات العلاج الصحي في الغالب، وتُمَثِّلُ الفواتير الصحية عبئاً ثقيلاً على عائلات كاملة.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/محمد حوراني

ومع أنَّه ما من أحد يدافع عن تحويل الانتباه والمصادر من النساء والبنات؛ هناك المناصرون في الميدان بالإضافة إلى المستجيبين الإنسانيين الذين يُنَاشِدُونَ توفير الدمج الأكبر في الاستجابة الإنسانية والإنمائية، ومن هنا يمكن بتوفير البيانات وجمعها وتحليلها بطريقة أن تكون أكثر تمثيلاً لحاجات كبار السن من اللاجئين، وتُعَبِّرُ عن أصواتهم. ولا بُدَّ من أن تتضمَّن هذه الجهود المُنَسِّقَة التغذية الراجعة من كبار السن، خاصة على مستوى رصد البرامج وتقييمها؛ لأنَّ ذلك سوف يضمن لهذه الفئة السُّكَّانية الظهور الأكبر ضمن جهود الاستجابة العامة.

وهناك طرق أخرى يُمْكن الاستفادة منها في إدراج حاجات كبار السن، وهي غير مُكلِفَة ماديًّا. إذ يقول خبراء الشيخوخة إنَّ أصغر التغيرات مثل استخدام علامات مطبوعة بأحرف أكبر للوحات والمنشورات وإن كانت تغيرات صغيرة؛ فقد تؤدي إلى مساعدة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها. ومن الأمثلة الأخرى على هذه التدخلات توفير الوجبات الغذائية، والمساعدات الغذائية وعبوتها؛ لأنَّ ذلك سوف يساعد على رعاية كبار السن من ناحية تلبية حاجاتهم الغذائية، بالإضافة إلى حاجات التغذية للبالغين الذين لديهم مشكلات في التغذية بسبب معاناتهم من أمراض مزمنة مثل السُّكَّري، أو ارتفاع الضغط، وكذلك جراحة الماء البيضاء في العين فهي واحدة من التدخلات الرخيصة والسهلة التي يُمكن أنْ تُحَسِّن حياة اللاجئين كبار السن.

وبالإضافة إلى ضمان تلقِّي اللاجئين من كبار السن للرعاية التي يحتاجون إليها؛ لا بُدَّ من تعزيز الوعي، وتعظيم الاندماج ضمن الاستجابة الإنمائية والإنسانية العامة؛ لأنَّ ذلك سوف يسمح لكبار السن بالمشاركة بفاعلية ضمن مجتمعاتهم. والأهم من ذلك أنَّه سيسمح لكبار السن بالحصول على الاعتراف بمساهماتهم باعتبارهم مقدمي رعاية وأفراد محترمين وخبراء في مجتمعاتهم، ومتطوعين محتملين.

سيغريد لوبيري *Sml48@cam.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه جامعة كامبردج، وتجري بحثها بالتعاون مع منظمة مساعدة المسنين الدولية في الأردن
www.helpage.org www.devstudies.cam.ac.uk

١. منظمة تناصر حقوق كبار السن في الأزمات الإنسانية (HelpAge)
٢. UNHCR (2015) *Health access and utilization survey among non-camp Syrian refugees in Jordan* http://bit.ly/UNHCR-health-Jordan-2015 (استقصاء الوصول إلى الصحة واستغلالها بين اللاجئين السوريين غير المقيمين في المخيمات في الأردن)
٣. See Sphere Project's *Handbook on Minimum Standards in Humanitarian Response*, Core Standard 3 injunction to "Disaggregate population data by, at the very least, sex and age". (دليل المعايير الدنيا للاستجابة الإنسانية، 'توزيع السكان حسب الجنس والعمر على أقل تقدير')
تذكر الملحوظة التوجيهية المصاحبة الرابعة: «في أقرب فرصة ممكنة، قسّم الفئات مجدداً حسب الجنس والعمر. فيما يخص الأطفال 0-5 ذكور/إناث، 6-12 ذكور/إناث، 13-17 ذكور/إناث، 10 أقواس، ومثال ذلك: 50-59 ذكور/إناث، 60-69 ذكور/إناث، 70-79 ذكور/إناث، +80 ذكور/إناث.
www.spherehandbook.org/en/core-standard-3-assessment/
٤. Doocy S et al (2015) 'Prevalence and care-seeking for chronic diseases among Syrian refugees in Jordan', *BMC Public Health* ('انتشار الأمراض المزمنة وطلب الرعاية بشأنها بين اللاجئين السوريين في الأردن'، مجلة بي إم سي للصحة العامة) http://bit.ly/BMC-2015-Doocy
٥. وفقاً لائتلاف الأمراض السارية في الأردن https://ncdalliance.org

أهمية رأس المال الاجتماعي في التَّهجير المطوَّل

آنا أوزيلاك وجوس ميستر وماركوس غورانسون ووليم فان ديم بيرغ

لا بد من فهم دور رأس المال الاجتماعي في حياة اللاجئين السوريين وأصل نشوئه واستدامته وتحويله وما يؤول على انهياره. وبتحقيق هذا الفهم، نأمل أن نثير النقاشات حول طرق إجراء مزيد من التقييمات المخصصة والاستهداف وإقامة البرامج في هذا الوضع وفي أوضاع التَّهجير المطوَّلة الأخرى.

من خلال سلسلة من نقاشات مجموعات التَّركيز التي عقدت بين اللاجئين في جميع أنحاء لبنان ومقابلات المتابعة في بعض المجتمعات المختارة، كنا نهدف إلى الوقوف على حالة أربعة عناصر مهمة 'لرأس المال' المتاحة للاجئين وهي: رأس المال المادي ورأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري. ومع أنَّ الوضع العام يشير إلى انخفاض هذه الموارد وتراجعها، تمكن اللاجئون في بعض الحالات من إدارة رأس مال اجتماعي جديد لهم، فرأس المال الاجتماعي هذا في كثير من الحالات أهم مقوماتهم في وضع التَّهجير المطوَّل.

ويُقصَدُ برأس المال الاجتماعي الموارد الموجودة في شبكات التواصل الاجتماعي. ويشير بحثنا الذي أجريناه في لبنان[1] إلى أنَّ رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الوحيد الذي يمكن إنشاؤه حتى في أوضاع الاستضعاف النسبي إذ يتبادله اللاجئون فيما بينهم للوصول إلى سبل كسب الرزق أو استخدامه في التدابير الرامية إلى تحقيق الوفورات أو بوصفه شكل من أشكال التأمين الاجتماعي الأساسي. وهناك نوعان من رأس المال الاجتماعي لهما أهمية خاصة لتحقيق هذه الأغراض: رأس مال 'الرابطة' وهو الذي أنشأه اللاجئون فيما بينهم، ورأس مال 'التجسير' وهو الذي يهدف إلى إقامة العلاقات وتجسير الفجوة بين اللاجئين وبين الفاعلين من الجهات الخارجية مثل مواطني البلد المضيف أو هيئات المساعدات.

رأس المال القابل للتحويل

مع أنَّ عمليات التهجير أثرت سلباً في وصول اللاجئين لمنظومات دعمهم القديمة وتشغيلها، استطاع كثير منهم إنعاش شبكاتهم الاجتماعية وإنمائها مرة أخرى في لبنان. وغالباً ما يختار اللاجئون استخدام شبكاتهم الاجتماعية السابقة لاتخاذ قرارهم المدروس حول مكان إقامتهم المختار ثم بعد ذلك يتسنى لهم اختيار الانتقال إلى حيث يمكنهم التمتع بالدعم الاجتماعي والاقتصادي. وتتأكد هذه الحقيقة في المجموعات العرقية/القرابية القوية التي رأيناها في أثناء إجراء البحث، ففي بلدة برج حمود في بيروت، مررنا بمجتمع محلي وثيق الترابط من اللاجئين الأكراد السوريين الذين أثر كل منهم في الآخر من ناحية اختيار مكان الاستيطان في لبنان. وبالمثل، وردت أخبار تفيد بأنَّ مجموعة سُنِّية صغيرة من الهبارية في الجزء الجنوبي الذي تسيطر عليه الشيعة كانت متقبلة للغاية لاتجاه ورأي اللاجئين السوريين من المذهب السُني المحافظ وأقنعوا أعداداً كبيرة نسبية من اللاجئين من دمشق بالاستيطان في هذا المكان النائي في لبنان.

وبعد أن استقر اللاجئون في المكان المختار، شرعوا في استعادة الاتصال بأقاربهم الذين فرَّ بعضهم إلى لبنان وأقاموا علاقات طيبة مع لاجئين آخرين، ومع الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات، ومع مواطنين من المجتمع المضيف اللبناني. ويعد وادي البقاع وبلدة عكار في شمال لبنان عاملان من عوامل الجذب القوية نسبياً نتيجة وجود اتصالات وعلاقات سابقة بالفعل وتوافر المساكن الرخيصة بالإضافة إلى العمالة الموسمية أو اليدوية. لكنَّ هاتين البلدتين بدأتا تفقدان شعبيتهما كمقاصد للاجئين مع دخول الأزمة الإنسانية عامها السابع. أما في أيامنا هذه، فيقول اللاجئون الذي قابلناهم إنَّ شبكات 'مجموعات المعرفة' الاجتماعية (رأس مال الرابطة) هي التي تمكن من خلالها اللاجئون الذين قابلناهم من تحديد مواقع جديدة تتيح فرصاً أكبر للتوظيف و/أو مساكن أرخص ما سمح لهم من الانتقال من مكان لآخر في لبنان.

ويجد اللاجئون السوريون في لبنان في استعادة رأس المال الاجتماعي عدة فوائد مهمة لهم. فهي تمكنهم أولاً من إنشاء شبكة للأمان إذ تسمح لهم بتجميع الموارد، ومن أمثلة ذلك الطهي المجتمعي للطعام وتقديم الدعم العاطفي في أوقات الأزمة التي شهدتها بلدة برج حمود. كما يمكن للاجئين إقامة علاقات مع ممثلي هيئات المساعدات، والاتصال بها لضمان سرعة الإبلاغ عن حالات الطوارئ إلى المنظمات المعنية كما حدث في عكار والبقاع.

وقد يساهم رأس المال الاجتماعي أيضاً في توفير فرص تحسين سبل كسب الرزق، فاللاجئون الذين يمكنهم الوصول إلى شبكات تشارك المعلومات والمساعدات المتبادلة تزداد أمامهم فرص الوصول إلى العمل مدفوع الأجر وتحديد فرص التوفير الاقتصادي لشراء السلع والخدمات المهمة وجذب

دعم الأفراد الذين يمكنهم ممارسة التأثير نيابةً عنهم. وفي جميع المواقع، ربما يكون تحسين سبل كسب الرزق من أهم استخدامات رأس مال التجسير كما أنَّه من أكثر الموارد التي عادة ما يتشارك بها اللاجئون فيما بينهم أكثر مما قد يتوقع المرء. وغالباً ما يتشارك اللاجئون الذين يتاح لهم الوصول إلى أصحاب العمل اللبنانيين أي فرص عمل إضافية تظهر أمامهم مع أفراد شبكات تواصلهم الاجتماعية. كما تشارك اللاجئون الذين ليس لديهم مهارات تنافسية (مثال ذلك عامل إصلاح من الهبَّارية مقارنة بمتخصص في تقانة المعلومات) قاعدة عملائهم فيما بينهم.

ويساعد رأس المال الاجتماعي أيضاً اللاجئين على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردهم وفرصهم المحدودة. ويستطيع اللاجئون أيضاً تقليل تكاليف استئجار المنازل إلى حد كبير جداً من خلال العثور على مساكن أكثر ملاءمة لدخلهم من خلال شبكة مجموعتهم المعرفية، أو التعاون في تحسين وصول بعضهم إلى سبل كسب الرزق من خلال رعاية أطفال بعضهم وبذلك يتسنى للآباء الذهاب إلى العمل. وقد يساهم رأس المال الاجتماعي أيضاً في تعزيز وضع الأشخاص المستضعفين المعرضين للاستغلال لأنَّ شبكات مجموعات المعرفة يمكنها تحذيرهم من الاستغلال أو من أصحاب العمل أو مؤجري المساكن الاستغلاليين أو غير الموثوق بهم. وتعد الهواتف الذكية أداة مهمة من أدوات الحفاظ على استمرار الشبكات الاجتماعية هذه، فمعظم أسر اللاجئين الذين أجرينا معهم مقابلة يملكون هاتفاً واحداً على الأقل وتكمن أهميتها في أنَّها مكَّنتهم من الخروج من العزلة الجغرافية والاجتماعية والأكثر أهمية من ذلك أنَّها مكَّنتهم من الاتصال بأصحاب العمل المحتملين للعثور على فرص للعمل.

وعلى الرغم من الجدل الدائر بشأن رأس مال اللاجئين الأكثر قابلية للتحويل، يمكن القول إنَّ اللاجئين لديهم القدرة على إنشاء رأس مال اجتماعي وفي الوقت نفسه تحويله إلى منافع ملموسة تختلف من موقع لآخر ويبدو أنَّ هذه المنافع يحددها مقدار ما يملكه اللاجئون من موارد أخرى لمشاركتها أو استثمارها في الشبكة. لكنَّ الشبكات الاجتماعية في بعض الأحيان قد تعمل بطريقة الإقصاء والاستبعاد إذ يمكنها أن تفيد الأشخاص المميزين اجتماعياً على حساب الأشخاص غير المميزين وقد تحيل المساعدات وفرص العمل إلى عدد قليل من الأشخاص. ولذلك، أشار العاملون في المنظمات غير الحكومية مراراً وتكراراً إلى الدور المشين لشبكات القرابة والمحسوبية غير الرسمية في توصيل المساعدات إلى مجتمعات اللاجئين.

رأس المال الاجتماعي كمؤشر لرفاه اللاجئين

في الأماكن التي كان الاستضعاف فيها أوضح ما يكون وتجاوزت الحاجات الملحة للاجئين أي اعتبارات بشأن المنافع المستقبلية، بدا انهيار الشبكات الاجتماعية بالكامل. فنظراً لأنَّ اللاجئين شرعوا ينظرون إلى أنفسهم نظرة الأنداد لا نظرة الشركاء الداعمين، اختفت قدرتهم و/أو رغبتهم في مشاركة المعلومات والاستفادة المشتركة من الفرص. وقد لاحظنا انتشار هذه الظاهرة في منطقة البقاع وهبّارية بين أسر اللاجئين الفقيرة على وجه الخصوص. وفي جميع الحالات، تبدو أنماط الانهيار متشابهة فالجهود المطلوبة لتلبية الحاجات الأساسية أدت إلى انخفاض تدريجي في الارتباطات الاجتماعية وصاحبها في ذلك اختفاء الأمان الاجتماعي. وكما شرح لنا أحد اللاجئين في منطقة البقاع، وهي منطقة يكثر فيها تنافس أعداد كبيرة من اللاجئين على الوظائف الزراعية ذات الأجور المنخفضة: «لا وقت لدينا ليعتني بعضنا ببعض...أو يتحدث بعضنا إلى بعض.»

ونعتقد أنَّ انهيار رأس المال الاجتماعي هكذا لهو دليل على بلوغ الاستضعاف ذروته. ففقدان هذا النوع من رأس المال يقوِّض بشدة قدرة اللاجئين على التعافي من الأحداث الكارثية كما يمكن أن يزيد من احتمالية لجوء اللاجئين إلى آليات تكيف سلبية مثل التسول أو البغاء أو العودة في ظل ظروف غير آمنة. وهذا يعني أنَّ درجة استضعاف الأسرة تعد عَرَضاً وفي الوقت نفسه سبباً لانهيار رأس المال الاجتماعي، ومن ثم ينبغي النظر إلى هذا الانهيار على أنَّه مؤشر خطير لبلوغ هذه الأسرة ذروة الاستضعاف. وعلى ضوء الأدلة المتاحة، نعتقد أنَّ الأسرة المعزولة اجتماعياً تحتاج إلى تدخلات أكثر إلحاحاً و/أو أكثر تحديداً من الأسرة الفقيرة مثلها التي مع ذلك لم تفقد رأس مالها الاجتماعي. ويساعد التدخل المبكر أو الأكثر استهدافاً على إعادة الأسر المتضررة إلى النقطة التي يمكنهم عندها إعادة بناء رأس المال الاجتماعي سواء (رأس مال الرابطة أم رأس مال التجسير) والمحافظة عليه.

تضمين رأس المال الاجتماعي في تدخلات المساعدات

وقفنا في هذا البحث على بعض المحاولات المتقطعة لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الرامية إلى فهم رأس المال الاجتماعي للأسر واستخدامه في تقييماتها ونظرنا في مختلف المؤشرات ومنها تجانس مجتمعات اللاجئين

كَثيرٌ من الاطفال والمراهقين اللاجئين السوريين يعملون في كروم العنب في سهل البقاع في لبنان من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر، وأغلبهم يعملون في وردية أخرى بعد ذلك.

أو كثافة الشبكات الاجتماعية. وتبين لنا أنَّه كان بالمقدور استخدام رأس المال الاجتماعي بطريقة أكبر لو استُثمِرَت الجهود في فهم كيفية عمل رأس المال الاجتماعي وطُرق تفعيله على أرض الواقع.

ومع أنَّ تضمين رأس المال الاجتماعي لن يكون مناسباً في المراحل الأولى من الاستجابة، نعتقد أنَّه بُعْدٌ مهم جداً في التَّهجير المطوَّل وربما يوجد ما يُسوِّغ إدراجه وتضمينه في التقييمات والاستهداف والبرمجة. ونعتقد أنَّه من المهم للجهات الفاعلة الكبيرة مثل منظمات الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي محاولة تصميم وتجريب طرق فعَّالة لاستيعاب هذا البُعْد في الحاجات الرئيسية وفي تقييمات الاستضعاف. كما نشجع أيضاً المنظمات الدولية غير الحكومية على تجميع رأس المال الاجتماعي وتضمينه في التقييمات القطاعية وتقييمات حاجات المشروعات المحددة واستخدام هذه النتائج لتصميم تدخلات و/أو إعطاء الأولوية للأسر ذات رأس المال الاجتماعي الضئيل.

وفي الحالات التي يكون رأس المال الاجتماعي فيها على وشك النضوب، ننصح الهيئات بضمان توفير المساعدات حتى تتمكن الأسر من بناء قدرات كافية تمكنها من استئناف التفاعلات الاجتماعية العادية واستعادة رأس مالها الاجتماعي بها إلى النقطة التي يمكنها عندها تحويله إلى دعم كاف داخل المجموعة. كما نعتقد أنَّه من المفيد وضع استراتيجيات تدخل وتجريبها بحيث تستند إلى رأس المال الاجتماعي الموجود بالفعل في المجموعة لضمان لدونة شبكة اجتماعية أوسع نطاقاً لأسر اللاجئين. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستكشف تدخلات مثل تجميع الأموال القائم على المجتمعات المحلية، وخطط ادخار قائمة على المجتمعات المحلية، وخطط القروض والائتمانات المصغرة. وينبغي في الحد الأدنى تطبيق مبدأ عدم الإيذاء لضمان تفادي التدخلات التي تفصل المجتمعات المحلية المترابطة فيما بينها ارتباطاً كبيراً أو الأسر الممتدة أو التي تفصل اللاجئين عن اتصالات التجسير القائمة. وأخيراً، ينبغي مساعدة الهيئات على فهم رأس المال الاجتماعي وتحديده من ناحية الكم حتى يتسنى قياس تكلفته بفعالية. ونأمل أن تجد نتائجنا التي توصلنا لها صدى لدى خبرات الهيئات التي تقدم المساعدات وأن تساهم في إيجاد بحث إضافي وبرمجة ريادية في هذا المجال.

آنا أوزيلاك *AUzelac@clingendael.org*
زميلة باحثة رئيسية

جوس ميستر *JMeester@clingendael.org*
زميل باحث

ويليم فان ديم بيرغ *WBerg@clingendael.org*
مساعد بحث

وحدة بحوث النزاعات، المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، كلينغينداييل

www.clingendael.org/topic/conflict-and-fragility

ماركوس غورانسون
markus.b.goransson@outlook.com
باحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه، كلية استوكهولم للاقتصاد
www.hhs.se

١. أُجرِيَ هذا البحث في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ 2017.

من الاستضعاف إلى اللدونة: تحسين الاستجابة الإنسانية

إيما بيرس وبورام لي

يُمْكِنُ للدروس المستفادة من الاستجابات لأزمة التهجير السورية أنْ تُثْري النقاشات العامة حول كيفية بناء الاستجابات بطريقة تتصدى على وجه أمثل للاستضعاف، وتُقَدِّم الدعم للدونة، وتتضمن المهجَّرين من نساء وأطفال وشباب في كل تنوعاتهم.

جميع الأُطر العامة الدولية الحديثة تشير دون استثناء إلى أهمية تعزيز اللدونة على المستويين العالمي والفردي. وينبغي لجهود اللدونة ألاّ تقتصر في استهدافها على المناطق والأقطار والمنظومات، بل يجب أنْ تُرَكِّز أيضاً على الأفراد والجماعات بما فيها جماعات النساء والفتيات والأقليات. وقد تبنَّى أصحاب العلاقة المعنيون المشاركون في عملية القمة الإنسانية العالمية طريقة جديدة للعمل تتعامل مع الحاجة وتخفض من المخاطر والاستضعاف، وتعكس كل هذه الجهود أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتعهدات التي أبدتها في عدم ترك أي مُخَلَّفٍ.

وقد تحدَّت الاستجابة الإقليمية للأزمة الإنسانية السورية الطريقة التي يفهم فيها المجتمع الدولي هذه الطريقة الجديدة في العمل، ومضموناتها على الممارسات الإنسانية. وعلى ضوء الاختزالات في التمويل، والانتقال نحو وضع التهجير المُطَوَّل بدأت عملية البرامج الإنسانية في السياق السوري الآن بزيادة تركيز المساعدات نحو من يُنْظَرُ إليهم على أنَّهم الأكثر استضعافاً، ونحو دمج المقاربات المبنية على اللدونة. ثم شُكِّلَ مرفق الاستجابة دون الإقليمية في عام ٢٠١٣ (المعني بالعمل مع أصحاب العلاقة المعنيين الإنسانيين، والإنمائيين، والحكوميين على استدامة الاستجابة)، وما تبعها من خطط الاستجابة للاجئين، ومواجهة الأزمات على المستويين الإقليمي والوطني (3RPs)، ومثَّلت نقلة هامّة تُعَزِّز التواؤم بين التخطيط الإنساني والإنمائي وأولوياتهما، وتعزيز دور الحكومات المضيفة، وإشراك شركاء جدد للعمل مع جموع اللاجئين.[1] وتتضمن هذه الخطط إبداء الالتزامات الصريحة باستهداف الأكثر استضعافاً في بناء اللدونة.[2]

وقد كان الاستضعاف والحاجة من العوامل المُحَرِّكَة النمطية التي تُحَرِّك وتحدد تصميم البرامج الإنسانية وتنفيذها. وتُعَرِّفُ المجموعات الخاصة على أنَّها من المجموعات المستضعفة، وتُؤَسِّس المعايير من أجل استهداف الأكثر استضعافاً ووضع الأولوية عليهم مع إبداء قليل من الاهتمام إلى مهاراتهم وقدراتهم. أمَّا عند الحديث عن الاستضعاف واللدونة؛ فيختلف الأمر لأنَّه يُمْكِنُ النظر إليها على أنَّها سلسلة متصلة تدريجيّاً. فعلى الطرف الأول من هذه السلسلة يقع الاستضعاف، وفيه تُنَفَّذُ التقييمات والتدخلات من أجل التصدي للحاجات المادية، أو المتعلقة بالحماية. أمَّا على الطرف الثاني من هذا الطيف فهناك اللدونة، فينظر القائمون عليها بإستراتيجيات المسايرة الإيجابية، أو القدرات. ويُمْكِنُ أنْ تتغيَّر عوامل الاستضعاف واللدونة مع مرور الوقت، ووفقاً للفرص أو التدخلات، ويُمْكِنُ أن تتأثر أيضاً بالسياقات. ومن هنا ينبغي للمقاربات المَبنية على اللدونة أن تُقَدِّم الدعم للأفراد والعائلات، والمجتمعات في سبيل انتقالها عبر هذه السلسلة المتصلة لتعزيز قدراتهم، ومهاراتهم، وإمكانات مسايرتهم للظروف، وتكيفهم معها، والاستشفاء من الضغوط والصدمات التي مروا بها.

المقاربة المبنية على الاستضعاف: الثغرات والممارسات الواعدة

لقد عملَت هيئات الأمم المتحدة، والحكومات المضيفة، والمنظمَات غير الحكومية المستجيبة لأزمة تهجير السوريين جنباً إلى جنب من أجل تأسيس معايير أوضح لأغراض استهداف المساعدات خاصة ضمن التدخلات القائمة على النقد، لكنَّ التقييمات والتحليلات غالباً ما تخفق في تحديد الأسر التي تضم أفراداً يُعَانُون من حالات استضعاف مضاعفة، ومنحهم الأولوية اللازمة، ومنهم على سبيل المثال من يُعَاني من الإعاقات التي قد تتطلب تقديم الرعاية الخاصة لهم، ومنهم الفتيات المراهقات اللواتي قد يتولينَّ أدوار تقديم الرعاية في المنزل. وفكرة الاستضعاف المضاعف أيضاً مرتبطة بالمنازل التي فيها النساء والأطفال واليافعين ممن يُمَثِّلُ الاستضعاف مصدراً للمخاوف الخاصة بالحماية إزاء الإساءة والاستغلال أو العنف نتيجة الاستضعاف الاقتصادي.

ومثال ذلك برنامج المساعدات النقدية متعدد الأغراض في لبنان الذي تنفذه ست منظمات غير حكومية ضمن اتحاد النقد اللبناني، فهي تحدِّد الأسر المستفيدة عن طريق حساب مصروفها الشهري للفرد نِسْبَةً لعدد من العوامل المتنوعة والمتغيرة. ومن أحد هذه العوامل نسبة العوَل المُعَدَّلة حسب الإعاقة التي تنظر في وضع الأشخاص ذوي الإعاقة على أنَّهم

معالون، وتصنفهم على أنَّهم يؤثِّرون على درجة استضعاف الأسرة بغضِّ النظر عن الجنس، والعمر، والحاجات، والمهارات، والقدرة. وقد ركَزَ تقييم الأثر لعام ٢٠١٥ على البرنامج على أمثلة تخص الأسر التي تعولها الإناث، والأسر التي تضم أطفالاً من ذوي الإعاقات ممن لم يُمنحوا الأولوية في المساعدات؛ لأنَّ تقييمات الاستضعاف أخفقت في الإدراك الكامل لمسؤوليات تقديم الرعاية، وعدم وجود فرص درٍّ الدخل والتكاليف الطبية المضافة.[٣] وقبل مدة بسيطة حُدِّثَ الإطار العام لتقييم الاستضعاف في الأردن، ويشتمل الآن على إرشادات إضافية، وأسئلة وظيفية تتعلق بالإعاقة.[٤] ويُمْكِنُ أنْ تظهر هنا أسئلة مفيدة حول كيفية التأمل بنواحي الاستضعاف المتقاطعة في هذه التقييمات، وذلك بعد تطبيق الإطار العام وتحليله.

وفي غضون ذلك كان الأداء أفضل في تقييمات مجموعات معينة من السكان من ناحية الحماية، وذلك بتحديدها لمخاطر الحماية وتطبيق بعض التحليلات الخاصة والمتقاطعة التي تتعامل مع العمر والجنس والإعاقة. ومثال ذلك إجراءات التشغيل القياسية العابرة للهيئات، والخاصة بالعنف القائم على الجندر، وحماية الأطفال في الأردن، إذ تعرض وتثبت دمجاً أكثر شمولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركتهم وإدراك خصوصيات الجنس والعمر.[٥]

المقاربة المبنية على اللدونة: ثغرات وممارسات واعدة

استخدمت تقييمات الاستضعاف متعددة القطاعات في الاستجابة لأزمة التهجير السوري، لكنَّها أخفقت في معظم الأحيان في مجال إدماج المسايرة الإيجابية، أو خصائص اللدونة في تحليل الحاجات. ويُقرُّ الإطار العام لتقييم الاستضعاف في الأردن بإستراتيجيات المسايرة، لكنَّه لا ينظر بها إلا على أنَّها من المؤشرات الإضافية للاستضعاف، إذ يقع التركيز الأكبر على آليات المسايرة المتطرفة، أو غير المستدامة (بما في ذلك التسول، والعمل في القطاع غير الرسمي أو الخطر، واستنزاف الموارد والمدخرات والموجودات).[٦] أمَّا بستراتيجيات مسايرة الظروف الإيجابية التي تدعم اللدونة مثل التأكيد على شبكات الدعم، فعادة ما تكون مُغَيَّبَة في هذه التقييمات.

وتبقى جهود الحماية القائمة على المجتمعات المحلية في مركز مكونات الحماية والعمل الإنساني لخطط الاستجابة للاجئين، ومواجهة الأزمات على المستويين الإقليمي والوطني (3RPs) لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وتُقَيِّم مثل هذه المقاربات المصادر والمهارات والخبرات المتاحة في المجتمع المحلي، وتعزز من الحلول التي يقودها المجتمع إذا كانت إيجابية لحلِّ المخاوف الخاصة بالحماية. لكنَّ المجتمعات المحلية للاجئين والمضيفين متنوعة كتنوع نفوذ أفرادها، وذلك ما يقلِّصي ويهمِّش بعض الأفراد والجماعات. وما زال الفاعلون الإنسانيون عاجزين عن استكشاف قدرات الحماية الذاتية، وإستراتيجيات المسايرة الإيجابية، أو المقدرات الخاصة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من المجموعات التي يُنْظَرْ إليها على أنَّها مجموعات مستضعفة. ونتيجة لذلك غالباً ما تُنَزَّل من قيمة هذه الفئات السكانية لتصبح في مستوى الضعف الآخر من الطيف المذكور، فيُنْظَرْ إليهم على أنَّهم مستفيدون من المعونات، بدلاً من أنْ يُنْظَرْ إليهم على أنَّهم شركاء في بناء القدرات واللدونة.

وعلى المستوى الفردي يُمْكِنُ من خلال استخدام المقاربات القائمة على نقاط القوة والقدرات في وضع البرامج أنْ تُعَزِّز من لدونة النساء والأطفال واليافعين بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقات. فتشير برامج المراهقين والشباب اليافعين في العراق ولبنان التي نفَّذتها المنظمات الشريكة، والتي أشركت فيها الفتيات والفتيان ذوي الإعاقة إلى أنَّها ركَّزت على بناء المقدرات الشخصية من خلال التدريب على المهارات المهنية، والتواصل، ومحو الأمية، والمقدرات الاجتماعية من خلال تعزيز شبكات الدعم الاجتماعية، والمشاركة في النشاطات الرياضية والتدريب، والأصول والموجودات المادية من خلال تأسيس الفضاءات الآمنة. ويصف المشاركون اكتساب المهارات الجديدة، وتوسيع شبكات الحماية للنظراء والأصدقاء والميسرين والمدربين.[٧]

أمَّا الفتيات والفتيان ذوي الإعاقات، فبصفتهم فئة مستهدفة فيُنْظَر إليهم غالباً على أنَّهم حصراً مجموعة قائمة على الاستضعاف، لكنَّ المشروعات الريادية التجريبية تشير إلى أنَّ خصائص اللدونة مثل المهارات والقدرات وإستراتيجيات الحماية يُمْكِن أن تُحَدَّد على الطيف نفسه، ويُمْكِنْ أنْ تضم الاستضعاف، فهذه الصفات لا تخفض المخاطر فحسب، لكنَّها تُقَدِّمُ الدعم أيضاً للفرد في مجال الانتقال في الطيف نحو النتيجة الأكثر إيجابية واستدامة.

الخطوات القادمة

نادراً ما تُحَدِّدُ الاستجابات الإنسانية وتُعَزِّزُ من إستراتيجيات المسايرة الإيجابية، والقدرات التي تتمتع بها فئات النساء والأطفال واليافعين، ولا شك في أنَّها قاصرة تماماً عن إشراك الأفراد المتنوعين ضمن هذه المجموعات في المقاربات القائمة على اللدونة. وعلى الجهات الفاعلة الإنسانية أنْ تُقَدِّمَ إرشادات أكثر لتحديد العوامل التي تُمَكِّنُ من الوصول والمشاركة والتمكين، وكيفية تعزيز هذه العوامل ودعمها من

خلال وضع البرامج الإنسانية. ويمكننا أنْ نعتمد على المصادر والخبرات المتحققة في القطاع التنموي، وتكييف الإرشادات العملية وتجربتها، وتوثيق النواتج والتشارك بالمعرفة فيما يخص الجندر واللدونة والدمج الاجتماعي في السياقات الإنسانية؛ لأنَّ ذلك سوف يسمح في النهاية بتحقيق الهدف المشترك المنشود وهو عدم ترك أي مُخَلَّف.

إيما بيرس *EmmaP@wrcommission.org*
مديرة مشاركة، الإدماج الاجتماعي

بورام لي *BoramL@wrcommission.org*
مستشار في الإعاقة

اللجنة النسائية المعنية باللاجئات
www.womensrefugeecommission.org

١. انظر غونزاليز غ. (2016) 'بنية مساعدات جديدة وبناء اللدونة حول الأزمة السورية'، نشرة الهجرة القسرية العدد 52 www.fmreview.org/ar/gonzalez
٢. UNDP (2016) *The State of Resilience Programming: The Syria Regional Refugee and Resilience Plan* (*3RP*) (وضع برمجة اللدونة: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمة السورية (3RP))
http://bit.ly/UNDP-ResilienceProgramming-2016
٣. Save the Children and Lebanon Cash Consortium (2015) *Impact of Multipurpose Cash Assistance on Outcomes for Children in Lebanon* (أثر المساعدات النقدية متعددة الأغراض في النتائج للأطفال في لبنان)
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10526
٤. Vulnerability Assessment Framework, Jordan (2016) *Disability Universal Indicator to assist Identification* (المؤشر العالمي للإعاقة لمساعدة التحديد)
http://bit.ly/VulnerabilityAssessmentFramework-Disability-2016
٥. SOP Task Force (2014) *Inter-Agency Emergency Standard Operating Procedures for Prevention of and Response to Gender-based Violence and Child Protection in Jordan.* (إجراءات العمل القياسية للطوارئ المشتركة بين الهيئات لمنع العنف القائم على الجندر والاستجابة له في حالة وقوعه وحماية الأطفال في الأردن)
www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=3143.
٦. UNHCR (2015) *Vulnerability Assessment Framework: Baseline Survey* (إطار تقييم الاستضعاف: دراسة استقصائية أولية)
www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8837
٧. Women's Refugee Commission (2017) *Vulnerability- and resilience-based approaches in response to the Syrian crisis: Implications for women, children, and youth with disabilities* (الاستضعاف والمقاربات القائمة على اللدونة استجابةً للأزمة السورية: الآثار الواقعة على النساء والأطفال والشباب من ذوي الإعاقات)
http://bit.ly/WRC-vulnerability-resilience-2017

اللاجئون السوريون: التفكير فيما وراء الصور النمطية الجندرية

ميشيل لوكيت

يقوم الخطاب السردي السائد بين المنظمات غير الحكومية المستجيبة للاجئين السوريين وتدخلاتها اللاحقة في بعض الأحيان على الطريقة المبسَّطة التي تفهم بها طبيعة الأسرة السورية 'التقليدية' والعوامل الحركية للقوى في الأسرة.

وفقاً لما ترويه كثير من المنظمات غير الحكومية، يسود اعتقاد مفاده أنَّ تهجير السوريين مزَّق الحياة الأسرية 'التقليدية'. ومما يُقال أيضاً إنَّ أعداداً كبيرة من الأسر تعيلها الآن- للمرة الأولى- نساء، وتعد هذه الأسر فئة فرعية جديدة من الفئات 'المستضعفة'. ومع ذلك، لا تريد هذه الروايات أن تعترف بأنَّ هؤلاء النِّسوة كنَّ يعلنَّ أسرهنَّ أيضاً قبل التَّهجير.

فمن الناحية التاريخية، كان الحصول على عمل موسمي في دول الخليج وسيلة مهمة لحفاظ كثير من الأسر السورية على استقرارها الاقتصادي. وبالتالي، لا يمكننا افتراض أنَّ جميع النِّساء السوريات المهجَّرات شهدن تحولاً جذرياً في واجباتهن وأدوارهن الأسرية بسبب التَّهجير، ومن المؤكد أنَّ ثمة فارق بين أن ترعى المرأة الأسرة بمفردها لفترات محددة وبين أن ترعاها لفترات غير محددة في بعض الحالات، وهناك بعض التحديات التي توجه المرأة عند الاضطلاع بهذه الأدوار تكمن في البيئة غير المألوفة أو في التعامل مع الحياة بعد وفاة الزوج. ومع ذلك، فالأمر ليس بسيطاً إذ إنَّ التّهجير من أهم أسباب تمزيق الحياة الأسرية والعلاقات الجندرية التقليدية، وقد بدأت بعض هذه التمزقات تظهر بالفعل. وعلى هذا الأساس، قد يمتلك السوريون بالفعل بعض استراتيجيات التصدي والقدرة على التكيف مع البُنى الأسرية المختلفة.

وعند تحليل أدوار الجندر للاجئين السوريين، وُجِدَ أنَّه لا مفر من استخدام مصطلح 'تقليدي' للإشارة إلى المرأة التي لم تعمل قط خارج المنزل أو التي لم تنل قسطاً وافراً من التعليم ولكنَّها كانت مسؤولة في المقام الأول عن رعاية الزوج والأطفال. وفي

ذلك، تميل المنظمات غير الحكومية إلى التركيز على حالات خروج هذه الفئة من النسوة عن هذا الدور وانحراف أدوارهن عن المسار 'التقليدي' جراء التَّهجير. ويفتقر هذا التحليل إلى تحليل سياقي من شأنه أن يفسر على سبيل المثال كيف أثرت الطبقة أو نوع البيئة سواء الحضرية أم الريفية التي عاش فيها هؤلاء النسوة على خبرتهن. وتطلق التسمية 'تقليدي' إطلاقاً عشوائياً إذ تجتمع النِّساء السوريات في مجموعات عشوائية كمجموعة متجانسة تتشابه خبرات حياتهن ومن ثم فجميعهن بحاجة إلى زيادة 'التمكين' أو 'الوعي' لديهن. وبالمقابل، وَجَدتُ أنَّ آراء وتعليقات المستجيبين الذين قابلتهم في إطار البحث[1] الذي أجريته في الأردن مع اللاجئين السوريين قد دحضت كل هذه الآراء وفندتها بشأن وضع المرأة ووصولها للتعليم والعمل. فقد أخبرنا أحد الشباب الذين التقينا بهم كيف أنَّ عمل والدته خارج المنزل في سوريا في مهنة التمريض مكَّن أسرته من تحمل نفقات المنزل ومصاريف السيارة. وحدثتنا إحدى النِّساء عن الخبرة الطبية التي تتمتع بها إذ كانت تعمل في مستشفى حكومي في سوريا والتي تتناقض في الوقت نفسه مع الوضع الحالي الذي يضطرها للبقاء في المنزل طوال اليوم مع أطفالها. نبرة صوت المرأة التي تحدثت إليها ووصفت إحباطها بسبب عدم وجود عمل تعكس في الوقت نفسه رغبة الرجال من اللاجئين في الحصول على عمل، حتى هذه القصة التي تعكس معاناة النِّساء وفقدانهن الشعور بالهدف غالباً ما تتجاهلها المنظمات غير الحكومية في تحليلاتها.

التطرق إلى ما وراء العلاقات بين الزوج والزوجة

هناك اتجاه بين المنظمات غير الحكومية إلى تحليل الجندر فقط من منظور العلاقة بين الزوج والزوجة. وتهدف التدخلات إلى رفع مستوى الوعي لدى الزوج الذي يُنظَر إليه على أنَّه عرضة لممارسة العنف من أجل تجنب أي سوء معاملة محتملة لأفراد أسرته بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى الزوجة لتبصيرها بحقوقها من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها بمزيد من الحزم والإيجابية نحو أسرتها. فالأب والأم صانعا القرار الرئيسيان في الأسرة، وهما اللذان يخططان لنهج حياة أبنائهم وعلى وجه الخصوص بناتهن بطرق سلبية في أغلب الأحيان من خلال تزويجهن مبكراً وإخراجهن من المدرسة ومعاملتهن على أنَّهن أقل قدراً من إخوتهن الذكور. وكان من نتائج هذه الروايات أن تدخلت المنظمات غير الحكومية وركزت على تغيير الاتجاهات، وتقديم الخدمات للنِّساء الناجيات من العنف، والتعاون مع الفتيات لمساعدتهن على فرض آرائهن وأحياناً كانت هذه المنظمات تتدخل لتعلِّم النِّساء كيفية التفاوض مع أزواجهن. وكل هذه التدخلات إيجابية يمكن أن تساعد الأفراد لكنَّ تحليل العوامل المحركة للعلاقة بين الزوج والزوجة القائمة على الجندر فقط تغفل أنواع معقدة أخرى من الصراعات على السلطة.

وتشير نتائج بحثي الذي أجريته إلى أنَّه ينبغي لتدخلات المنظمات غير الحكومية أن تأخذ بعين الاعتبار دور الأبناء الذكور. فقد أظهرت خبرات اللاجئين السوريين في الأردن أهمية دور الفتيان في فهم السلطة في الأسر العربية (سواء قبل التَّهجير أم بعده). وتحدثت النِّساء السوريات اللائي استجبن إلى هذه الدراسة عن كيفية استخدام أبنائهن الذكور في سن المراهقة لسلطتهم الذكورية على أخواتهم الإناث إذ يأمرنهن بارتداء ملابس أكثر حشمة وبتحمل المسؤولية كاملة عن الأعمال المنزلية التي كن يتشاركن فيها مع إخوانهن الذكور. ومن الجدير بالذكر أنَّ هؤلاء الذكور لا يمارسون هذه السلطة فقط لأنَّهم يعيشون في الأردن. فعلى سبيل المثال، أضافت النِّساء أنَّهن عندما كانوا في سوريا، كان الأبناء الذكور هم من يتخذون القرارات بشأن تعليم أخواتهم الفتيات و/أو يشاركون في التفاوض على زواجهن. وفي بعض الحالات، سواء في سوريا أم في الأردن الآن، يتولى الإخوة الذكور حل النزاعات التي تنشأ بين الأخت وزوجها. في كل هذه الأمثلة المساقة ما يمكن قوله هو أنَّ الأبناء ورثوا هذه السلطة الذكورية من الأب. وأضاف كثير ممن شاركوا في هذه الدراسة إلى أنَّهم اختلفوا كثيراً مع قرارات أبنائهم الذكور ولكنَّهم رغم ذلك لم يمنعوهم. وتشير هذه الأمثلة إلى حدوث تغيرات في السلطة داخل الأسر بمرور الزمن مع نضج الفتيان.

وقد يؤدي اقتصار التحليل على العلاقة بين الذكور والإناث إلى إغفال صراعات السلطة بين النِّساء الأكبر سناً والفتيات الأصغر سناً. فقد تحدثت النِّساء اللاجئات السوريات عن العلاقة بينهن وبين حمواتهن وأخبرن أنَّ العلاقة بينهن سيئة جداً تصل إلى حد الإساءات اللفظية والجسدية. إذ وصفت بعض النِّساء أزواجهن بالسلبية إزاء تصرفات أمهاتهم العلنية وأوضحن أنَّ أزواجهن يحترمون ويحبون أمهاتهم ولا يريدون إحداث أية مشكلات. وبطريقة أو بأخرى، لم تضع المنظمات غير الحكومية هذه المشادات بين النِّساء على أنها ضمن الإطار 'الجندري' على الرغم من أنَّه صراع بين سلطتين غير متكافئتين يعكس أفعال النِّساء في مجتمع ذكوري

يسيطر عليه الرجل، وقد اعتقدت إحدى العاملات مع المنظمات غير الحكومية لكونها جزءاً من هذه الدراسة أنَّ تركيز المنظمات منصب على تحليل العلاقة التفاعلية بين الرجال والنِّساء لاعتقاد لدى المنظمات غير الحكومية أنَّ "النِّساء يملَن إلى السِّلم بينما يميل الرجال إلى العنف". وأضافت هذه العاملة أنَّ لجوء النِّساء إلى أسلوب "السرد السهل" أدى بالعاملين في المنظمة إلى عدم فهم كيف تتفاوض النِّساء على السلطة على مدار حياتهن. وفي مَعرض التأكيد على ضرورة التطرق إلى قضايا مثل العنف القائم على الجندر خاصة في أثناء التَّهجير، خلَّدت كثير من المنظمات غير الحكومية عن غير قصد فكرة أنَّ المرأة ضعيفة ومستضعفة دائماً؛ ففكرة التعميم في حد ذاتها قد تسبب إشكاليات إذا ما كنا بصدد علاقات السلطة التي غالباً ما تكون معقدة والتي قد تتضمن عنفاً تشارك فيه المرأة أيضاً بنفسها.

هناك حاجة إلى ضرورة إجراء تحليل أكثر شمولاً وقائماً على الجندر من الناحية التاريخية لتسترشد به المنظمات غير الحكومية في تدخلاتها. وفي الوقت الذي تعترف فيه المنظمات غير الحكومية بالضغط الماثل أمام تنفيذ البرامج بسرعة وتقديم التقارير للجهات المانحة، ينبغي لهذه المنظمات أن تتولى الاضطلاع بالأعمال الأساسية لكي تفهم تماماً حقيقة المعايير الجندرية لمجتمعات اللاجئين. قد يقدم تحليل السلطة بطرق أكثر تعقيداً فرصاً جديدة للتعامل مع الفاعلين المؤثرين مثل الأبناء من الذكور وأمهات الأزواج. ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تستثمر في دراساتها نوعية قوية حول الجندر الذي يستند إلى تجارب الأشخاص الحية والذي يأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي كان يعيش بها السوريون قبل الحرب.

ميشيل لوكيت *michelle@lokot.com*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن *www.soas.ac.uk*

١. أُجري هذا البحث في الأردن في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 2016 إلى مايو/أيار 2017 بين الرجال السوريين والنساء السوريات الذين يعيشون خارج المخيمات في مناطق الزرقاء وعمَّان وإربد، بتمويل جزئي من مؤسسة ليونيل مورفي.

كيف تؤثر الهجرة إلى أوروبا في المُخلَّفين

ميغان باسي

كثيراً ما يحدث الانفصال بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب الهجرة والتَّهجير من الشرق الأوسط إلى أوروبا، لكنَّ المساعدات الإنسانية غالباً ما تكون صعبة المنال وغير كافية لتلبية حاجات المُخلَّفين.

يُمَثِّل أفرادُ الأسرة دوراً مهماً في اتخاذ القرار بشأن مغادرة الأوطان بمن فيهم الأشخاص الذين يفضلون البقاء ولا يبدون رغبة في السفر. ودرجت العادة على مناقشة مثل هذه القرارات على مدار عدة أشهر من الزمن بعد تمحيص ودراسة لما ينصب بمصلحة أفراد الأسرة كلها، لكنَّ درجة التخطيط والإعداد للمُخلَّفين سواء أكانوا باقين مؤقتاً أم لفترة غير محدودة، قد تختلف اختلافاً كبيراً من عائلة إلى أخرى. وفي عام ٢٠١٧، أجرت منظمة ريتش (REACH) ومنصة الهجرة المختلطة بحثاً للوقوف على أثر الانفصال الأسري الناتج عن الهجرة من سوريا والعراق وأفغانستان،[١] وتبين لها أنَّه رغم ارتفاع الوعي الكبير النسبي لدى جميع المشاركين في البحث إزاء سياسات الهجرة للاتحاد الأوروبي، لم يُقدِّروا الوقت حق قدره، ولم يعرفوا بالضبط ما الذي سيحتاجونه من وقت للوصول إلى وجهتهم المقررة من أجل متابعة إجراءات لجوئهم ونتيجةً لذلك غالباً ما كان التخطيط والإعداد للمُخَلَّفين محدوداً، مما أدى إلى حدوث تبعات سلبية لمن لم يغادر البلاد بعد.

تغييرات في الاستضعاف

للانفصال الأسري آثار إيجابية وسلبية على المخلَّفين، فبما أنَّ أفراد الأسرة قد يواجهون مختلف مستويات المخاطر حسب العمر والجنس والمهنة والارتباط السياسي، فهذا يعني أنَّ مغادرة فرد واحد فقط من العائلة قد يكون له آثار إيجابية كبيرة لباقي أفراد الأسرة. وذلك على وجه الخصوص ما حدث لعائلات الذكور من الشباب الذين أوشكوا على الوصول إلى سن التجنيد العسكري الإجباري، وينطبق الأمر نفسه أيضاً على الفرد الذي كان يواجه خطراً محدداً. "كانت زوجتي تشعر بانعدام الأمن [كامرأة مسيحية] بسبب وجود عناصر الدولة الإسلامية (داعش)"، هذا ما ذكره عراقي رحلت زوجته إلى ألمانيا لتنضم إلى بناتها، وأضاف قائلاً: "الآن أشعر بأمان أكثر لأنَّها بأمان". لكنّ الهجرة في حالات أخرى قد تؤدي إلى ظهور عدة تحديات تمنع المُخلَّفين من الحصول على حقوقهم الأساسية وتلبية حاجاتهم الحياتية اليومية.

وأشار المستجيبون للدراسة إلى أنَّ محدودية الوصول إلى سبل كسب الرزق أو الدخل الأسري كانت من أكثر التغيرات التي حدثت لهم، خاصةً إذا ما كان الشخص الـذي غـادر العائلة المعيل الأساسي للأسرة. ولكي يتمكن المُخلَّفون من مسايرة الحياة قالوا إنهم اضطروا إلى بيع موجوداتهم وأصولهم مثل السيارات والمفروشات، وانتقلوا إلى مساكن أقل جودة، وخفَّضوا المصروفات على ضروريات الحياة مثل التدفئة في الشتاء، وعملوا في أعمال غير قانونية، وأخرجوا أولادهم من المدارس لكي يعملوا بدلاً من الدراسة. وهذه الإستراتيجيات وكثير غيرها أدَّت إلى وضع العائلات في خطر الاعتقال من السلطات، بل خاطرت بوصولهم إلى الحماية والخدمات، وزادت من مستوى استضعافهم في الأمد البعيد.

أمَّا الوصول إلى الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليم، فغالباً ما تكون أكثر صعوبة وتفرض تحدياتها على المُخلَّفين. فالوصول الشخصي إلى الخدمات، الذي يفترض أن يكون من الأمور اليسيرة، كان من أصعب الأمور عليهم لعدم توافرهم على مصاريف النقل، وهناك أيضاً مشكلة غياب الذكور (المُحرَم) ودونه يصعب على النساء التنقل مراعاة للبعد الثقافي. وحتى عندما كان الوصول للخدمات ممكناً، غالباً ما كانت قدرة العائلات على التفاعل محدودة ومقيدة بسبب ضعف الموارد المالية، وكل ذلك أثَّر في العائلات وقدرتها على دفع أجور الاستشارات الطبية والأدوية والكتب المدرسية.

أمَّا السلامة والأمن للمُخَلَّفين فقد تختلف اختلافاً كبيراً من شخص لآخر، ويعتمد ذلك على مَن الذي غادر الأسرة بالأصل. فإذا كان الولد المُعَال أو البنت المُعَالَة هم الذين غادروا العائلة، فنادراً ما كانت هناك أي تبعات سلبية من ناحية الوصول إلى الحماية، لكنَّ الأمر يختلف إذا كان الذي غادر العائلة بالغاً إذ عبَّر المشاركون من الأطفال والنِّساء عن شعورهم بالاستضعاف إثر ذلك. بل ذكرت كثير من النساء إنَّ المعاناة كانت كبيرة للوصول إلى السوق المحلي أو لاصطحاب الأطفال الأكبر سناً إلى المدرسة لِعدم وجود أي شخص يرعى الرُّضَع في البيت، وفي حالاتٍ أخرى اضطرت النساء إلى تقييد حركاتهن عمداً خارج البيت خوفاً من التعرض للتحرش والمضايقة.

وغالباً ما نتج عن الهجرة تغير في الأدوار والمسؤوليات الأسرية. وكما ذكرنا آنفاً، كانت التغيرات أكبر بكثير إذا ما كان الشخص الذي غادر العائلة هو المعيل الأساسي لها مما يترك للنساء أو الأولاد الأكبر سناً مسؤولية رعاية الأسرة ويشيع أيضاً الاعتماد الأكبر على العائلة الممتدة وشبكاتها مع أنَّ ذلك أحياناً كان على حساب التغير في موازين القوى. تقول سيدة سورية رحلت إلى صهرها بعد مغادرة زوجها: "في السابق، كان لدي قدرة أكبر من السيطرة على حياتي وحياة أطفالي قبل رحيلنا".

ومن الأفكار الشائعة بين المستجيبين أيضاً الآثـار النفسية الاجتماعية للانفصال الأسري على الصحة العامة، فقد تحدثت عدة عائلات عن ألم الفراق والخوف على سلامة المغادرين، وفي كثير من الحالات ساهم ذلك بحدوث نوع من الاكتئاب أو بزيادة سوء الأوضاع الصحية الحالية.

وهناك مصاعب تواجه إيصال المساعدة الإنسانية لأفراد العائلة المُخلَّفين، بل هي لا تكفي أصلاً لتلبية حاجاتهم. فبعد مغادرة رب الأسرة الذكر أو معيلها، واجهت الأسر التي ترعاها الإناث مصاعب من نوع جديد من ناحية إعـادة تسجيل الأسرة بأسماء الأمهات أو النساء من أجل الحصول على المساعدة، وفي إحدى الحالات تأخرت تلك المساعدات اثني عشر شهراً بسبب مشكلة التسجيل، ولم تنته المشكلة هنا، بل حتى بعد التسجيل، انخفضت حصة تلك العائلات من المساعدات على افتراض أن حجم الأسرة قد انخفض، مع أن المفارقة هي أن حاجات الأسرة بعد رحيل معيلها أصبحت أكبر بكثير مما كانت عليه من قبل.

ما الذي يزيد من الاستضعاف؟

هناك ما يقارب نصف العائلات التي خضعت للمقابلات في البحث ممن لم تكن لديها خطط للطوارئ، وذلك ما حَدَّ من قدراتهم على مسايرة الظروف بعد الانفصال الأسري. وكانت أقل العائلات إعداداً لخطط الطوارئ تلك التي اعتقدت أنَّ الانفصال الأسري سيكون مؤقتاً فجهزت أمورها على افتراض أنَّ شملها سيلتئم من جديد في غضون بضعة أشهر قليلة لا سنوات، وهذا ما جعل استعداداتها غير كافية. ومع أنَّ العائلات التي لم تتوقع أن يطول أمد الانفصال الأسري كانت أكثر رغبة بأن تتخذ خطوات معينة من أجل حماية المُخلَّفين، فقد كانت تلك التدابير ضعيفة، خاصة إذا ما كانت تلك العائلات تأمل الاعتماد على الحوالات القادمة من أوروبا لدفع الديون التي ترتبت عليهم لتأمين نفقات الهجرة. ومن بين هذه العائلات السورية والعراقية التي عبَّرت عن أملها بتلقي الحوالات، لم تتلق نصفها أي شيء على الإطلاق.

وعلى ضوء كل ذلك، يمكن أن تزداد أوضاع العائلات المُخلَّفة سوءاً وأن تتدهور بسرعة كبيرة. فبما أنَّ التخطيط للطوارئ كان قصير الأمد، لم يكن أمام العائلات مفر من البحث عن حلول أخرى يمكنهم تحقيقها خلال بعضة شهور، فاضطروا إلى اتباع إستراتيجيات المسايرة مثل تسرب الأولاد من المدارس لإخراطهم في العمل، على أمل أن يعملوا لمدة قصيرة بعد مغادرة أحد أفراد الأسرة، ويركز ذلك على أهمية التعرف المبكر والتدخل إذا ما أردنا بالفعل منع هذه الإستراتيجيات السلبية التي يصعب عكسها وإزالتها تماماً وإزالة آثارها.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أنايا جيجوفا

لاجئة سورية تُري ابنها رسالة قصيرة من والده الذي غادر العائلة منذ أشهر متجهاً إلى أوروبا مخلفاً وراءه ابنه (١٥ عاماً) ليكون وحده المسؤول عن إعالة الأسرة. ويرسل الأطفال الصور ويرد الأب بتقديم المشورة تجاه دراساتهم وتقديم التهويدات للأطفال الأصغر سناً.

وكانت الإستراتيجية الأكثر أهمية التي لاحظناها في حماية المُخلَّفين هي بإبقاء المعيل الأساسي للأسرة وعدم مغادرته لها، فقد مَكَّن ذلك العائلات من الحفاظ على دخلٍ شهري ثابت، وسمح لها بالاستمرار بالحياة بظروف مشابهة نوعاً ما لما كانت تعيشه قبل مغادرة الفرد. وفي المقابل، هناك العائلات التي كانت تعيلها امرأة تُركَت مع أطفالها الصغار، فكانت في العادة هي الأكثر ضعفاً. وكانت تلك العائلات أكثر من أشار إلى تخييم المخاوف الكبيرة عليها بشأن الحماية، ومعاناتها من انخفاض الدخل، ووصف الصعوبات التي واجهتها في الوصول إلى الوثائق المدنية والمساعدات وغيرها.

ويزداد الطين بلة بضعف الوصول إلى المساعدات الإنسانية فتزداد المصاعب والمتاعب. ويشير بحثنا هذا إلى احتمالية كبيرة بأنَّ العائلات ستحتاج للمساعدات الإنسانية بُعَيدَ مغادرة أحد أفرادها، لكنَّ المفارقة أنَّ ذلك حدث عندما كان الوصول للمساعدات في أصعب وضع خاصةً مع جهل العائلات المعنية بشرط إعادة التسجيل للحصول على المساعدات، عدا عن التحديات التي تحيق بمنظومة المساعدات والتأخيرات التي ستحدث عندما تقدم العائلات طلباتها إلى حين معالجتها والبت بها.

اعتبارات لمقدمي المساعدات وصانعي السياسات

يمكن تحسين مستوى أداء المستجيبين الإنسانيين إزاء التغير في الاستضعاف بعد الهجرةِ بطرق عدة:

- تسريع عمليات إعادة التسجيل لتجنب وجود فجوات في الوصول إلى المساعدة.
- إدخال 'التخطيط الطارئ' في معايير الاستضعاف والاستهداف، والسماح بتحديد المُستَضعَفين نتيجة التهجير ومساعدتهم بطريقة أكثر سهولة.
- توفير دعم سبل كسب الرزق المستهدفة للعائلات التي تفقد مصادرها الأساسية للدخل نتيجة الهجرة، إضافةً إلى تقديم التدريبات على المهارات العملية للذين يديرون التمويلات الأسرية للمرة الأولى.
- حشد القنوات الموثوق بها من أجل التشارك بالمعلومات الدقيقة حول الهجرة (بما في ذلك البدائل القانونية الآمنة) لتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة مدروسة والاستعداد بما يكفي للوقت الذي سيأخذه منهم إلى حين لمِّ الشمل الأسري.
- تيسير الوصول إلى الدعم بما في ذلك استشارة النظير للنظير، من أجل مساعدة العائلات على التعامل مع الضغط النفسي الاجتماعي نتيجة الانفصال الأسري.

ولا يقل أهمية عن كل ذلك إدراكنا بأن السعي وراء الهجرة غير النظامية ما هي إلا إستراتيجية مسايرة بحد نفسها. وبالنسبة لكثير من العائلات الذين خضعوا للمقابلة، كانت الهجرة غير النظامية ملاذهم الأخير، ولم ينظروا فيها ويفكروا بها إلا بعد استنفادهم لجميع المسارات الآمنة والقانونية وفشلهم فيها. ومع أنَّ أقل من نصف المستجيبين في الدراسة خططوا إلى إعادة الشمل بعد وصولهم إلى أوروبا، كانوا جميعاً قد تأثروا بالسياسات التقييدية وبطء عملية النظر في طلب اللجوء. وبالنسبة للذين كانوا يأملون بإعادة لمِّ الشمل، كان الانفصال الأسري المُطوَّل قد وضع الحياة في حالة ركود، وأضاف عبئاً كبيراً إلى توترهم النفسي الاجتماعي، وحَدَّ من قدرات العائلات على المسايرة.

وبالنظر للسياسات الحالية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، نجد أنَّ خيارات الهجرة القانونية النظامية الآمنة ليست متاحة في أغلب الأحيان، وكذلك يعتري تنفيذ السياسات الحالية بطء يزيد من تعقيد التحديات التي يواجهها المُخلَّفون في الديار ويواجهها كذلك الأفراد في أثناء رحلتهم.

ميغان باسي meganpassey@gmail.com
مستشارة مستقلة

١. REACH/MMP (2017) *Separated Families: who stays, who goes and why?* (انفصال الأسر: من يبقى ومن يغادر ولماذا؟)
http://bit.ly/REACH-MMP-separated-families

تربية السلام والدعم النَّفسي-الاجتماعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي

رُوث سمبسون

تُظهِر الأدلة المستمدة من برنامج التعليم من أجل السلام القائم على أساس تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمُهَجَّرين السوريين الأهمية القصوى لمعالجة الصدمات النفسية الناجمة عن النِّزاع للتغلب على العوائق النفسية التي تحول دون تحقيق التماسك الاجتماعي.

للنزاع آثار نفسية واسعة تمس الأطفال والشباب على حدٍّ سواء وتجعل القلق متفشياً بين صفوف اللاجئين من فئة الشباب، فقد يعاني اللاجئون من مختلف المشكلات العاطفية والمعرفية والسلوكية والاجتماعية، كما لا مفرّ أمامهم من الآثار المترتبة على آليات المواجهة السلبية التي يضطرون إلى اللجوء إليها. وتشير التقارير على الدوام إلى اعتماد هؤلاء اللاجئين للانسحاب كشكل من أشكال الحماية النفسية، بينما تتفاقم التجارب المسببة للصدمات النفسية الناجمة عن الحرب بسبب "عوامل الإجهاد النفسي اليومية المترتبة على التهجير والفقر ونقص الموارد والخدمات اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية ومخاطر العنف والاستغلال والتمييز والعزلة الاجتماعية". [١] وكثير من السوريين الشباب يكاد الأمل ينعدم عندهم نحو المستقبل فيشعرون أنهم في حالة تيه بين سوريا التي لا يمكنهم العودة إليها والبلد المضيف الذي لا يمكنهم الاندماج فيه.

وفي النِّزاعات المطوَّلة، غالباً ما تتفكّك الشبكات والمنظومات الاجتماعية التي تقدم الدعم وتنظّم رفاه المجتمع، وبذلك يُهدَّم التماسك المجتمعي والأسري، ويفقد الناس الهوية المشتركة أو العلاقات الداعمة، فتظهر الاضطرابات والمشكلات النفسية لا سيما عند الأطفال والشباب. ورغم انتشار الوعي بضرورة اشتمال المساعدات الإنسانية على خدمات تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية العقلية، غالباً ما يُصرَفُ النظر عن دور الصدمات النفسية في التأثير على التماسك الاجتماعي. ونتيجة لذلك، لا تعالج البرامج بطريقة واحدة الحاجات النفسية التي تؤثر على كيفية ارتباط الناس بعضهم ببعض.

فحتى الآن، ينحصر التركيز الأعظم لمثل هذه البرامج على معالجة التوترات بين المجتمعات المختلفة إزاء فرص العمل والخدمات أو إنشاء آليات التفاعل، دون التفكير ملياً بمعالجة الصدمات النفسية التي تحد من فرص تحقيق التماسك الاجتماعي في المقام الأول، وغالباً ما يحد ذلك من فعالية البرنامج. فمثلاً، واجه المزاولون الذين يعملون مع اللاجئين في طرابلس في لبنان تحديات في تنفيذ كل من برامج النقد مقابل العمل والتدريب المهني وبرامج الريادة الاجتماعية مع الشباب السوري واللبناني بسبب زيادة حدة التوترات الناجمة عن الصدامات المتقطعة بين المجتمعات في طرابلس والمشكلات الاجتماعية المتكررة بين الأشخاص بما فيها التوترات الاجتماعية والمتعلقة بمكان العمل والتَّنمُّر والتوتر والقلق، مما يؤدي إلى تسرب المشاركين من البرنامج أو عدم قدرتهم على الاستمرار في العمل الدائم. [٢]

توفير الأدوات

يمكن للمقاربات المراعية للصدمات أن تمارس دوراً إيجابياً وتترك أثراً طيباً في تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين، فمشاريع التثقيف بالسلام التي يقودها الشركاء المحليون لمنظمة التأهب الدولية (Alert) في كل من سوريا ولبنان وتركيا تشتمل على تدريب المعلمين ودعم العاملين لتمكينهم من عقد دورات منتظمة في المدارس ومراكز المجتمع لتعزيز التفاعل السلمي وتوفير خدمات التوعية والتوجيه والإحالة للأطفال والشباب. [٣] ومع أنَّ هذه البرامج كُيِّفَت بما يلائم الحاجات المحددة للسياق المحلي، كان من أهدافها الرئيسية التصدي للحواجز التي تحول دون تحقق التماسك الاجتماعي واستعادة الشبكات الاجتماعية من خلال بناء القدرة على احترام التنوع وتعزيز القدرات الذاتية وتوفير فرص العمل التي تعود بالفائدة على المجتمع بأكمله. [٤] وفي المقام الأول، أوجدت الهيئات الشريكة فضاءات آمنة للسماح للأطفال بالشعور بالسلامة الجسدية والأمان النفسي، كما دعمت الشباب لتمكينهم من التعامل مع الذكريات الأليمة.

كما خضعت هذه المقاربات للتقييم في المرحلتين القبلية والبعدية لتدخلات الدراسات الاستقصائية للمعارف والمواقف والممارسات بالإضافة للمقابلات النوعية ومناقشات مجموعات التَّركيز. أما بيانات الدراسات الاستقصائية فأظهرت على الدوام ازدياد وعي الأطفال والشباب وتحسن مهاراتهم المتعلقة بالسلام والتسامح وغيرهما من جوانب المهارات الحياتية الأخرى في مختلف المواقع والمقاربات. إلا أنَّ أهم التحسينات التي تُعزَى إلى البرنامج تجلّت في فهم كيفية خفض حدة التوترات من خلال الحوار والإصغاء للآخرين والتعبير عن

الذات ومناقشة المشكلات والانفتاح على التنوع وغيرها من السلوكات التي تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

وزُوِّدَ الشباب بالأدوات التي تساعدهم على التحكم بغضبهم والتعبير عنه بطريقة غير عدوانية، ولاحظ المُيَسِّرون انخفاض معدلات التنمُّر مقابل ارتفاع معدل التعاون واللعب الإيجابي بين الفتيات والفتيان. فعلى حد قول أحد المُيَسِّرين: "نعطيهم الأدوات التي تساعدهم على التعبير عن أنفسهم في المجتمع بدلاً من أن يستخدموا السلاح لتنفيس الغضب الناجم عن خساراتهم." وأكدت المقابلات ومناقشات مجموعات التَّركيز مع الآباء والمجتمعات ما قدمته البيانات من أرقام، إذ قال المشاركون إنَّ الرغبة التي أبداها الشباب بالانتقام وممارسة السلوكات العدوانية قبل البدء بالبرنامج قد انخفضت. وعلى الرغم من ضرورة رصد هذه التغيرات على المدى الطويل من أجل تقييم الآثار طويلة الأمد، تظهر النتائج الأولية أنَّ البرامج التي تركز على معالجة التماسك الاجتماعي بين اللاجئين من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي قد تعود على مجتمع اللاجئين بالآثار الإيجابية.

القيود

ثمة أربعة عوامل رئيسية تؤثر وتحدُّ أحيانا من قدرة هذه المقاربات القائمة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي على ترك آثار إيجابية مستدامة. فأولاً، قد تتراجع الحاجة المُلحّة للتماسك الاجتماعي طويل الأمد أو لمقاربات الترويج للسَلام بسبب الحاجات النفسية-الاجتماعية والإنسانية الطارئة. وثانياً، ثمة حواجز مادية حقيقية تحول دون التفاعل بين المجتمعات المضيفة واللاجئة مثل حواجز الطرق والتعليم المنفصل، مما يقلل فرص تحقيق التماسك الاجتماعي. وثالثاً، سيتقلّص تأثير المقاربة القائمة على الدعم النفسي في الأماكن التي تعاني من فقدان الدعم التكميلي المسؤول عن تمكين اللاجئين من الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات. وأخيراً، نقص الكوادر المؤهلة وارتفاع معدل تنقلات اللاجئين بسبب التمويل قصير الأمد والفجوات بين المشروعات يؤديان إلى تفاقم هذه المشكلات.

كما أنَّ لتجاوب المجتمع المضيف أثراً كبيراً على التماسك الاجتماعي. فربما يكون من الصعب إشراك السكان المضيفين في نشاطات المجموعات المختلفة خصوصاً عندما تنخفض معدلات الثقة وارتفاع معدلات الخوف. فمثلاً، وجد المزارعون في لبنان أنَّه من الصعب إشراك المجتمعات المضيفة في النشاطات المشتركة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين بسبب انعدام الثقة بين المجتمعين المضيف واللاجئ. ومن أجل التغلب على هذه المشكلة، يجب أن تكون التدخلات النفسية-الاجتماعية جزءاً من حزمة كاملة وشاملة من الدعم الذي يعود بالفائدة على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويمكن أن يشتمل ذلك على التدخلات التي تجلب الأطفال والشباب من المجتمع المضيف إلى الأماكن الآمنة المشتركة ودمجهم في النشاطات التي تتحدى القوالب النمطية الموجودة وتبني مكانها الثقة المتبادلة.

الخلاصة

تتميز مقاربات التثقيف على السلام القائمة على أساس تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي بقدرتها على مساعدة الأشخاص في الشفاء من الاضطرابات النفسية والاجتماعية واستعادة الشعور الإيجابي بالذات والهوية، كما يمكنها إرساء القواعد لبناء شبكات اجتماعية داعمة عبر المجتمعات المحلية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من بناء التماسك الاجتماعي. ولا بد لبرامج التماسك الاجتماعي من أن تتصدى للصدمات على الدوام وإلا ستكون استدامتها محدودة إن لم تتسبب بالضرر على من يُفتَرض أن تخدمهم. وينبغي النظر إلى معالجة الآثار المترتبة على الأزمات النفسية على أنها حجر أساسي لكل الجهود الرامية لتعزيز التماسك الاجتماعي عند العمل في مجتمعات تعاني من النِّزاعات والتهجير بدلاً من اعتبار ذلك خطوة منفصلة حتى وإن كانت ضمن برنامج تكميلي.

رُوث سمبسون *rsimpson@international-alert.org*
قائدة رئيسية (التنمية والأثر والتَّعلم) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التنبيه الدولية (International Alert)
www.international-alert.org

١. UNHCR (2015) *Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians A Review for Mental Health and Psychosocial Support Staff Working with Syrians Affected by Armed Conflict* (الثقافة والسياق والصحة العقلية والرفاه النفسي والاجتماعي للسوريين: لمحة عامة عن كوادر الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي العاملين مع السوريين المتأثرين بالنِّزاع المسلّح) www.unhcr.org/55f6b90f9.pdf

٢. مقابلة عبر سكايب مع متخصص نفسي سوري، مارس/آذار 2017

٣. العمل مع سبعة آلاف يافع وشاب في الفئة العمرية 6-8 والشباب في فئة +18 داخل سوريا وبين اللاجئين الذين يعيشون في لبنان وتركيا.

٤. لمزيد من المعلومات وللاطلاع على التقييم الكامل، انظر International Alert (2016) *Teaching peace, building resilience: Assessing the impact of peace education for young Syrians* (تعليم السلام وبناء اللدونة: تقييم أثر التثقيف حول السلام للشباب السوريين) http://bit.ly/IA-2016-peace

مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين

زينا زخريا وفرانسين ميناشي

تستحق مشاركة القطاع الخاص في توفير التعليم للاجئين السوريين الثناء لكنَّنا نحتاج إلى الانتباه أكثر إلى المخاوف الأخلاقية والعملية التي قد تثار حول تلك المشاركة.

أصبحت مشاركة القطاع الخاص في التَّعليم تحظى باهتمام متزايد للمجتمع الدولي. وفي السياق السوري، هناك جهود تُبذَل من خلال أنظمة التعليم العام في الشرق الأوسط التي تعاني من تحديات كبيرة في توفير التعليم للأعداد المتزايدة من اللاجئين، ومن تلك الجهود شركات الاستثمار رفيعة المستوى مثل جولدمان ساكس، وجوجل، وهيوليت-باكارد، ولينكد إن، وماكنزي إنك، ومايكروسوفت، وبيرسون للتعليم وجميعها أبدت تعهدات تمويلية، واقترحت مبادرات جديدة، ووضعت ترتيبات لإقامة شراكات من أجل النهوض بعملية تعليم أطفال اللاجئين السوريين.

ومن الناحية الظاهرية، قد تبدو تعبئة هذه الجهات الفاعلة وغيرها من الجهات التابعة للقطاع الخاص جديرة بالثناء لأنَّها تعكس عن قلقها إزاء تعليم اللاجئين، وبمقدور الشركات التجارية أن تقدم المساعدة في التصدي للثغرات التعليمية الحرجة. لكنَّ لهذا النموذج منتقديه ممن يقولون إنَّ مشاركة القطاع الخاص قد تُضعف منظومات التعليم العامة وتقوِّض مسؤولية الدولة وحتى في سَياق الأزمات يُنظَرُ إليها على أنَّها نوع من أنواع استغلال.[1]

ففي سوريا قبل الحرب، كانت نسبة الأطفال الملتحقين بالتَّعليم الابتدائي والإعدادي ٩٤٪. لكنَّها تراجعت تراجعاً كبيراً بعد الأزمة إذ قُدِّرت أعداد الملتحقين في المدارس من أطفال اللاجئين السوريين في التعليم الرسمي والتعليم غير النظامي في أغسطس/آب ٢٠١٦ ما لا يزيد على ٥٢٪ من الأطفال الفئة العمرية المدرسية المُسجّلين (في الفئة العمرية المدرسية ٥-١٧) في بلدان المنطقة وتحديداً منها الأردن، ولبنان، وتركيا، والعراق، ومصر.[2] وعلى الصعيد الإقليمي، تشير التقديرات إلى أنَّ ٧٣٩ ألفاً من الأطفال والمراهقين من أبناء اللاجئين السوريين المسجلين من الفئة العمرية المدرسية غير مسجلين في أي نوع من البرامج التَّعليمية.

واستناداً إلى البيانات المجمعة في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، حددنا ١٤٤ منظمة غير حكومية تعمل في تعليم اللاجئين السوريين في لبنان، والأردن، وتركيا وكان ٣٢٪ من هذه المنظمات تابعة للمشروعات التجارية و١٠٪ من المؤسسات غير الربحية، ٧٧٪ منها تتخذ مركزاً رئيسياً لها في بلدان الشمال (البلدان ذات الدخل المرتفع) في حين لم تتوافر ٦٢٪ منها على برامج تعليمية ضمن مجال عملها. وتشير المقابلات التي أجريت مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بما في ذلك الممثلين من المشروعات التجارية، والمؤسسات التابعة للشركات، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية الدولية، والجهات المانحة ثنائية الأطراف إلى بعض المجالات الرئيسية الباعثة على الشعور بالقلق.

انتشار كبير وضعف في التنسيق: تعد مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين طفرة حديثة بدأت مع بداية انخراط معظم الجهات الفاعلة منذ عام ٢٠١٥، وليس قبلها. وكانت المسارعة في مشاركة القطاع الخاص في عملية التعليم يُنظَر لها على أنَّها إشكالية نظراً لغياب التنسيق وعدم تشارك المعرفة بين الجهات الفاعلة.

هيمنة التكنولوجيا: تتمثل واحدة من أكثر أشكال المشاركة شيوعاً في تقديم التعليم من خلال منصات التعليم الرقمية عبر الإنترنت، والدورات التدريبية عبر الإنترنت، والأجهزة اللوحية، وسماعات الهاتف، واستحداث نقاط الاتصال اللاسلكية بالواي فاي (WiFi) في المدارس وتطوير أنظمة تشغيلية جديدة. وانتقدت كثيرٌ من الجهات الفاعلة هذا التركيز المفرط على التكنولوجيا إذ يرون أنَّها غير ملائمة لمحددات السياق والعوامل اللوجستية الداعمة، بل ترى تلك الجهات أنَّ ذلك التركيز يثير إشكالية تربوية تعليمية لأنَّها على وجه الخصوص أُنشِئت أساساً كبديل للمعلمين.

دعم التمدرس الخاص/غير النظامي: تعمل كثيرٌ من الجهات الفاعلة التابعة للمشروعات التجارية بالتعاون مع الحكومات ووزارات التعليم، لكنَّ كثيراً غيرها في الوقت نفسه تعمل منفردة دون ذلك التعاون متجاوزة القطاع العام ومؤسسة للمدارس الخاصة الأهلية. ويرى الناقدون أنَّ هذا النوع من المدارس يعزز من ضعف المساءلة إذ إنَّها غالباً ما توظِّفُ معلمين غير نقابيين وغير مدربين التدريب الكافي كما أنَّها تفتقر إلى إستراتيجية للخروج ما يزيد من احتمالية مغادرة الطلاب الذين تقطعت بهم السبل عندما تصبح الأرباح أو الأشكال الأخرى للعودة غير كافية ويحتم الوضع إغلاق المدارس.

أخلاقيات الدوافع: هناك حالات من التوترات الأخلاقية بين الدوافع الإنسانية ودوافع تحقيق الأرباح. ففي حين أنَّ بعض الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص تعلن أنَّ أهدافها إنسانية،

يمثل إيجاد أسواق جديدة، وزيادة ظهورها، وتطوير الانتماء للعلامات التجارية دوافع رئيسية أخرى.

وتبين لنا أنَّه رغم التخوفات الكبيرة المحيطة بدوافع الشركات التجارية والمؤسسات غير الربحية التابعة لها، ما زال لتلك الكيانات دور مهم محتمل في دعم تعليم اللاجئين السوريين. ونظراً لحجم تأثير الأزمة السورية، يبدو أنَّ الاعتماد على مشاركة القطاع العام التقليدي وحده في عملية التعليم غير واقعي بل إنَّه يحد في الوقت نفسه من العملية التعليمية ويقيدها. وبالإضافة إلى ذلك، قطعت كثير من الجهات الفاعلة التابعة للشركات - سواء أكانت مؤسسات تجارية أم خيرية أشواطاً لا يُستَهان بها في تلبية حاجات التعليم من خلال توفير الدعم المالي إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في هذا المجال.

ومع ذلك، تلقي دراستنا هذه الضوء على القيود المفروضة على القطاع الخاص في الفهم والعمل ضمن سياقات إنسانية سريعة التطور. وعلى مجتمع التعليم العالمي أن يسأل نفسه عن كيفية استغلال خبرات وأموال القطاع الخاص والاستفادة منها بطريقة منسقة وأخلاقية لا تغفل دور الدولة بصفتها المـزوِّد الرئيسي والمنظم للتَّعليم النوعي.

زينا زخريا zeena.zakharia@umb.edu

فرانسين ميشاني francine.menashy@umb.edu

بروفيسورتان مساعدتان، جامعة ماساشوسيتس بوسطن
www.umb.edu

١. انظر *Research undertaken 2016-17, funded by Education International.* *Menashy F and Zakharia Z (2017) Investing in the crisis* (الاستثمار في الأزمة)
http://bit.ly/Menashy-Zakharia-2017

٢. UNHCR (2016) *3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2017-2018 in response to the Syria crisis: Regional strategic overview*
http://reporting.unhcr.org/node/16434
(الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمة السورية 3RP، لمحة إستراتيجية إقليمية عامة)

رعاية الذكور والـ (إل جي بي تي آي) الناجين من العنف الجنسي: تعلم الدروس من المنظمات المحلية

سارة شينويذ

المنظمات المحلية المستجيبة للأزمة السورية تقع في خط تماس توفير الرعاية للذكور والـ (إل جي بي تي آي) الناجين من العنف الجنسي في المنطقة.

ازداد الوعي لدى الجهات الفاعلة الإنسانية المستجيبة للأزمة الإنسانية السورية بمواطن الاستضعاف والتعرض للعنف الجنسي الذي يواجه الأولاد والرجال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الجندر وثنائيي الجنس (إل جي بي تي آي)، لكنَّ ذلك الوعي لم ينعكس على الخدمات التي يجب أن تستهدف تلك الفئة. ومع أنَّ هناك خدمات تقدم للأولاد الناجين، غالباً ما يقول موظفو المنظمات الإنسانية الدولية إنَّهم لا يعرفون كيفية مساعدة الذكور البالغين أو الأشخاص الـ (إل جي بي تي آي) ممن تعرضوا للعنف الجنسي. وهذه التخوفات مفهومة نظراً للضرر الذي يمكن أن يحدث إذا أسيئ تصميم التدخلات ونظراً لمحدودية الإرشادات القائمة على الأدلة الموجهة لكيفية بناء تدخلات فعالة لهذه الفئة. ولن يجدي نفعاً مجرد تكرار النماذج المصممة للنساء والفتيات، وكذلك لا تُحلُّ المشكلة بتغيير وسم خدمات العنف القائم على الجندر لتصبح 'حيادية بين الجنسين' لأنَّ أياً من هاتين الطريقتين لن تكون فعالة.

تعلم الدروس من المنظمات المحلية

هناك عدد من المنظمات المحلية والقائمة على المجتمعات المحلية في أنحاء مختلفة من العراق والأردن ولبنان تقود الآن عملية توفير الخدمات الحرجة لهاتين المجموعتين من الناجين. وغالباً ما تكون تلك المجموعات من المنظمات النسوية أو الحقوقية أو منظمات الـ (إل جي بي تي آي) ممن واجهت حاجات الناجين 'غير التقليديين' (الناجون الذين لا يُحدَّدون في العادة على أنَّهم من هذه الفئة) ثم كيّفت برامجها على أساس تلك الحاجات. ففي إقليم كردستان العراق مثلاً، بدأت منظمة راسان، وهي منظمة محلية تدافع عن حقوق المرأة، العمل مع الرجال حول قضايا المساواة في الجندر.

وبدأ السوريون من الـ (إل جي بي تي آي) ممن عانوا من العنف الجنسي يتوافدون على المنظمة من أجل الحصول على الخدمات، فاستجابت المنظمة بتوسيعها لبرامجها وتخصيصها بما يشتمل على هؤلاء. وهناك مجموعة أخرى أيضاً في إقليم كردستان العراق وهي منظمة إعادة تأهيل المرأة التي تقدم الخدمات المتعلقة بمواجهة العنف القائم على الجندر، وقد بدأت الآن تتعرض لحالات الرجال والأولاد ممن عانوا من العنف الجنسي في سوريا وفي مخيمات اللاجئين، فسارعت المنظمة إلى تكييف برامجها وتوسيع نطاقها لتشتمل على هذه الفئة.

وكان سر نجاح هذه المنظمات في تلبية حاجات الناجين الذكور والـ (إل جي بي تي آي) في تعاونها الكبير والوثيق مع المجتمعات المتأثرة وفي اتخاذها لقرار توفير الخدمات المستهدفة التكميلية. فقد أدركت أنَّ الناجين الذكور والـ (إل حي بي تي آي) يحتاجون إلى رعاية خاصة متمايزة وأنَّ الأشخاص من كلا المجموعتين قد يتحرجون من التوجه لطلب المساعدة من النقاط التي تقدم الخدمات للإناث. وحددت المنظمات أيضاً مجالات التداخل والتقاطع مع تدخلات العنف القائم على الجندر ومن ذلك حملات توعية المجتمعات إزاء العنف الجنسي إذ يمكن من خلالها التعامل مع قضايا الناجين الذكور والـ (إل جي بي تي آي) بما هو مناسب. ثم عملت على معالجة كثير من العوائق المشتركة بين الناجين الذكور والـ (إل جي بي تي آي) من ناحية الوصول إلى الرعاية ومنها المواقف السلبية من مقدمي الرعاية والمعايير الاجتماعية والثقافية المعارضة وغياب الوعي بالخدمات المتاحة.

فعلى سبيل المثال، لم يكتشف معهد العناية بصحة الأسرة في الأردن وجود حالات من الرجال في مخيم الزعتري للاجئين ممن عانوا من العنف الجنسي في سوريا إلا عند قدوم النساء طالبات للخدمات لأزواجهن. واستجابة لذلك، توجهت تلك المنظمات إلى التأكد من أن مقدمي الخدمة مدربون على الإدارة العيادية لحالات الذكور الناجين من الاغتصاب والتركيز على التوعية حول خدمات معالجة العنف الجنسي للرجال والأولاد وإدخال المواد التوعوية تلك في فرقها الطبية المتحركة وإشراك قادة المجتمعات والقادة الدينيين لرفع الوعي حول العنف الجنسي بما في ذلك العنف الجنسي ضد الذكور وإقامة النشاطات الخاصة بدعم الرجال فقط بتيسير من المستشارين الذكور والتواصل مع الرجال والأولاد اللاجئين لإشراكهم في نشاطات المجموعات.

إقامة الشبكات لاستجابة أكثر فعالية

ليس بمقدور أي منظمة بمفردها أن تلبي جميع حاجات الناجين الذكور أو الـ (إل جي بي تي آي)، بل لا بد من إنشاء منظومة للإحالة إذا ما أريد للاستجابات أن تكون فعالة. ففي بيروت، أسست المنظمات المحلية شبكة صغيرة لكنها مثيرة للإعجاب من مقدمي الخدمات المتدربين على إدارة الحالات وخدمات الدعم وتقديمها للناجين الذكور والـ (إل جي بي تي آي) بمن فيهم اللاجئين.

وتتضمن الشبكة منظمة موزاييك وهي منظمة متخصصة في التعامل مع الـ (إل جي بي تي آي) وقد طورت أيضاً إرشادات توجيهية حول توفير الإدارة العيادية للذكور الناجين من الاغتصاب كما أنَّ كوادرها أكثر من ثلاثين طبيباً محلياً قادراً على توفير الخدمة. وهناك أيضاً مركز مرسى للصحة الجنسية الذي فيه مقدمون متدربون في مجال الخدمات الصحية ومعالجون متخصصون لدعم المراهقين والمراهقات الاعتياديين وكذلك من هم من فئة الـ (إل جي بي تي آي) وكذلك الناجين من الرجال والنساء البالغين. أما مؤسسة مخزومي فتقدم إدارة عيادية واعية لحالات الاغتصاب ومساعدة مالية للناجين من الذكور والـ (إل جي بي تي آي). وهناك مركز نسيم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب ومركز ريستارت لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب فهما يقدمان خدمات الصحة العقلية للذكور الناجين من التعذيب الجنسي. لكنّ الشبكة ما زالت صغيرة وهذه المنظمات لا تملك القدرة على تلبية حاجات جميع اللاجئين الناجين الذكور والـ (إل جي بي تي آي) ممن يحتاجون للرعاية.

وكما الحال في المجالات الأخرى التي كان ينظر إليها على أنَّها لا تخلوا من تحديات أو متخصصة للغاية وتتضمن محاور أساسية في الاستجابة الإنسانية (مثل حماية الأطفال والعنف القائم على الجندر)، لا شيء يمنع من التصدي للعنف الجنسي ضد الذكور والـ (إل جي بي تي آي) خلال الاستجابة للأزمات دون التضحية بالخدمات المستهدفة للنساء والفتيات. ولهذا الغرض، على الجهات الدولية الإنسانية الفاعلة أن تتعلم من عمل المنظمات المحلية وأن تدعمهم وتبدأ من حيث انتهت تلك المنظمات لتوفير رعاية جيدة ومتاحة الوصول لكل الناجين من العنف الجنسي.

سارة شينويذ *svproject@wrcommission.org*

مديرة برامج العنف الجنسي/مستشارة[1]
اللجنة النسائية المعنية باللاجئات
www.womensrefugeecommission.org

١. بنيت هذه المقالة على تقرير صدر في عام 2017 بعنوان:
"*We Keep It in Our Heart*": *Sexual Violence Against Men and Boys in the Syria Crisis*,
(مكتومة في قلوبنا: العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد في الأزمة السورية) كتبته المؤلفة بتكليف من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
www.refworld.org/docid/5a128e814

زواج الأطفال في الأردن: كسر الحلقة

جورجيا سوان

في خضم الجهود المبذولة لمناهضة ظاهرة زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين، لا بد من إشراك نطاق واسع من الفاعلين المعنيين، ولا بد أيضاً من الإقرار بأنَّ للفتيات والفتيان القدرة على التعامل مع هذه المشكلة في مجتمعاتهم المحلية.

ينتج عن الطبيعة المُطوَّلة للتهجير أثرٌ بالغٌ في تعميق الدوافع الموجودة أَصلاً في زواج الأطفال، فتزداد العائلات لجوءاً إلى زواج الأَطفال لمسايرة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الرازحة تحتها. ومع أنَّ زواج الأطفال تتجذر أسبابه في انعدام المَساواة الجندرية، وارتفاع مستويات الفقر، وغياب الفرص أمام البنات، فهناك عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات الفقر، ومحدودية الفرص المتاحة للفتيات، إذ تسهم في زيادة هذه الظاهرة. كما أن العائلات السورية المُهجّرة تلجأ أكثر مما مضى إلى تزويج الأطفال لمواجهة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية، لكنَّ زواج الأطفال أبعد من أن يكون مصدراً للأمان أو السلامة لهم.

فالمُزوَّجون من الفتيان والفتيات على حدٍّ سواء يعانون من حالة استضعاف تؤدي بهم إلى التسرب من المدرسة في مرحلة مبكرة. أمَّا البناتُ فيتعرضنَّ إلى خطر الحمل المبكر ومشكلات خطيرة جدّاً تتعلق بالصحة الإنجابية[1]، فيما تتعرض الفتيات اليافعات المتزوجات من رجال أكبر سناً منهن للعزلة الاجتماعية، ويفقدن التمكين، ويصبحن معتمدات اعتماداً كبيراً على أزواجهن في تأمين حقوقهن. ومن هنا نلاحظ ارتفاع نسبة الصدمة النفسية التي تواجه مجتمع اللاجئين السوريين، بل رفع ذلك من خطر انتهاء الزوجين الطفلين إلى أوضاع مهينة فيها إساءةٌ واستغلال. وينعكس ذلك في تقرير المَجلس الأعلى للسكان في الأردن، فيفيد أنَّ ٦٠٪ من ضحايا العنف المُسَجَّل من الإناث تعرَّضن للزواج المبكر أو أُجبرن عليه.[2] ومما أنّ الفرص التعليمية والاقتصادية محدودة وليست مفتوحة إلا لقليل جداً من هؤلاء الزوجات، نجد أنّ الفتاة المُزوَّجة دون السنّ القانوني قد حُدِّدَت على أنها الأقل مشاركةً في الاقتصاد الأردني، وهذا ما يجعلها أكثر تعرضاً للعيش في الفقر.

وفي السياق الأردني، يصعب تحديد السن المتعلق بزواج الأطفال فهي مسألة معقدة، لأنَّ قانون الأحوال الشخصية الأردني ينص على أنَّ سن الزواج الرسمي هو ١٨ عاماً، لكنَّ زواج القاصرين بين سن خمسة عشر وسبعة عشر عاماً تسمح به المَحَاكمُ الشَّرعيةُ في الظروف التي تعتقد أنَّها تَنْصَب 'في المصلحة المُثلَى للطفل'[3]، مع أنّ الواقع العملي على أي حال يشير إلى شيوع الموافقة على زواج من هم في هذه الفئة العمرية. وفي شهر يوليو/تموز ٢٠١٧ أضيفت إلى هذا القانون تسعة قيود للحدِّ من الصلاحيات التقديرية لقضاة المحكمة الشرعية في منح الأذون لوقائع الزواج التي تتضمن أطفالاً، ومع أنَّ البعض انتقد ذلك التعديل، وقالوا إنَّه لا يفي بالغرض، ولا يحظر زواج الأطفال حظراً نهائياً، فيُؤمَل من هذه الممارسة أن تقود إلى تخفيض زواج الأطفال غير المسموح به قانوناً.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أي سكّي

فتاة لاجئة سورية (١٥ عاماً) في مخيم الزعتري تقدم دروساً في الرسم والتمثيل لتثقيف الفتيات الصغار وأولياء الأمور بشأن زواج القاصرين. «تناهى إلى سمعي أخبار فتيات تزوجن في عمر ١٢ أو ١٣ عاماً. وكن يأتين للمدرسة لوداعها. وأتذكر أنني أدركت وقتها أنهن يرتكبن خطأً كبيراً حتى قبل أن أعرف شيئاً عن الحقائق.»

أما الفتيات والفتيان الذين يتزوجون خارج الإطار الرسمي من خلال الشيوخ المحليين فيجدون أنفسهم في حالة من الضعف الشديد نتيجة لغياب الوثائق، مما يجعلهم عُرضةً لدفع غرامة تصل إلى ألف دينار أردني أي (١,٤١٠ دولار أمريكي). ودون إثبات زواج الآباء والأمهات لا يمكن تسجيل المواليد، وهذا يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على حماية الطفل في المستقبل. وفي مقابلة أجريناها مع امرأة شابة تُدعى ليلى قالت إنها تزوجت وهي تبلغ من العمر ١٤ عاماً وأنجبت في السنوات الأربع منذ زواجها ثلاثة أطفال، توفي طفلها الثاني وهو يبلغ من العمر شهرين دون أن يحظى بشهادة ميلاد أو وفاة، كما لم يحصل طفلاها الأول والثالث على شهادة ميلاد حتى الآن.

ومع ذلك، ما زال كثير من الرجال والنساء في المجتمع السوري يدافعون عن زواج الأطفال، إذ تُسوِّغ امرأةٌ سوريةٌ (٤٠ عاماً) قرارها تزويج ابنتها في عمر الرابعة عشرة فتقول: "الرجال في مجتمعنا يريدون الزواج بين عمر الثامنة عشرة والواحد وعشرين عاما، والرجال دائماً ما يرغبون بعروس صغيرة السن، هكذا تسير الأمور ومن تنتظر كثيراً، يفوتها القطار."

ويعد فهم المظاهر المختلفة لموافقة القُصّر على الزواج أمراً مهماً في مواجهة هذه الظاهرة، ففي حين تتم كثير من الزيجات صراحة ضد إرادة العروس المُعلَنة إلا أن مفهوم الإرادة ذاته كثيراً ما يكون غامضاً، إذ ثمة عناصر إكراه خفية تختبئ خلف الإرادة الظاهرية للعرائس اللواتي يعشن تحت الضغوطات العائلية والاجتماعية والاقتصادية، فقليلاً ما تدرك تلك الفتيات الخيارات الأخرى المتاحة لهم في الحياة، وبالتالي يقبلن 'طوعاً' بالزواج باعتباره قدرهن.

التوصيات

تعمل اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة مع اللاجئين في الأردن منذ عام ٢٠٠٧، وبدأت التعامل مع اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١٢. وتتركز نشاطاتها على منع زواج الأطفال والاستجابة لهذه الظاهرة مع مراعاة تنوع الظروف التي تؤدي إلى زواج الأطفال والبواعث المُحرِّكة لزواج الأطفال، كما تنظر بعدد الفاعلين المعنيين في صناعة القرار والآثار السلبية المحتملة لتلك الظاهرة. ومن خبرتها في إعداد البرامج، خلصت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة إلى التوصيات التالية:

تغيير سلوك الجهات الفاعلة الرئيسية: يجب تصميم رسائل التوعية بالمخاطر التي ينطوي عليها زواج الأطفال وفوائد انتظار الأطفال حتى بلوغهم سن الرشد القانوني بصورة تناسب جميع الجهات الفاعلة الرئيسية بمن فيها الفتيات والفتيان والآباء ومقدمي الرعاية والشيوخ ووجهاء المجتمع والمحاكم والموظفين القضائيين.

إبقاء الفتيات والفتيان في المدارس: فعندما تُلْحَقُ الفتاةُ في المدرسة تقل احتماليةُ ضغوطات أولياء الأمور بشأن تزويجها قبل سن الثامنة عشرة، ونلاحظ في الوقت نفسه بالمقابل أنَّ التسرب المبكر من المدرسة يرتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بارتفاع مخاطر التزويج المبكر.

إشراك الفتيات والفتيان في تعليم النِّد للنِّد: من السهل على التدخلات أنْ تُركِّزَ بالكامل على أولياء الأمور ومقدمي الرعاية، وتتجاهل بذلك قدرة اليافعين أنفسهم، ولذلك من الأفضل عقد جلسات التوعية ومجموعات الدعم لأنها ستساعد في تمكين الشباب وتحديد القادة وصانعي التغيير المُحتَمَلين الذين يمكن أن يخاطبوا أقرانهم ومجتمعهم حول قضية زواج الأطفال.

التصدي للحاجات الرئيسية: يمكن أن يساعد توفير المواد غير الغذائية والمساعدات النقدية الطارئة على التخفيف من الاحتياجات المالية المُلِحَّة التي قد تشجع على اللجوء إلى الزواج المبكر كطريقة سلبية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

زيادة فرص كسب العيش للمجتمع ككل: يمكن لتمكين تطوير المهارات التي تدر الدخل للسكان اللاجئين أن يساعد في التخفيف من الدوافع الاقتصادية طويلة الأمد لزواج الأطفال.

ويمكن للشباب أن يؤثروا إيجابياً على التصورات والممارسات المؤذية التي تتعلق بزواج الأطفال، وذلك من خلال المبادرات التي تدعم الفتيات والفتيان كقادة وتوصل صوتهم لمجتمعاتهم، مما سيسهم في إيجاد تغيير اجتماعي مستدام. وأوضحت امرأة شابة كانت ممن حضروا جلسات التوعية التي تعقدها اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة كيف تحدث تلك التأثيرات من الداخل:

"تزوجت جدتي وهي طفلة وتزوجت أمي وهي طفلة وكذلك الأمر معي أنا، قبل حضور هذه الجلسات كنت بلا شك سأتزوج ابنتي وهي طفل، ولكنني الآن أدرك أن هذا سيؤذيها، وأنا أريد الأفضل لها. لذلك سأكسر القاعدة."

جورجيا سوان Swan@icmc.net
مديرية برامج الحماية، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة-الأردن
www.icmc.net

١. مع أنَّ زواج الأطفال واقعٌ حاصل لكل من الفتيات والأولاد، فالفتيات على وجه الخصوص هنّ الأكثر تأثراً. وتشير بيانات اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة إلى أنّ ٨٩% من قضايا زواج الأطفال المحددة تمس الفتيات.

٢. Higher Population Council (2017) *Policy Brief – Child Marriage in Jordan* (خلاصة السياسات- زواج الأطفال في الأردن)
www.share-net-jordan.org.jo/?q=en/node/12144

٣. يجدر الذكر أنّ السن القانوني للزواج في البلدان الأخرى منخفض أيضاً إن لم يكن أقل مما عليه الحال في الأردن. فهناك كثير من الدول التي تسمح لبعض الاستثناءات وحالات الزواج المبكر دون سن الثامن عشرة.

توسيع آفاق الفرص الاقتصادية في وضع التَّهجير المطوَّل

ميكي تاكاهاشي وميشيل موروز وجوناثان بيترز وجايسون برونيك وريتشارد بارلتروب

أُحرِزَ تقدم مُرَحَب به في تحقيق الالتزامات التي قطعها المانحون الدوليون وحكومات البلدان المضيفة من أجلِ زيادة الفرص الاقتصادية لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة. بيد أن الأهداف والالتزامات تحمل في جعبتها مزيداً من التحديات الجديدة ويجب على أي سياسة جديدة أن تقوم على الأدلة.

بحلول عام ٢٠١٧، كانت الدول المتاخمة لسوريا (تركيا ولبنان والأردن والعراق) إضافة إلى مصر تستضيف نحو خمسة ملايين لاجئ سوري معظمهم ممن عاشوا في المنفى أربع سنوات فأكثر. ومع تضاؤل التوقعات الحالية بعودة اللاجئين إلى سوريا بأعداد كبيرة، يقف اللاجئون في مواجهة مستقبل مُبهَم في بلد النزوح بينما تكابد الدول المضيفة لا سيما الأردن ولبنان وتركيا للتصدي للتأثيرات شديدة التباين الناجمة عن تفاقم الطلب على المساكن والخدمات العامة والبنية التحتية والموازنة العامة وأسواق العمل والأمن المحلي والاستقرار العام.

ودولياً، ازداد الاعتراف بالجهود التي تبذلها هذه البلدان المضيفة فقد تمثّلت استراتيجية توجيه المساعدات الدولية للمنطقة بالخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات ('3RP') التي أُطلقَت في ديسمبر/كانون الأول لعام ٢٠١٤ وعُدَّت مثالاً على أفضل المَمارسات[1] التي تشجع المانحين ومنظمات المساعدات على زيادة دعمهم لخطط الاستجابة الوطنية[2] والبرامج متعددة السنوات والمشروعات الهادفة لتعزيز القدرة على مقاومة الأزمات وبناء القدرات لمسايرة الظروف في البلدان المضيفة.

وفي عام ٢٠١٦، عُقِدَ في لندن مؤتمر دعم سوريا والمنطقة تعهّد فيه المانحون بتقديم تبرعات مالية تزيد عما قُدِّم في أي وقت مضى وأعلنوا فيه أول التزامات متعددة السنوات للاستجابة للأزمة السورية. ولم تتوقف نتائج المؤتمر عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أهداف أكثر فاعلية تسعى إلى توفير ما يصل إلى ١,١ مليون وظيفة للاجئين والمجتمعات المضيفة بحلول عام ٢٠١٨. أمّا حكومات البلدان المضيفة المجاورة فتعهّدت بفتح أبواب أسواق العمل أمام اللاجئين وتحسين البيئة التنظيمية المحلية. ثم تعهد المجتمع الدولي بتقديم الدعم لبرامج توليد فرص العمل وتسهيل الحصول على التمويل بشروط ميسرة.

وكل ذلك إنَّمَا جاء ليكون في مجموعه خطوات ترحيبية جريئة تعزز الانتقال القوي نحو الاستثمار في القدرة على مقاومة الأزمات والإنماء بعيد الأمد في المنطقة، بَيْدَ أنَّ هذه الأهداف والالتزامات تمثل تحدياً بحد ذاتها وإذا ما أردنا تحقيقها فلا بد من الإجابة على الأسئلة التي تحيط بها. فكيف يمكن إيجاد ما يصل إلى ١,١ مليون وظيفة، وأين ولمَن ستكون هذه الوظائف بالضبط؟ وأي سياسات وأُطر التي يمكنها أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف وفتح أبواب سوق العمل فعلياً أمام اللاجئين؟ وما التدابير الأخرى التي اتُخِذَت لتحسين استضافة اللاجئين وتلبية حاجات المجتمعات المضيفة؟ وما الأدلة التي يجب أن تقوم عليها السياسات الجديدة؟

من أجل التوصل إلى إجابات لهذه الأسئلة، نظمت منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي تقييماً مشتركاً لحالة الفرص الاقتصادية في كل من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وسوريا.[3] وبالاستفادة من الرؤى والأفكار التي أدلى بها ممثلون عن جهات مختلفة اشتملت على الحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في ١٢٠ مقابلة كانت قد

أُجرِيَت معهم ومن خلال تحليل الأدلة والدراسات القائمة يتيح التقرير عقد المقارنة بين الأوجه المختلفة للاستجابة في المنطقة للأزمة من جانب الفرص الاقتصادية. واعتماداً على هذا التقرير وما جاء فيه من توصيات، يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزيداً من الأبحاث وينظم بالتعاون مع البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية جلسات نقاشية بين أصحاب المصلحة بشأن السياسات العامة من أجل تطوير خيارات وأُطُر سياسية محددة قائمة على الأدلة لاستضافة اللاجئين في العراق والأردن ولبنان.[٤]

التوصيات

يقدم التقرير مختلف التوصيات حول المقاربات الإيجابية لتوليد الفرص الاقتصادية. وتَبَيَنَ أن كل واحدة من هذه المقاربات سبق أن كُلِلَت بالنجاح في بلد واحد على الأقل، وأنها جميعاً تتمتع بخصائص يمكن تكرارها في بلدان أخرى في المنطقة إلى حد ما:

توسيع نطاق النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي: يعدّ قرار الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاق نفاذ بعض الصادرات الأردنية إلى سوق الاتحاد الأوروبي الخطوة الأكبر في تعزيز الاستثمارات الداعمة لتشغيل العمالة السورية والأردنية في الأردن (رغم وجود مصاعب تتعلق بتلبية معايير ضمان الجودة الأوروبية).[٥]

تسهيل الاستثمار الخاص السوري والسماح للسوريين بإطلاق مشروعاتهم الناشئة والنفاذ إلى البُنَى التحتية الصناعية: في مصر، كما الحال في تركيا، كان لتشجيع استثمار السوريين والسماح لهم ببدء مشروعاتهم أثرٌ طيبٌ في النمو في بعض القطاعات الاقتصادية فقد بدأت تلك المشروعات المذكورة باستقطاب العمالات الوطنية والسورية على حدٍ سواء.

توسيع نطاق حصول اللاجئين على المعلومات: في تركيا، تعاونت السلطات المحلية مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل تأسيس مراكز مجتمعية في المجتمعات المضيفة للاجئين التي توفر معلومات عن فرص العمل إلى جانب الخدمات الأخرى التي تقدمها.

تشجيع منظمات المساعدات على الشراء المحلي المباشر: تشتري هيئات الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مستلزماتها من الشركات والموردين المحليين. وعند الحاجة، يمكن تدريب صغار المنتجين على تلبية المعايير المطلوبة وتنظيم التعاونيات بغرض تحقيق وفورات الحجم.

تقديم التمويل بشروط ميسرة من أجل تحسين البنية التحتية: في الأردن، قدم المانحون الدوليون تمويلاً بشروط ميسرة للمشروعات التي تعمل على تحسين الطرق والطاقة والصحة والبنية التحتية للمياه ما ساعد الحكومة الأردنية على تلبية الحاجة لتحسين هذه الجوانب.

السماح للسوريين بتقديم الخدمات لغيرهم من السوريين: في تركيا، تنتهج الحكومة منذ مدة طويلة مقاربة استباقية لتوظيف مهنيين مؤهلين من اللاجئين السوريين ليوفروا خدمات اجتماعية لمجتمعاتهم. وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، تلقى ما يزيد عن ١٣ ألف معلم سوري و ٤٠٠ متخصص طبي تصاريح خاصة لتقديم الخدمات للاجئين السوريين.

شَمْل اللاجئين والبلدان المضيفة كمستفيدين في كل البرامج: ففي إقليم كردستان في العراق، صُمِمَت البرامج التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتشمل كل من المضيفين واللاجئين والنازحين.

التحديات

يسلط التقرير التقييمي المشترك الضوء على خمسة تحديات أساسية تتعلق بالتنسيق وتصاريح العمل والتدريب المهني وتوفّر المعلومات وإعداد المساعدات الإنسانية للتشجيع على العمل فلهذه الجوانب تأثير مباشر على صياغة الأُطُر والسياسات الفعالة. ولعله من الحتمي في أزمة تتسم بهذا التعقيد أن يُشَار إلى التنسيق باعتباره تحدياً، لكنَّ تنفيذ التنسيق لا يقل أهمية منه. فثمة تحديات أخرى أكثر تميزاً ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى السياق ذي الدخل المتوسط التي توجد فيه. ومثال ذلك وجود شكوك حول مدى رغبة الأطراف ذات العلاقة الثنائية والمتعددة في إدامة الاستثمار في الاقتصادات في المنطقة بعد انتهاء الأزمة التي طال أمدها ومَردُّ ذلك إلى أنَّ دول المنطقة متوسطة الدخل. وكما تبين من المقاربات المتنوعة المُتَّبَعة في مصر والعراق ولبنان فمجرد تهيئة الفرص للحصول على تصاريح عمل لا تكفي لزيادة الفرص الاقتصادية الملائمة للاجئين السوريين بل ينبغي لرأس المال السياسي والاقتصادي أن يُنفَقَ في مجالات أخرى تتعلق بتحسين آفاق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، يجب تحسين فرص الحصول على تصاريح الإقامة بالتوازي مع توسيع نطاق الحصول على تصاريح العمل. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتحسين قدرات الموارد البشرية لدى بعض أصحاب العمل المحتملين حتى لا تضيع الجهود المبذولة في تنمية المهارات للموظفين المحتملين سدى. ويمكن أن ينعكس تحسين البيانات أيضاً على تحسين مواءمة برامج سبل كسب الرزق مع حاجات السوق المحلي ومهارات اللاجئين.

واستناداً إلى هذا التقرير، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع السلطات الوطنية وآخرين من أصحاب المصلحة على تطوير سياسات وأُطُر محددة تقوم على الأدلة من أجل تحسين استضافة اللاجئين في كل من الأردن ولبنان وإقليم كردستان في العراق.[٦] ويمكن أن يكون لهذا العمل المشترك تأثيراً إيجابياً ما دام أنه يحظى بتأييد أصحاب المصلحة الوطنيين وأن العوامل السياسية مثلاً لا تعيق الجهود الرامية إلى وضع السياسات الموصى بها في موضع التنفيذ. غير إنَّه من الواضح أنه ثمة الكثير مما ينبغي فعله إذا ما أُريد تحقيق الاستدامة في استضافة اللاجئين وإذا ما أُريد تحقيق الأهداف والالتزامات المُعلَنة في مؤتمر لندن بطريقة مجدية. وهنا، يتبادر إلى الذهن تحديان رئيسيان:

أولاً، إن إجراء التقييمات وصياغة التوصيات بشأن السياسة العامة وتنفيذها أمر مختلف تماماً عن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تلك السياسة ووضعها موضع التنفيذ الكامل، إذ يمكن زيادة فرصة تحقيق الخيار الثاني. رغم عدم وجود ضمان بذلك، من خلال المشاركة الوثيقة بين الهيئات الوطنية المعنية والمنظمات الدولية المانحة للمساعدات بالإضافة إلى الدعم الثابت الذي يقدمه المانحون الدوليون كما أن صياغة القوانين والأنظمة والإصلاحات ومن ثَمَّ تطبيقها عملية تميل إلى البطء في كل مكان، كما أنها عرضة للتأثر بالعوامل الحركية السياسية المحلية ما يتطلب تنسيق الجهود في تسريع العملية وضمان جودة السياسات الناتجة عنها.

ثانياً، قد يكون ثمة حاجة ملحة للتفكير ملياً بأنواع الوظائف التي تحاول الجهات الفاعلة الوطنية والدولية توفيرها. ومع الأخذ بعين الاعتبار معدلات نمو الوظائف في أماكن أخرى من العالم، سيكون من غير الواقعي توقع توفير ما يصل إلى ١,١ مليون وظيفة مستدامة في البلدان المضيفة للاجئين في مدة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وحتى لو وفَّرت المبادرات فرص عمل قصيرة الأمد مما يساعد على بلوغ الهدف المنشود، فانتهاج هذا المسار يوجب بذل الجهود لتوفير فرص عمل قصيرة الأجل تزامناً مع اتباع مقاربات طويلة الأمد مثل تعزيز الاستثمار وتحسين النفاذ للتمويل.

استشراف المستقبل

لقد أُحرزَ تقدم ملموس في استجابات المساعدات الدولية لدعم السوريين في داخل سوريا وكذلك في البلدان المجاورة لها.[٧] وبما أنَّ هذا التقدم يمثل تحولاً نحو الاستثمار في اللدونة وراس المال البشري والوظائف والبرامج بعيدة الأمد، فقد يكون ذلك التقدم أيضاً مفيداً في ظل الجهود الحالية الرامية لوضع إطار عالمي وشامل للاستجابة للاجئين. لكنَّنا يجب أن نبقى متيقظين للمخاطر المستقبلية من إخفاقات ونكسات وتدهورات جديدة قد تؤثر على كيفية استقبال البلدان للاجئين والتعامل معهم. وتتمثل إحدى تلك المخاطر المستقبلية بإخفاق مستوى التمويل غير المشروط الذي تقدمه المؤسسات متعددة الأطراف والبلدان المانحة في تلبية توقعات الحكومات وحاجاتها في كل من الأردن ولبنان وتركيا. لكنَّ ما يدعو إلى التفاؤل أنه من غير المرجح حدوث ذلك حتى الآن. وثمة خطر آخر أكثر عمقاً هو أنَّ الضغوطات الاقتصادية والتطورات السياسية أو قد تجعل اللاجئين ككبش الفداء وتدعو البلدان إلى الامتناع عن استضافتهم.

ومع ذلك، استناداً إلى التزامات الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات ومؤتمر لندن، ثمة رؤية مشتركة أقوى

يعمل هذا اللاجئ السوري جزاراً في عمّان، الأردن بعد أن منحته الحكومة تصريحاً للعمل.

للمساعدات الإنسانية والقدرة على مواجهة الأزمات والتنمية في المنطقة، ويعد كل من التمويل متعدد السنوات والتمويل بشروط ميسرة والفرص التجارية والاقتصادية والوظائف عناصر مهمة في تشكيل هذه الرؤية.

ميكي تاكاهاشي *miki.takahashi@undp.org*
متخصصة في الرصد والتقييم وإدارة المعلومات

ميشيل موروز *michael.moroz@undp.org*
متخصص في تنسيق السياسات والأزمات

جوناثان بيترز *jonathan.peters@undp.org*
مستشار لدعم البرامج

مرفق الاستجابة دون الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاص بالأزمة السورية
http://bit.ly/UNDP-ArabStates

جايسون برونيك *jason.pronyk@unv.org*
المدير الإقليمي، الدول العربية وأوروبا/رابطة الدول المستقلة متطوعو الأمم المتحدة *www.unv.org*

ريتشارد بارلتروب *richard.barltrop@gmail.com*
مستشار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١. High-Level Panel on Humanitarian Financing (2016) *Too important to fail – addressing the humanitarian financing gap*, Report to the UN Secretary-General http://bit.ly/UN-HumFinancing-2016 p8
(اللجنة العليا لتمويل العمل الإنساني (2016) أهم من أن يُسمَح لها بالفشل- التصدي للثغرة في تمويل العمل الإنساني، تقرير مقدم للأمين العام للأمم المتحدة)
٢. اثنتان من هذه الخطط أصبحتا متعددتا السنوات منذ ذلك الوقت وهما خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019.
وخطة الاستجابة اللبنانية للأزمة 2017-2020 www.un.org.lb/lcrp2017-2020
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي (2017) توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود: توسيع الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة مصر - العراق - الأردن - لبنان - سوريا - تركي http://bit.ly/UNDP-ILO-WFP-JobsMake-2017-ar
٤. برنامج الإيواء والحماية الإقليمي ممول من ثمانية مانحين أوروبيين ويهدف لدعم لبنان والأردن وإقليم كردستان في العراق وتعزيز فهمها لأثر التهجير القسري على اللاجئين السوريين والتخطيط له وخفض آثاره. http://rdpp-me.org/RDPP/index.php
٥. انظر مقالة لينر وترنر في هذا العدد
٦. UNDP and RDPP (Forthcoming 2018) *Development of evidence-based policy options and frameworks for the accommodation of refugees in countries affected by the Syria Crisis.*
(تقديم خيارات السياسات القائمة على الأدلة وأطرها العامة لاستيعاب اللاجئين في البلدان المتأثرة بأزمة سوريا)
٧. UNDP (Forthcoming 2018) *The Resilience Agenda: a progress report.*
(جدول أعمال اللدونة: تقرير بالأعمال المنجزة)

تعلم الدروس من العقد مع الأردن

كاتارينا لينر ولويس تيرنر

يقدِّم لنا تنفيذ العقد مع الأردن ثلاثة دروس يمكن الاستفادة منها وهي أنَّ الموافقة الحكومية ضرورية لكنَّها لا تكفي، وأنَّ إشراك أصحاب الأصوات المهمة أمر أساسي، وأنَّ التوصل إلى الأرقام المستهدفة لا يحقق بالضرورة الأهداف المرجوة.

كان الإدماج الرسمي للسوريين في أسواق العمل في البلدان المجاورة لسوريا من الأمور المحظور ذكرها في السنوات الخمس الأولى من الأزمة السورية، فقد دأبت الحكومات شرق الأوسطية على رفض مجرد التفكير في ذلك الخيار، بل لم تسمح تلك الحكومات حتى للفاعلين الإنسانيين بتبني برامج كسب الرزق للسوريين. لكنَّ ذلك الواقع تغيَّر في فبراير/شباط ٢٠١٦ في مؤتمر المانحين الذي عُقِدَ في لندن، فقد أعربت الدول الثلاث وهي الأردن ولبنان وتركيا علناً عن التزامها بتحسين الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين في أراضيها.

وبذل الأردن أكبر درجة ممكنة من الجهود سعياً لترجمة التزامه العام على أرض الواقع، وهكذا، أُعْلِنَ في نهاية مؤتمر المانحين في لندن عن إطلاق 'العقد مع الأردن' الذي نصَّ على توفير ما يُقَارِب ٢٠٠ ألف تصريح عمل للسوريين خلال السنوات القادمة.[١] ومنذ ذلك الوقت، أصبح الأردن مختبراً لوضع برامج كسب الرزق مع اللاجئين في أوضاع التهجير المُطَوَّل. وهكذا أصدرت الحكومة ما يزيد على ٨٠ ألف تصريح عمل أو جددتها للسوريين مع حلول شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، لكنَّ حماس الجهات الإنسانية الأولي سرعان ما بدأ يخفت خلال سنتين تقريباً بعد أن أدهشتها التحديات التي واجهتها في تطبيق العقد مع الأردن. فالعدد الحصري العام المستخدم في التقارير الرسمية مُضَلِّل نوعاً ما؛ لأنَّه لا يتضمن التصاريح المجددة فحسب، بل يتضمن أيضاً آلاف التصاريح التي مُنِحَتْ للأشخاص ذاتهم عند تغيير مهنهم، بالإضافة إلى بضع مئات من التصاريح المؤقتة (غير

السنوية). وهذا يعني أنَّ عدد تصاريح العمل السارية في أي لحظة زمنية كان أقل بكثير من العدد الإجمالي (المُقَدَّر ما بين ٣٥ ألفاً- ٤٥ ألفاً)، وهناك انطباع شائع بين الجهات الإنسانية إلى أنَّه من الصعب جداً تحقيق الهدف المنشود وهو ٢٠٠ ألف بأي مقياس كان. ويمكننا الاستفادة من بعض الدروس من تحليل آلية تنفيذ العقد مع الأردن.[٢]

الدرس الأول: الموافقة الحكومية أمر ضروري، لكنَّها لا تكفي

تُبيِّن لنا التجارب والخبرات مع العقد مع الأردن أنَّ موافقة الجهات الحكومية وإنْ كانت حرجة لتغيير السياسات فهي لا تُحْدِثُ التَّغيُّرَ الحقيقي على أرض الواقع كما هو مطلوب؛ لأنَّ ذلك التغيُّر يتطلب أكثر من ذلك بكثير. وقد أبدت الهيئات المُنَفِّذَةُ حساسية كبيرة في توسيع نطاق ما هو مقبول سياسيّاً في سياق معين، وأقامت علاقات تعاونية قوية مع الحكومة الأردنية، لكنَّ المواقف الحكومية لا تعكس بالضرورة العوامل الحركية العميقة التي ترسم الملامح العامة للاقتصاد السياسي أو سوق العمل في الدولة، فإدخال مسوغات أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين أمر لا يقل أهمية لإنجاح أي تدخل كان.

ويوضح ذلك الأَمرَ التَّركيزُ المبدئي القوي على توظيف السوريين في العمل في صناعة الألبسة. ففي المفاوضات، أَكَّدَ الممثلون الحكوميون على أنَّ التوظيف في هذا القطاع حيويٌّ؛ أ) لأنَّه يشهد كثافة في العمل ويمكنه بذلك أن يستوعب كثيراً من السوريين، و ب) لأنَّ القوى العاملة في هذا القطاع بالذات تغلب عليها العمالة المهاجرة الوافدة؛ فالاستعاضة عنهم بالسوريين يعني أنَّ السوريين لن يكونوا في منافسة في سوق العمل مع الأردنيين. لكنَّ هذا الاستبدال المقترح إنَّما يتضمن إغفالاً للحقوق والظروف التي تَمَسُّ القوى العاملة المهاجرة الحالية في الأردن، بل إنَّ جميع الجهود التي اتُّبِعَت في هذا الاتجاه ثبت فشلها حتى هذا التاريخ. ورغم إقامة معارض الوظائف وتقديم جلسات المعلومات للسوريين، ودعوتهم لزيارة المصانع؛ لم يُوظَّف مع نهاية عام ٢٠١٦ إلا ثلاثون سوريّاً من أصل الرقم المستهدف وهو ألفا سوري في قطاع الألبسة،[٣] ولم يدرس أصحاب العمل الذين لديهم عمال مهاجرون حاليّاً معظمهم من جنوب آسيا إمكانية أن يستبدلوا بهم السوريين؛ ذلك لأنَّ ظروف العمل لا يقبل بها السوريون فهي تتضمن العمل لساعات طويلة، وانخفاضاً في الأجور، وعدم تقديم الرعاية للأطفال. وقد فُرِضَت ظروف العمل الاستغلالية هذه على العمال الوافدين في الأردن منذ سنوات عدة، وذلك حسب ما أَكَّدَه مناصرو حقوق الإنسان.[٤]

ثم بدأت جولة جديدة من التوظيف في صيف عام ٢٠١٧ عندما بدأ صدور تصاريح العمل للقاطنين في المخيمات. وهذه المرة، تولَّت المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، والمنظمات الدولية غير الحكومية تنظيم أمور التنقلات والتدريب، عدا عن أنَّ كثيراً من الحاجات المعيشية الأساسية للقاطنين في المخيمات تلبيها الجهات الفاعلة الإنسانية، وهذا ما ثبت أنَّه أكثر قبولاً لأصحاب العمل وللسوريين على حدٍّ سواء، وهذا ما شجع أعداداً أكبر من السوريين إلى الدخول في نظام العمل الاستغلالي هذا. لكنَّ بعض هذه العوامل المذكورة لم تتغير، وما زالت حتى هذه اللحظة تمنع من توظيف السوريين بأعداد كبيرة. وهذا ما كان من المفروض أن يُوَضَّح أصلاً إذا ما دُرِسَت وجهات نظر السوريين وحاجاتهم منذ بداية الخطة، مما يثبت أنَّ التدخلات الخاصة بسوق العمل للاجئين يجب أن تنظر في وجهات النظر السكان المستهدفين، حتى لو كانت وجهات نظرهم معارضة للحلول التي تفضلها الحكومة.

الدرس الثاني: النقَّاد على حق في بعض الأحيان

ثانياً، هُمِّشَتْ الأصوات الأكثر أهمية خلال عملية تأسيس العقد مع الأردن وتنفيذه. فَكَثيرٌ من المعارف الأكثر صلة بالموضوع وعمقاً بشأن الظروف الاقتصادية في الأردن نجدها بين الأردنيين أنفسهم ممن يرتبطون بالمراكز البحثية، أو المنظمات غير الحكومية، أو ممن يعملون بصفتهم مستشارين، لكنَّ هذه الخبرات غالباً ما أُهْمِلَتْ ولم تُسْتَدعَ ولم تُدْمَجْ أصلاً في إعداد البرامج. وبالمثل، كان الإقصاء نصيب الخبراء الأجانب العاملين حول الأردن والمنطقة، فلم يكنْ لهم دورٌ في عملية التصميم وبذلك أُهْمِلَت تحذيراتهم إهمالاً تاماً، وبدلاً من ذلك انتهج معدّو العَقد مع الأردن مبدأ مُعَمَّماً لم ينجح في تقديم دراسة كافية للعوامل الحيوية المعقدة والخاصة التي يتسم بها الاقتصاد السياسي وسوق العمل في الأردن.

ولذلك تبعات ظاهرة للعيان كما الحال في الخطط الرامية إلى استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة على أنَّها حاضنة للتغيير، فقد كان من المتوقع أن يتمكن أصحاب العلاقة المعنيين من تشجيع الاستثمار في تلك المناطق خاصة في قطاع الصناعات التحويلية التي يُفْتَرَضُ بأن تُوَفِّرَ فرص العمل للسوريين والأردنيين على حدٍّ سواء. وكان أهم محاور هذه الجهود الشروط التي أعاد الأردن التفاوض عليها في التجارة مع الاتحاد الأوربي التي أصبحت تسمح الآن بتقديم الامتيازات للأردن في النفاذ إلى الأسواق الأوربية، وذلك حصراً للمؤسسات القائمة في المناطق الصناعية الخاصة إذا ما وَظَّفَت اللاجئين السوريين ضمن حدٍّ أدنى من معدلات قواها العاملة.

لكنَّ الذي حدث كما حذَّر الناشطون والمنظمات غير الحكومية وخبراء سوق العمل قبل مدة طويلة أنَّ أصحاب العمل في هذه المناطق الصناعية الخاصة إنَّما يُفَضِّلُون العمال الذين ينظرون إليهم على أنَّهم منتجون، والذين يمكنهم أن يستغلونهم بكل بساطة ويُسْر. فالعمال المهاجرون الذين يعيشون في موقع العمل منفصلين عن عائلاتهم التي تعيش خارج الأردن أكثر عُرْضَةً للإجبار على العمل لفترات أطول، مما يُمْكِن إجبار السوريين الذين يعيشون في المدن مع عائلاتهم على ذَلك، وكان لذلك أثر في منع حدوث جهد توظيفي كبير المستوى لكل من العمال الأردنيين والسوريين في جميع أرجاء قطاع الصناعات التحويلية.

وبالمثل، أشار أكاديميون ومزاولون إلى أنَّ المناطق الصناعية الخاصة في الأردن وفي أي مكان آخر عادة ما تخفق في جذب الاستثمار المرغوب به أو إحداث التغيير الإيجابي على الاقتصاد العام. وفيما يتعلق بالأردن خاصة، أكَّد الخبراء القُطْريون على أنَّ المناطق الصناعية الخاصة تبقى من أنواع الاستثمار غير الجذَّاب لكثير من الشركات بسبب ارتفاع تكاليفها في الإنتاج والنقل مقارنة بمنافسيها، وأكَّدُوا أيضاً على أنَّ المُصَنِّعين الذين يعملون ضمن المناطق الصناعية الخاصة غالباً ما تتجه أفكارهم نحو الأسواق ضمن المنطقة خاصة العراق وسوريا. ونتيجة لذلك، لم تكن لديهم الخبرة الكبيرة في معايير الاستيراد التي تشترطها السوق الأوروبية المشتركة، وغالباً ما يفتقرون إلى أي قدرة على تلبية هذه المعايير والشروط.

وهكذا أُعيد التفاوض حول الأمور التجارية بين الاتحاد الأوروبي والأردن[٥] على عجالة لإثبات نجاح المتابعة في هذا الموضوع، لكنَّ ذلك لم يعالج هذه العوامل سابقة الذكر، فلو أنَّ أحداً أصغى إلى ما قاله الخبراء الناقدون حول هذه العوامل الحيوية، ولو أنَّهم بدؤوا بتنفيذ تلك الآراء الناقدة منذ البداية، فلربما كان العقد مع الأردن قد انتهج طريقاً مختلفاً تماماً.

الدرس الثالث: لا ينبغي إغفال الأهداف الضمنية

ثالثاً، في عملية تنفيذ العقد مع الأردن ضاع كثير من الإمكانات التقدمية للعقد فكان كثير من أصحاب العلاقة المعنيين قد نظروا إلى العقد مع الأردن أساساً على أنَّه أداة تهدف إلى تحسين حقوق السوريين في العمل وظروف عملهم مع تقديم الفائدة في الوقت نفسه للعمال الأردنيين، لكنَّ سوق العمل الأردني يواجه عوامل حركية راسخة منذ أمد بعيد جعلت الهيئات المنفذة في نهاية الأمر تتخلى عن أهدافها المذكورة تلك، بل أصبح الوصول إلى الأرقام الرسمية التي حددها المانحون وهيئات التنفيذ نفسها هدفاً يُعْمَلُ من أجله.

ويتضح ذلك تماماً من خلال الجهود الرامية إلى ترسيم عمل السوريين الذين كانوا يعملون في الأردن أصلاً في القطاع غير الرسمي. وقد واجه هذه المحاولات حقيقة مفادها وجود مجالات كثيرة في الاقتصاد الأردني في القطاع غير الرسمي أو شبه الرسمي، بل كانت في ذلك منذ عقود، وكذلك كان لكثير من الفاعلين المعنيين حوافز قوية لترك الأمور على ما هي عليه، ففي قطاعات مثل الزراعة والإنشاء على سبيل المثال غالباً ما يحصل العامل على الوظيفة بمساعدة الوسطاء. وينطبق ذلك على الوافدين المصريين الذين يمثلون السواد الأعظم من العاملين في هذين القطاعين منذ أمد بعيد بصفتهم عمال ووسطاء في الوقت نفسه. ويبدو أنَّ إزالة العمالة المصرية وإحلال العمالة السورية مكانها ليست من الأشياء التي تنصب في مصالحهم، بل تخالفها تماماً. وبالمثل، هناك أصحاب العمل في القطاعات المختلفة ممن يستفيدون مالياً من العمل غير الرسمي، ومثال ذلك أنَّهم لا يدفعون اقتطاعات الضمان الاجتماعي، ولا رسوم تصاريح العمل (إذا ما كانت مطلوبة) من موظفيهم. أمَّا الموظفون من جهتهم فقد يُفَضِّلُونَ العمل غير الرسمي لأنَّه مرن، ولأنَّه يَفِي بحاجتهم مقارنة بما يُمكن الحصول عليه من خلال التزاماتهم بعقد لسنة واحدة، ولصاحب عمل محدد دون غيره، كما تشترطه معظم تصريحات العمل في الأردن. فكل واحدة من هذه الممارسات تجعل من العمل غير الرسمي مستعصياً على ترسيمه.

لقد وجدت الهيئات المنفذة نفسها تواجه هذه التحديات، فلجأت إلى التركيز أكثر فأكثر على الطرق التي يمكن من خلالها زيادة عدد تصاريح العمل الصادرة على أساس أنَّ تصريح العمل هو الشرط الأهم للحصول على التمويل من البنك الدولي وحكومات الدول المانحة. فنفَّذوا ذلك على سبيل المثال باستخدام الجمعيات التعاونية والاتحادات لتكون بمنزلة وكلاء أصحاب العمل ولتمكين السوريين من الحصول على تصريحات العمل في القطاعات التي تقدم عمالة موسمية والتي تُمَكِّن أصحاب العمل من الانتقال من صاحب عمل إلى صاحب عمل آخر. وفي أثناء كل ذلك ضاعت جميع الجهود المنسقة للتعامل مع الظروف التي تدفع السوريين دفعاً نحو قبول ظروف العمل الخطرة والسيئة وتبقيهم هناك. ونتيجة لذلك، يقول السوريون الذين مُنِحُوا الآن تصاريح العمل أنَّ ذلك يخفف عنهم الشعور بالتعرض لخطر الترحيل والتسفير، لكنَّهم مع ذلك لا يجدون في تصريحات العمل تحسينات جوهرية على ظروف العمل التي يتعرضون إليها، وأنَّهم مع كل ذلك يُحَمَّلُونَ معظم التكاليف الإضافية الناتجة عن المعاملات الرسمية، مثل دفع رسوم التصريحات التي يُفْتَرَض قانوناً بأنَّها مسؤولية صاحب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تجد الفئات الأخرى من السكان غير المغطاة بهدف تصاريح العمل، بمن فيهم العمال الأردنيون، والعمال

يعمل هذا اللاجئ السوري الآن لدى مزارع أردني بعد أن حصل (بمساعدة من صاحب العمل) على تصريح للعمل من الحكومة.

الوافدون، واللاجئون غير السوريين، أنَّ تصريحات العمل تلك لا تنصب في مصلحتهم، ولا يتوقعون الاستفادة منها. ونتيجة لذلك، فُقِدَ كثيرٌ من إمكانات التقدم في زخم الترسيم.

الخلاصة

قد يكون النفاذ إلى سوق العمل من الأمور الحرجة للاجئين الذين يسعون إلى بناء حياة كريمة في المنفى، ولذلك يكتسب تيسير هذا النفاذ أهمية كبيرة في إمكانية تحسين الظروف المادية والاجتماعية والنفسية للاجئين تحسيناً كبيراً. لكنَّ ذلك ليس بالضرورة، إشارة إلى استنتاج قطعي بأنَّ النجاح مكفول. فكما ذكرنا في هذه المقالة، تُقَدِّمُ لنا الخبرات الحديثة في الأردن على الأقل ثلاثة دروس للفاعلين الإنسانيين الذين يسعون إلى تقديم تدخلات تخص سبل كسب الرزق.

الدرس الأول هو أنَّ الموافقة الحكومية ضرورية لتمكين حدوث تدخلات سبل كسب الرزق، لكنَّ موقف الحكومة لا يعكس بدقة واقع التحديات المعقدة في سوق العمل، ولا يعكس أيضاً وجهات نظر أصحاب العلاقة المعنيين الآخرين، مع أنَّ وجهات النظر تلك من الأمور الحاسمة في إنجاح التدخل. أمَّا الدرس الثاني فهو أنَّه على الهيئات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية أن تسعى لاستخدام خبراتها الحالية ومعارفها خاصة من الأفراد والمنظمات من الدولة المضيفة نفسها، حتى لو أنَّهم تحدثوا عن مخاوفهم إزاء العملية بدلاً من أن يقدموا قبولاً حماسياً للإستراتيجيات المقترحة، ولا بُدَّ من فهم التحديات التي غالباً ما تكون تحديات بنيوية وبعيدة الأمد، ولا بُدَّ من أن يكون ذلك الفهم نقطة الانطلاق في تدخلات الجهات الفاعلة الإنسانية لتعزي سبل كسب الرزق. وثالثاً، يجب على الأهداف والمؤشرات الرسمية أن تعكس الغايات الضمنية لأي خطة كانت، وإلا لن تتحقق أبداً أي إمكانات للتقدم. وحده التعلم والاستفادة من هذه الدروس ثم إدراج أصوات اللاجئين ووجهات نظرهم في تدخلات كسب الرزق هي التي سوف تُمَكِّن من بناء إستراتيجيات قادرة على أن توفر فرص العمل الكريم والدائم للاجئين.

كاتارينا لينر *k.lenner@bath.ac.uk*
زميلة في دراسات ما بعد الدكتوراه، جامعة باث
www.bath.ac.uk/sps/staff/katharina-lenner/

لويس تيرنر *lewis_turner@soas.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، جامعة لندن
www.soas.ac.uk/staff/staff102034.php

١. http://bit.ly/JordanCompact
٢. جاء هذا العمل بدعم من مجلس البحوث البريطانية لبلاد الشام ومجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية [رقم المنحة 1/ES/j500021].
٣. http://bit.ly/BetterWorkJordan2017
٤. Tamkeen Fields for Aid (2017) *Walled in by Alienation: Working and Living Conditions of Migrant Workers in Jordan* (محاط بأسوار التنافي: ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين في الأردن) www.tamkeen-jo.org
٥. http://bit.ly/EU-Jordan-trade

تصميم عقود اجتماعية للاجئين: دروس من الأردن

سيندي هوانغ ونزانين آش وكاتيلين غو ولاورين بوست

يؤكد تحليل التقدم المحرز حتى هذا التاريخ بموجب العقْد مع الأردن عدداً من أوجه القصور التي لا بد من التصدي لها إذا ما أريد استخدام ذلك العقد كنموذَج فَاعل في أماكن أخرى من العالم.

لا شك في أنَّ فرص كسب الرزق من أهم مقوِّمات رفاه اللاجئين واعتمادهم على الذات، لكنَّ المشكلة أنَّ البلدان المضيفة غالباً ما تواجه مصاعب كبيرة في إحراز تقدم في هذا المجال، خاصةً البلدان التي تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة وبطئاً في النُّمو الاقتصادي مثل الأردن، فيتضاعف أثر التحديات التي تواجهها العمالة المحلية على اللاجئين الذين يصبحون أكثر استضعافاً عندما يبحثون عن فرص لكسب الرزق خاصةً في القطاع غير الرسمي، ففيه يتعرضون لمخاطر الاستغلال وإساءة التعامل وتردي ظروف العمل. وانعكس ذلك على واقع الفقر بين اللاجئين السوريين في الأردن إذ عاش ٧٣٪ منهم تحت خط الفقر وفقاً لأرقام عام ٢٠١٥ لترتفع النسبة في يونيو/حزيران ٢٠١٧ إلى ٩٣٪.[١]

ومن هنا، أُقيم العقد مع الأردن لتوفير حلول مستدامة لسبل كسب الرزق والمساعدة في رفد خدمات البنية التحتية الأساسية للاجئين السوريين ومضيفيهم الأردنيين من خلال المنح والقروض مُيَسَّرة الشروط (ذات فوائد منخفضة) للبلاد. وبلغت التعهدات المعلنة في أول الأمر في مؤتمر دعم سوريا والمنطقة المنعقد في لندن في فبراير/شباط ٢٠١٦ ما يبلغ مجموعه ١,٨ مليار دولار بما فيها ٧٠٠ مليون دولار في صورة منح، وأشارت البنوك متعددة الأطراف إلى إمكانية زيادة إقراضها بما يصل إلى ١,١ مليار دولار.

وقدم مرفق التمويل المُيَسَّر العالمي (GCFF) التابع للبنك الدولي الدعم الأكثر ابتكاراً، فهذا المرفق الجديد يدعم البلدان المستضيفة للاجئين ذات الدخول المتوسطة بقروض مُيَسَّرة مخصصة في العادة للبلدان منخفضة الدخل ويتميز بمرونته وتعدد سنوات تمويله، فغدا بذلك أداة رئيسية جديدة للتصدي للتَّهجير المُطَوَّل. وقد تبنى العقد مع الأردن ومرفق التمويل المُيَسَّر العالمي الهدفين التوءمين وهما: تلبية حاجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على الذات، وبذلك تتاح الفرصة لتحويل الأزمة الإنسانية لفرصة يستفاد منها في الإنماء.

ونصَّ العقد مع الأردن أيضاً على التزامات تتجاوز مشروعات المعونة والمساعدات التقليدية. فبموجب العقد، خفف الاتحاد الأوروبي من صرامة قواعد المنشأ بهدف تحسين وصول الشركات العاملة في الأردن إلى السوق الأوروبية، وأصبحت المشروعات التجارية في المناطق الاقتصادية الخاصة في الأردن تتلقى حوافز لتشغيل اللاجئين من أجل الاستفادة من هذه الفرص التجارية، ووافق الأردن على إصدار ٢٠٠ ألف تصريح عمل للاجئين السوريين.

تقدم حاسم تقيّده عوائق

قطعت السلطات أشواطاً طيبة، فقد أصدرت حوالي ٨٣ ألف تصريح عمل، ولم تعد تشترط ربط تصاريح العمل بصاحب عمل واحد منفرد في قطاعي الزراعة والإنشاءات، ثمَّ إنَّها وفرت ما يقارب ٢٦٠٠ فرصة تدريب مهني أساسي للأردنيين والسوريين، وفُتِحَتْ ١٨ فئة أساسية وفرعية جديدة أمام اللاجئين السوريين في يوليو/تموز ٢٠١٧،[٢] وبدأت خمس شركات من المناطق الاقتصادية الخاصة في التصدير. لكنَّ التقدم في إنجاز أهداف العقد مع الأردن يواجه عوائق عدة، وما زالت حاجات اللاجئين والأردنيين كبيرة جداً.

فالأهداف التي حددها العقد مع الأردن تصب تركيزها على النتائج المباشرة قصيرة الأجل (مثل عدد تصاريح العمل الصادرة) بدلاً من النتائج بعيدة الأجل (مثل فرص العمل المضمونة والزيادة في دخل الأسر المعيشية)، ولذلك السبب كانت التحليلات منذ البداية غير كافية ولم تولِ انتباهاً للاستثمارات ولا للتغييرات التي يجب إحداثها في السياسات لتحقق النجاح. وهذا يعني أنَّ بعض التدخلات المختارة لا تعكس بقوة الأدلة التي تثبت أنَّ أياً منها ينجح في توليد فرص كسب الرزق لمجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف، كما أنَّها لا تتصدى للحاجات الخاصة بالمجتمعات المتأثرة. فعلى سبيل المثال، أظهرت الامتيازات التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة، وهما مجالان حظيا بالاهتمام الأكبر، سجلاً عاماً مختلطاً خاصة في مجال تحسين الفرص الكريمة للسكان المستضعفين،[٣] كما أنَّ تلك التدخلات لا يُحتَمل أن تُولِّد من جودة الوظائف للاجئين والأردنيين على المدى القصير أو أن تحسنها.

وفي حين أنَّ إصدار ما يقرب من ٨٣ ألف تصريح عمل منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ يعد إنجازاً مهماً، يتضمن هذا الرقم جميع تصاريح العمل الصادرة بما في ذلك تصاريح العمل التي تُجدَّدُ سنوياً أو كل أربعة أشهر للعمال ذاتهم، وبذلك يكون العدد الإجمالي الفعلي لتصاريح العمل السارية (تصاريح العمل التي يعمل بموجبها اللاجئون في الوقت الحالي) حوالي ٤٠ ألفاً.[٤] أما بالنسبة للقطاعات المصرح للاجئين بالعمل فيها فما زالت محدودة جداً، مما يقلل من فرص العمل أمام اللاجئين ويعيق تحقيق هدف إصدار ٢٠٠ ألف تصريح عمل. وما زال التوسع في القطاعات التي يمكن للاجئين العمل فيها قاصراً على الوظائف متدنية المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، وُجِّهَ كثيرٌ من تصاريح العمل نحو إضفاء الطابع الرسمي للوظائف غير الرسمية الموجودة بالفعل بدلاً من إصدار تصاريح جديدة ينخرطون في مسارات جديدة للعمل الرسمي. ويعد إضفاء الرسمية للعمل غير الرسمي خطوة مهمة، إذ يرغب كثيرٌ من اللاجئين في تحويل أعمالهم من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي لأن ذلك يعني بالنتيجة تحسين أجورهم، والحد من الاستغلال، وتحسين جودة ونوعية الوظائف. لكن ذلك الإجراء لا يعالج سوى جزءاً واحداً فقط من مشكلة العمالة، وسيستمر التعثر في النهوض بسوق العمل ما دامت تصاريح العمل تصدر للأعمال الموجودة بالفعل دون إيجاد فرص عمل جديدة لكل من اللاجئين والمضيفين.

وفي معظم الحالات، يواجه اللاجئون السوريون عوائق لا يُستَهان بها عند إقامة المشروعات التجارية. ومع أنَّ الحكومة الأردنية، بموجب العقد مع الأردن، وافقت على السماح للاجئين بترخيص مشروعاتهم التجارية القائمة إلاَّ أنَّ الغموض يبقى يخيم على مدى تنفيذ هذه السياسة.، فمن أجل افتتاح مشروع تجاري، ينبغي على اللاجئين إثبات حيازتهم على مبلغ كبير جداً من رأس المال الاستثماري للحصول على الوضع الخاص بالمستثمرين، وعليهم أيضاً تقديم وثائق تثبت قانونية إقامتهم (التي لا يملكها كثير من اللاجئين السوريين). وقد يُشتَرَط على اللاجئين السوريين مشاركة الأردنيين من أجل فتح مشروع تجاري يتمتع بصفة قانونية، ولكنَّ هذا الشرط قد يعرض اللاجئين لخطر الوقوع ضحية الاستغلال، وقد تعيق هذه التأخيرات أو العوائق اللاجئين الذين يسعون إلى إضفاء الرسمية لمشروعاتهم التجارية القائمة نمو السوق المحلي، لأنَّها تعني إقصاء السوريين عن المشاركة الكاملة في الاقتصاد مع أنَّهم قادرون على أن يكونوا مساهمين أقوياء بصفتهم منتجين ومستهلكين في مجتمعات الأردنيين المضيفة. ويتناقض هذا الوضع في الأردن مع الوضع في تركيا، فقد استطاع أصحابُ الأعمالِ السوريون استثمار أكثر من ٣٣٤ مليون دولار في الاقتصاد التركي في خلال ما يقرب من ١٠ آلاف مشروع تجاري يعمل فيها كثيرٌ من المواطنين الأتراك واللاجئين على حدٍّ سواء.

ولا تقتصر التحديات التي تعيق التقدم على الطريقة التي صمم بها العقد مع الأردن فقط لكنَّها تحديات متوطنة تتطلب معالجة على نطاق أوسع. وبالمقارنة مع دول أخرى في العالم، يمكن القول إنَّ مناخ الأعمال في الأردن بوجه عام أقل مواتاة في مباشرة الأعمال التجارية والاستثمار في القطاع الخاص التي تعد سبلاً رئيسية لإيجاد فرص العمل، فالبيئة التنظيمية المعقدة ومعدلات الضرائب التجارية المرتفعة سببا إحجام المستثمرين عن افتتاح مشروعات تجارية في الأردن، مما يدفع بعض المستثمرين إلى البحث عن أماكن أخرى في المنطقة مثل الخليج. وإذ إنَّه لا توجد عصا سحرية لإيجاد فرص عمل وإحداث تنمية اقتصادية، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الكيفية التي ترتبط بها الجهود المتصلة باللاجئين بالتحليلات والخطط المرتكزة على تجارة أوسع نطاقاً، وعلى الاستثمار، وتعزيز النمو.

إنجاح عمل العقود

لإدخال التحسينات في ضوء التحديات التي تواجه الأردن والبلدان الأخرى التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، لا بد من إيجاد شراكة وإرادة سياسيتين من الحكومات المضيفة، والجهات المانحة، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والقطاع الخاص. فعندما تكون هناك جهود كافية للتصدي للعوائق العملية والسياسية، يمكن للعقود أن تصبح وسيلة فعالة لتوفير فرص إنمائية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ولكي تنجح العقود في تحقيق ما تصبو إليه، لا بد لها من توضيح النواتج التي تستشرفها للمجتمعين اللاجئ والمضيف، وتحسين جمع المعلومات والأدلة والتشارك بها، وتحديد العوائق التي تواجه الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتوثيقها بكل شفافية، وتقديم مجموعة مشتركة من الأسس المرجعية لقياس البرامج على ضوئها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد إنشاء مجالس للإدارة يشارك فيها أطراف مصلحة متعددون بقيادة الحكومات المضيفة في تنظيم مشاركة الجهات الفاعلة مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، والجهات الفاعلة المحلية، والمؤسسات الدولية، والجهات المانحة في إدارة هذه المجالس. فغالباً ما يغيب التوفيق بين الأهداف والأولويات نظراً لوجود كم هائل من الفاعلين العاملين في بلد ما، بل قد يُغيَّب دور جهات فاعلة أساسية وتُحجَب عن النقاشات خاصةً أنَّ اللاجئين يقعون خارج نطاق آليات المساءلة بين الدولة

والمواطنين، ومن ثم يقعون خارج نطاق اتفاقات التمويل الاعتيادية بين الجهات المانحة والحكومات المضيفة. أما إذا ما وُفِّقَت الأولويات مع العمليات، فسيفتح ذلك باب النقاشات حول السياسة والممارسة، وعندها يمكن لمجلس إدارة متعدد في أصحاب المصلحة المشاركين به أن يضمن وجود جميع الجهات الفاعلة المطلوبة على طاولة المفاوضات، كما يمكن أن تكون هذه المجالس بمنزلة آلية للمساءلة وطريقة رسمية ثابتة تتيح للمعنيين من خلالها تقديم التغذية الراجعة.

ورغم أوجه القصور التي ظهرت في السنة الأولى من تطبيق العقد مع الأردن، فهو تغيرٍ طيب ليس من ناحية الأزمة السورية فحسب وإنما أيضاً كنموذج لإبرام اتفاقات عقود اللاجئين في جميع أنحاء العالم. أما بالنسبة للدروس المستفادة من العقد مع الأردن، فيمكن الاسترشاد بها مستقبلاً في إجراء المفاوضات سواء في الأوضاع التي طال أمدها أم كأداة للتخطيط المبكر للأزمات التي قد يطول أمدها، فالعقود لا تلائم جميع الأوضاع، إذ إنَّها تتطلب استثماراً سياسياً ومالياً كبيراً. ومع ذلك، يمكن أن تساهم العقود في فتح آفاق سياسية لازمة لتغيير السياسة وإقامة شراكة جديدة ومبتكرة والتوصل إلى الاتفاقات. فعملية تطوير العقد وتنفيذه تتطلب جمع الجهات الفاعلة الرئيسية معاً بما فيها الحكومة المضيفة، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، لتسهيل إجراء النقاشات وإقامة الشراكات التي ما كان يتسنى حدوثها لولا ذلك. ومن مزايا العقود أنَّها قادرة على التوفيق بين الحوافز وتمتين المساءلة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وذلك ما يجعلها قادرة على الاستفادة من آليات التمويل والعمل نحو تحقيق الحلول المستدامة.[٥]

سيندي هوانغ *chuang@CGDEV.ORG*
زميلة سياسات رئيسية، مركز التنمية العالمي *www.cgdev.org*

نزانين آش *nazanin.ash@rescue.org*
نائب الرئيس للسياسة العالمية والمناصرة، لجنة الإنقاذ الدولية *www.rescue.org*

كاتيلين غو *kgough@CGDEV.ORG*
بروفيسورة باحثة، مركز التنمية العالمي

لاورين بوست *lauren.post@rescue.org*
مسؤولة السياسات والمناصرة، لجنة الإنقاذ الدولية

١. https://reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-factsheet-june-2017
٢. http://bit.ly/EEAS-Jordan-2017
٣. IRC (2017) *Evidence Based Policy Review: The Jordan Compact* (مراجعة السياسات المبنية على الأدلة: العقد مع الأردن) http://bit.ly/IRC-JordanCompactEvidence
٤. http://issues.newsdeeply.com/the-compact-experiment
٥. لمزيد من المعلومات، انظر (2017) *Refugee Compacts: Addressing the Crisis of Protracted Displacement*, Center for Global Development and International Rescue Committee (عقود اللاجئين: مواجهة أزمة التَّهجير المُطوَّل) www.cgdev.org/sites/default/files/Refugee-Compacts-Report.pdf

تركيا: بين حسن الضيافة والعداء

مارغاريتا هيلينا زوتيهواي-تورهان

أحدثت المستجدات السياسية الأخيرى والتغيرات في قانون اللجوء في تركيا أثراً ضاراً جداً في سلامة اللاجئين ويقينهم القانوني في تركيا.

مع استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط وإغلاق الطريق أمام أوروبا من الناحيتين العملية والقانونية، لا مفر من أن تستمر تركيا في وضعها الحالي كبلد يؤوي أكبر عدد من اللاجئين[١] في العالم، ومن هنا تكتسب وظائفية منظومة اللجوء التركية وفعالية الحماية هناك أهمية قصوى لدى جميع الأطراف المعنية.

وفي عام ٢٠١٤، دخل قانون الأجانب والحماية الدولية في تركيا حيِّز النفاذ ليزيد من درجة اليقين القانوني لطالبي اللجوء واللاجئين، فهذا القانون يرسخ حقوق اللاجئين ويمنحهم بذلك القدرة على إنفاذ هذه الحقوق في المحاكم الوطنية، كما أنَّه يزيد من القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه القرارات الإدارية ومدى ملاءمتها للقانون، لكنَّ تركيا وضعت تحفظاً جغرافياً عند تصديقها على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ فهي لن تمنح صفة اللجوء إلا للقادمين من البلدان الأوروبية، في حين أنَّها تمنح القادمين من أماكن أخرى إذا استوفوا الشروط الرئيسية لصفة اللاجئ صفة 'اللاجئ المشروطة'، وضمن الحماية المؤقت التي تمنحها

هذه الصفة تقع الغالبية العظمى من طالبي اللجوء واللاجئين المقيمين اليوم في تركيا، ويتضمن هذا النظام صراحةً السوريين الذين أعيدوا إلى تركيا من جزر بحر إيجة بموجب اتفاق أبرمته تركيا مع الاتحاد الأوروبي.[٢]

صحيح أنَّ القانون الجديد قد جاء ببعض التحسينات بشأن الوضع القانوني لطالبي اللجوء واللاجئين في تركيا، لكنَّ سلسلة من الأحداث المستجدة أثرت تأثيراً كبيراً في إمكانية تنفيذه، فسياسة إغلاق الحدود في كثير من البلدان الأوروبية وما نتج عنها من تزايد في أعداد اللاجئين الذين لا شك في أنَّهم سيبقون في تركيا أدت إلى تغيير في المواقف بين السكان المضيفين الذين فَتُرَ ترحيبهم باللاجئين عما كان عليه الحال عند بدء وصول اللاجئين إلى تركيا في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ويضاف إلى ذلك وجود نزاعات داخلية على المستوى الحكومي مما أدى إلى تغير ملموس وكبير في الموظفين العاملين لدى المؤسسات الحكومية وذلك تسبب بدوره بأثر سلبي في تطوير الهيكلية المؤسسية الجديدة المعنية بمتابعة تنفيذ القانون الجديد وإدارته، ثم إنَّ الكم الكبير من المعارف التي بُنِيَت من خلال مشروعات التوءمة مع المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضاعت وفُقِدَت، فلم تعد القرارات تُتَّخَذ في وقتها، وتراكمت طلبات اللجوء لدرجة جعلت الجهات المسؤولة في بعض المناطق الإدارية ترفض قبول أي طلبات جديدة، حتى لو كان رفضها غير رسمي، لحين الانتهاء من دراسة الطلبات الحالية المتراكمة والبت بها جميعاً.

ودخلت البلاد حالة الطوارئ منذ ٢١ يوليو/تموز ٢٠١٦ نتيجة محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو/تموز، واستدعت وقف الإجراء الاعتيادي في سن التشريعات واستعاضت عنه

ليفينت توبشو يلعب مع لاجئين سوريين يافعين في السكن الذي قدمه لهم في توربالي، تركيا. والسيد توبشو أحد أفراد مجموعة من الأصدقاء على الفيسبوك أنشؤوا رابطة أسموها الاتحاد والتضامن لمساعدة المحتاجين. وأعاد السيد توبشو مع أصدقائه ترميم بناء مهجور لتأهيله لسكن عدة عائلات. وهو يوظف أيضاً ستة سوريين في مصنعه. يقول: «العمر واحد، وعلينا واجب المساعدة.»

بالمراسيم الرئاسية التي تنظم مجالاً معيناً من القانون أو تعدله وتحد من الحقوق والواجبات السياسية ومن ذلك أنَّه يمكن للمرسوم الرئاسي أن يحد من حقوق القادمين إلى تركيا بحثاً عن الحماية، أمَّا الضوابط الرقابية الديمقراطية والدستورية على العملية التشريعية فهي في أدنى وضع لها حالياً.

التَّرحيل و الإعادة القسرية

على إثر التعديلات التي أُدخلَت على القانون التركي للأجانب والحماية الدولية بموجب المرسوم الرئاسي شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، يجوز للسلطات إصدار قرار إزالة مباشرة لأي شخص متقدم بطلب للحماية الدولية أو أي مستفيد منها إذا اشتبه بأنّه متورط في منظمات إرهابية أو إجرامية أو إذا كان ممن يُمثّلون خطراً على النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة، وحتى لو وضعنا جانباً المسألة الإشكالية لتفسير المصطلحات مثل 'الإرهاب' و 'السلامة العامة' وفقاً للقانون التركي، يفتح هذا المرسوم الرئاسي الباب أمام التعدي على قانون اللجوء الدولي.

ففي بعض الأحيان، خاصة عند الحديث عن الذين كانوا يعملون في السابق لدى المنظمات الدولية غير الحكومية التي لم تعد تركيا ترغب بهم، صدرت أوامر الترحيل إلى سوريا التي يمكن تنفيذها حتى دون اللجوء إلى القضاء. وعلى أية حال، يمكن الطعن في قرار الإزالة من خلال إجراء استُحدثَ قريباً نسبياً في تركيا ويمكن استخدامه لتعليق الترحيل إلى سوريا بموجب القانون الدولي، وعندما يكون الترحيل إلى دولة أخرى تعُدُّها تركيا دولة آمنة، لكنَّ المشكلة أنَّ قليلاً جداً من المحامين في تركيا يعلمون بوجود هذا الإجراء الذي يجهل بوجوده أيضاً اللاجئون أنفسهم. ومن هنا، يتعاظم خطر الإعادة القسرية أكثر مما مضى نتيجة لاستمرار حالة الطوارئ في تركيا.

الآثار المترتبة على المنظمات غير الحكومية

تفرض حالة الطوارئ وما ينتج عنها من مشهد قانوني وسياسي مصاعب كبيرة على المنظمات غير الحكومية من ناحية مسايرة التغيرات في التشريعات ذات الصلة وتوفير المساعدة والمشورة القانونية الفعالة للاجئين وطالبي اللجوء، كما أنَّ السلطات بدأت تنظر بعين الشك والريبة إلى عمل كثير من المنظمات الدولية غير الحكومية، فازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية الخاضعة للتحقيق وازداد عدد المعتقلين من كوادرها و/أو قبل طلب تجديد تسجيلها الرسمي بالرفض، علماً أنَّها لا تستطيع ممارسة نشاطها في تركيا دون ذلك التسجيل أو عمدت السلطات إلى إلغائه أو تعليقه مدة طويلة من الزمن. وعلى وجه الخصوص، تقع تحت تلك المخاطر المنظمات الدولية غير الحكومية التي قدَّمت المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سوريا والتي تسجلت رسمياً في مدن شرق تركيا مثل غازي عنتاب، بل تواجه أيضاً ممارسات محبطة إلى درجة أن كان الحظر مصير بعضها فلم يُسمَح لها بعد ذلك من العمل في تركيا. وحتى المنظمات غير الحكومية وإن كان معظمها مسموح لها في الاستمرار في نشاطاتها فنطاقها محدود ويفتقر للتنسيق، ثم إنَّ كوادرها تعتمد في أغلب الأحيان على التدريب التمويل من المنظمات الدولية غير الحكومية، وهذا ما يجعل لوجود المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية قصوى لكي تتمكن من توفير الحماية الفعالة للاجئين في تركيا.

مارغاريتا هيلينا زوتيهواي-تورهان
margarite.zoeteweij@unifr.ch
زميلة باحثة، المركز الوطني للكفاءة في بحوث الهجرة ودراسات التحركات ورئيسة قسم القانون الأوروبي وقانون الهجرة الأوروبي، جامعة فريبورغ.
http://nccr-onthemove.ch

١. وفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف تركيا ما يربو عن 3.4 مليون لاجئ بينما تُقدِّر السلطات التركية والباحثون الأتراك ذلك العدد بـ 3.9 مليوناً.

٢. تركز هدف بيان الاتحاد الأوروبي-التركي المشترك في مارس/آذار 2016 على إيقاف تدفق الهجرة غير النظامية نحو أوروبا عبر تركيا http://bit.ly/EU-Turkey-2016
انظر تونابويلو س. وألبس ج. (2017) 'الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ماذا يحدث للعائدين إلى تركيا؟' نشرة الهجرة القسرية، العدد 54 www.fmreview.org/ar/tunaboylu-alpes

هل يمكن لنشرة الهجرة القسرية أن تدعم طلباً لك للحصول على التمويل؟

أُدرِجَت نشرة الهجرة القسرية في عدة مناسبات في طلبات تمويل البرامج والأبحاث الناجحة بما يحقق الفائدة لكل الأطراف. فإذا كنت متقدماً بطلب للحصول على تمويل خارجي، فهلاّ تكرَّمت بإدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وفي موازنتك) لتعزيز نشر المعلومات والنتائج وآثارها؟ يرجى مراسلة أسرة التحرير على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

شباب اللاجئين والبطالة والإرهاب: الخرافة ومواجهتها

درو ميخائيل وجولي نورمان

يرتبط ذكر الشباب اللاجئين بارتفاع مخاطر الإرهاب و/أو الاستغلال، لكنَّ الأبحاث تشير إلى أنَّ البطالة ما هي إلا واحدة من مجموعة من العوامل التي تُنتِج الإحباط بين اللاجئين الشباب.

البطالة بين الشباب اللاجئين أمر غالباً ما يُربَط بينهم وبين الإرهاب، إذ يُنظَر إلى العاطلين عن العمل من شباب اللاجئين على أنَّهم أهداف سهلة لمُجنِّدي العمليات العسكرية على اعتبار أنَّهم يكوِّنون فئة يسهل استدراجها بتقديم إغراءات الحوافز المالية أو دغدغة عواطف الهدف في الحياة أو الهَوِيَّة الاجتماعية. لكنَّ البحث الذي أجريناه يشير إلى غير ذلك، إذ لَيس هناك أية علاقة سببية مباشرة بين اللاجئين الشباب والتطرف، كما إنَّ البطالة بحد ذاتها ليست إلاَّ عاملاً واحداً لا غير من مجموعة عوامل عدة تقود إلى التطرف.[1]

ولا نشكك في أنَّ فرص العمل الحقيقية للشباب اللاجئين محدودة بالفعل، ففي لبنان، مثلاً، ليس من بين اللاجئين السوريين أكثر من النصف ممن هم في فئة النشطين اقتصادياً، ثلثهم قادر على الحصول على العمل، والأغلبية الساحقة منهم يعملون في القطاع غير الرسمي وفي الأعمال التي لا تتطلب مهارات كبيرة.[2] ومع ذلك، هناك تحديات تواجه اللاجئين الشباب تتعلق بالقيود المفروضة على الحركة والتوظيف، وهي تحديات تعكس ما يواجهه السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى الأخص منهم فئة الشباب. فمعدلات البطالة في لبنان، مثلاً، ارتفعت إلى قرابة ٢٠٪ في حين تُقدَّر معدلات البطالة بين الشباب بـ ٣٤٪، ولا تختلف الأرقام كثيراً عما عليه الحال في الأردن.[3] وكذلك، يُقدَّر أنَّ أعداد العاطلات عن العمل (الإناث) لا تقل عن ضعفي عدد العاطلين من الذكور. وفي الأوضاع التي تعم فيها البطالة العامة، تقع الفئات الأقل قدرة والأضعف من ناحية رأس المال الاجتماعي (مثل اللاجئين الشباب) في مواقف تجعلها أكثر تضرراً.

لكنَّ المشاركين في مجموعات تركيزنا عبَّروا عن شعورهم بأنَّ الشباب كانوا أكثر تعرضاً عند تضافر عدة عوامل معاً بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، البطالة وقالوا إنَّ التفاعل بين تلك العوامل هو ما يُنتِجُ حساً بالانعزال أو الإقصاء، ذلك الشعور كشعور من يقع في الحرمان النسبي أو التهميش الاجتماعي أو الإقصاء السياسي.

ووفقاً للمشاركين في بحثنا، كان الإقصاء السياسي على وجه الخصوص واحداً من العناصر التي أغفلتها الدول والمنظمات الدولية ولم تهتم بها في معرض جهودها لمحاربة التطرف. ومجدداً، لم يكن الإقصاء السياسي مقتصراً على اللاجئين بل ضمَّ أيضاً الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمواطنين أيضاً، لكنَّ اللاجئين شعروا على وجه الخصوص بوطأة التهميش السياسي. وذكر المشاركون عناصر عدّة للإقصاء السياسي، وركّزوا من بينها على الفساد في أجهزة الدولة وبرامج الشباب التي تمنح المزايا لسكان الحضر وللأثرياء وسياسات الشرطة التي تعامل معظم الشباب و/أو اللاجئين على أنهم مصدر للتهديد، وأيضا غياب فضاء ممارسة المعارضة السياسية. فهذه السياسات تذكر خيبة الأمل التي يشعر بها الناس إزاء أجهزة الدولة ومؤسساتها وقد تدفع الشباب نحو استكشاف مسارات أخرى للإدماج أو أماكن أخرى تقبل بهم.

الاستجابات والتوصيات

تتمثل الاستجابة الظاهرية المنطقية لهذه المسألة في المشاركة بالبرامج التنموية لتوفير تدريبات المهارات للشباب اللاجئين من أجل تحفيز قدراتهم على الحصول على الوظيفة. لكنَّ مثل هذه التدخلات قد يُساء توجيهُها لأسباب عدَّة: أولها إنَّ التدخلات التي تسعى لتوفير التدريب في غياب الوظائف قد تزيد الطين بلة لأنها قد تساهم في زيادة السكان المؤهلين زيادة عن الحاجة، وقد تزداد بالنتيجة أعداد المحبطين عندما لا تُترجَم مهاراتهم المكتسبة إلى الواقع العملي عن طريق تأمين العمل لهم. وثانيها أنَّ التدخلات التي تمنح المزايا لجموع اللاجئين دون العمل في الوقت نفسه على تحسين فرص السكان المحليين قد تساهم بالنتيجة في زيادة مستوى التوتر بين المجتمعات عندما يعتقد أبناء المجتمع المضيف أنَّ اللاجئ بات 'يسرق' العمل منه. وثالثاً، هذه التداخلات وحدها لا يمكنها معالجة المشكلات الهيكلية التي لها دور في فقدان الوظائف بما في ذلك الفساد والواسطة ضمن المؤسسات الحكومية والقطاعات الأخرى.

وكما أنَّ هناك كثيراً من العوامل المحركة لتعرض الشباب للتطرف، هناك تدخلات أيضاً تُنفَّذ على مستوى المجتمعات المحلية لمعالجة هذه المسائل بفعالية أكبر. وقد عزمت بعض المنظمات وبعض القادة معهم على مواجهة التطرف العنيف مباشرة وذلك بالعمل أساساً مع المحاربين السابقين والشباب المستخطرين ومبادرات بناء السلام وفض النزاعات، لكنّ معظم تلك التدخلات تواجه التطرف بطريقة غير مباشرة تماماً وذلك عن طريق توفير الحلول لتمكين الشباب وإشراكهم.

وتتضمن أكثر التدخلات الناجعة التي قدمت آثاراً إيجابية التدخلات النفسية-الاجتماعية والترويج للأمل وإيجاد الفرص للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية والمشاركة المدنية. ومثّل قادة المجتمع المحلي بمن فيهم من المعلمين والباحثين الاجتماعيين دوراً محورياً في إنجاح التدخلات التي لاحظناها، وبالمثل كان للعلاقات الشخصية وبناء رابطة بين أفراد مجتمع اللاجئين دور حاسم في منع تجنيد الشباب المستخطرين الذين يستهدفهم المتطرفون.

وبناءً على النتائج التي توصلنا إليها، خلصنا إلى أنَّ البطالة لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطرف بين اللاجئين ولا بين شباب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنَّ منع التطرف العنيف يتطلب إعادة النظر في السياسات الحالية وفقاً لما يلي:

التعليم والتدريب على الوظائف حل لكّنه لا يكفي. فضمان وصول اللاجئين الشباب إلى التعليم من الأمور البديهية والحيوية لتحررهم وتسهيل حركتهم، لكنَّ الطلب الحالي على العمل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفوق بكثير ما هو معروض منه.

ينبغي للتدخلات القائمة على العمل أن تجمع بين التدريب على العمل مع إيجاد فرص العمل للرجال والنساء وللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء. فيجب أن تكون الوظائف أكثر إتاحة للمجموعات المقصاة من خطط التوظيف بمن فيهم المجتمعات الريفية وغير الناطقة بالإنجليزية.

التدخلات الخارجية لا تكفي. على الدول أن تتحدى منظومات الواسطة لتدعيم المؤسسات دون الوطنية ومن ثَمَّ زيادة ثقة المواطنين بها، ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لبرامج الحكومات المحلية بتأسيس آليات قوية لتعزيز الشفافية.

لا بد من توفير مزيد من الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية والباحثين الاجتماعيين لأنهم يقدمون الفرص البديلة لإنماء اللاجئين الشباب من خلال برامج التدريب على المهارات القيادية والتدخلات في مجال الفنون والبرامج الرياضية والمشاركة المدنية التي تناهض جهود التجنيد المتطرف والاستغلال.

خلاصة القول إنَّ الحديث القائم على أساس 'اللاجئون الشباب كخطر' يُجرِّم قبل الأوان الشباب تحت ذريعة الأمن ويزيد من التهميش ويشجع التطرف، بل يحد من حريات النساء التي سوف تقيدها المخاوف الأمنية. ولذلك يجب إعادة تأطير الحديث عن الشباب بما يعالج قضايا الشباب اللاجئين في سياق أوسع يضم التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الشباب عامَّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويجب في الوقت نفسه السعي لتحديد الفرص لتمكين الشباب وتعزيز قدراتهم القيادية في سياقاتهم المحلية والوطنية.

درو ميخائيل
drewmikhael@gmail.com @DrewMikhael31

جولي نورمان j.norman@qub.ac.uk @DrJulieNorman2

زميلا بحث، معهد السيناتور جورج ج ميتشيل للسلم والأمن والعدالة العالميين، جامعة كوينز في بلفاست
www.qub.ac.uk/Research/GRI/mitchell-institute

١. بنيت النتائج على البيانات المأخوذة من مجموعات التَّركيز التي عُقِدَت في لبنان وتونس والأردن في إطار مشروع طاقة للشباب (Power2Youth) أطلقه الاتحاد الأوروبي (www.power2youth.eu), Club de Madrid's media messaging for CVE project (http://bit.ly/ClubMadrid-preventing-extremism)
(الرسائل الإعلامية لنادي مدريد بشأن مشروع مواجهة التطرف العنيف)
ومن بحث منظمة أكشن إيد (ActionAid) حول منظورات شبابية للتماسك المجتمعي (ActionAid's Youth Perspectives on Community Cohesiveness) إضافة إلى بحوث أخرى.
٢. منظمة العمل الدولية
http://bit.ly/ILO-Lebanon
٣. http://bit.ly/WorldBank-Lebanon-20130411

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية

- قراءة كل عدد منفرد على موقع النشرة على الإنترنت بنسق HTML أو PDF: www.fmreview.org/ar
- من خلال الرابط https://podcasts.ox.ac.uk/series (ثم ابحث عن 'forced migration review') للاستماع إلى مدونات النشرة الصوتية (البودكاست).
- طلب نسخة مطبوعة من المجلة كاملة أو من الملخص المرفق معها من خلال الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/print
- أو يمكنك متابعتنا على تويتر أو فسبوك أو التسجيل في خدمة التنبيهات الإلكترونية على الصفحة التالية: www.fmreview.org/ar/request/alerts

تثبيت الهُوِيَّة القانونية للمُهَجَّرين السوريين

مارتن كلاترباك ولاورا كونيال وباولا بارسانتي وتينا جيويس

بعد سبع سنوات من النِّزاع، هناك أثر ضار خطير واقع على كثير من السوريين ويحد من قدرتهم على إثبات هُوِيَّتهم القانونية.

يُنظَرُ إلى الهُوِيَّة القانونية على أنّها حقٌّ أساسي من حقوق الإنسان، فهي التي تسمح لنا السفر والعمل والالتحاق بالمدرسة والزواج وإثبات النسب وتلقّي الرعاية الصحية والاستفادة من الخدمات الحكومية والتصويت في الانتخابات وتثبيت حقوق الميراث وشراء الممتلكات وبيعها، فهي تمس كل مفصل من مفاصل حياتنا. وبينما يسلِّم البعض بأنّ الحق بالهوية القانونية حقٌّ مفروغ منه يُحَصِّله الأفراد من خلال إصدار شهادات الميلاد وبطاقات الهُوِيَّة وجوازات السفر، ليس الأمر بتلك السهولة للسوريين المُهَجّرين. فبعد نحو سبع سنوات من النِّزاع وما ترتّب عليه من تدمير أو إغلاق لمكاتب الأحوال المدنية ومع التعقيدات الملازمة لإصدار الوثائق للاجئين في البلدان المضيفة، يُعَدُّ إثبات الهوية تحدياً رئيسياً يجابِهُه اللاجئون باستمرار.

وعلى الصعيد الدولي، كُرِّس الحق في الهُوِيَّة القانونية في القانون الدولي، إذ يشير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى حق جميع الأفراد بالاعتراف بهم أمام القانون. وتؤكد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على الحق في تسجيل المواليد كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الجنسية. لكنَّ الوضع القانوني والسياسي المعقد داخل سوريا وخارجها يحول دون إعمال تلك الحقوق ويجعل منها تحدياً أمام كثير من الناس.

فحسب ما تشير له الإحصاءات، يُقدَّر مجموع الأطفال اللاجئين السوريين في المنطقة ممن تقل أعمارهم عن أربعة أعوام ٧٠٠ ألف طفل من بينهم ٣٠٠ ألف طفل وُلِدوا في المنفى كلاجئين ولا يمتلك معظمهم شهادات ميلاد. ووفقاً للدراسات الاستقصائية التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين، فإن ٧٠٪ من اللاجئين السوريين لا يمتلكون بطاقات الهُوِيَّة كما أن أكثر من نصف المتزوجين لا يمتلكون أي إثبات على زواجهم.[1] كما لم يتمكن ٩٤٪ من اللاجئين السوريين في لبنان من تلبية الشروط الإدارية الضرورية من أجل إصدار شهادات ميلاد لأطفالهم،[2] وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ ٣٠٪ من الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن لا يملكون شهادات ميلاد. وينطوي على فقدان هذه الوثائق المهمة أثر مباشر في حياة المُهجَّرين اليومية. ومثال ذلك أنّ مقابلات عدة أجريت مع مجموعة من النساء النَّازحات داخلياً في جنوب سوريا أظهرت أنّ أقل من ربعهن يمتلكن شهادات زواج، وعلى الرغم من ذلك تظل شهادة الزواج شرطاً مسبقاً لإصدار شهادة الميلاد. ونتيجة لغياب الوثائق المدنية المهمة، لن يتمكن زهاء مليوني طفل في سن الدراسة من السكان النازحين داخلياً في سوريا من الالتحاق في المدرسة.[3]

الحصول على الوثائق في سوريا

أسفر النِّزاع السوري عن إغلاق وتدمير كثير من مكاتب الأحوال المدنية. ونتيجة لذلك، لم يُوثَّق كثيرٌ من المواليد الجُدُد وواقعات الزواج والطلاق والوفاة في السجلات الرسمية ما يحرم النَّازحين داخلياً من وثائق تثبت تلك الواقعات. وبما أنَّ القيود ليست جميعها محفوظة رقمياً، فذلك يعني أنَّ إتلاف الوثائق الأصلية قد يعني الخسارة الدائمة لهذه المعلومات.

وفي سوريا، يعد دفتر العائلة سجلاً رئيسياً وأساسياً للحصول على الوثائق المدنية الأخرى. لكنَّ ٤٠٪ تقريباً من النَّازحين داخلياً ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية قالو إنّ دفتر العائلة لم يعد بحوزتهم. وحتى الذين حافظوا على دفاتر العائلة، لم يكونوا بمنأى عن المشاكل إذ لم يتمكنوا من إضافة أسماء أطفالهم الذين وُلِدُوا خلال النزاع في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. فمعظم الأطفال المُهَجَّرين داخلياً في الشمال الغربي من سوريا ممن تبلغ أعمارهم خمسة أعوام أو أقل لم يُسجَّلوا في دفتر عائلتهم.

ووفقاً لقانون الأحوال المدنية في سوريا، يصبح الأطفال مؤهلين للحصول على بطاقة الهُوِيَّة الشخصية عندما يبلغون من العمر ١٤ عاماً إذ يُلزَمُ أولو الأمر حينئذ باستخراج بطاقات هوية لهم. إلا أنّ المقابلات التي أجرِيَت في الشمال الغربي من سوريا كشفت عن أنَّ ربع المُهجّرين داخلياً ممن يبلغون ١٤ عاماً أو يزيد لا يملكون هذه الوثيقة وحين يُسألون عن السبب تكون الإجابة الرئيسية هي إغلاق مكاتب الأحوال المدنية.

وثمة مسألة أخرى تبعث على القلق، ففي ظل غياب مكاتب الأحوال المدنية، تتشارك مجموعة من الجهات الرسمية وتلك القائمة بحكم الأمر الواقع في توفير الوثائق المدنية للنازحين

داخلياً إذ يكاد يكون من المستحيل الحصول على الوثائق المدنية الرسمية في المناطق السورية التي لا تخضع للسلطات الحكومية. وبدلاً من اللجوء لمكاتب الأحوال المدنية، يُضطَّر النازحون داخلياً للحصول على الوثائق المدنية من خلال المحاكم الشرعية والمجالس المحلية وسلطات الأمر الواقع والجهات الفاعلة المسلحة. وبهذا، تكون مختلف الوثائق متاحة للنازحين داخلياً إلا أن هناك أسئلة وشكوكاً تتعلق بصحتها القانونية والاعتراف بها.

الحصول على الوثائق المدنية في البلدان المُضيفَة

يقضي القانون السوري بأن الأطفال الذين وُلدوا خارج الأراضي السورية يتبعون قوانين الأحوال الشخصيةَ للبلد الذي يقيمون فيه، أي يجب على والديهم أن يحصلوا على شهادة الميلاد من السلطات الوطنية للبلد الذي وُلدَ فيه الطفل ومن ثَمّ يتعين عليهم أن يسجلوا ولادته في أقرب سفارة أو قنصلية سورية في مدة أقصاها ٩٠ يوماً من تاريخ الميلاد. غير إنَّ عوامل عدة تؤثر في قدرة اللاجئين السورين على حماية هُوِيَّتِهم القانونية.

فمن المشاكل الرئيسية التي تحول دون إتمام عملية تسجيل المواليد نقص الوثائق المطلوبة نتيجة لضياعها أو مصادرتها أو تلفها. (يعد تسجيل واقعة الزواج شرطاً أساسياً لتسجيل المواليد في البلدان المضيفة كما تعد شهادة الزواج مهمة لإثبات هوية الأب القانوني للطفل.) وثمة مشاكل أخرى كعدم إلمام اللاجئين بشروط عملية التسجيل المدني في البلدان المضيفة ومن ضمنها الشروط الزمنية الصارمة للتسجيل، عدا عن أنَّ معظم اللاجئين لا يرغبون بالتواصل مع سفارتهم خوفاً من تبعات ذلك. وأحياناً، تحول التكاليف الباهظة والحواجز اللغوية دون الوصول إلى إجراءات التسجيل المدني كما في تركيا. وغالباً ما تشترط الدولة المضيفة تقديم إثبات بالإقامة القانونية قبل السماح بإصدار شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق. وأخيراً، بعض الدول ومنها الأردن تُصادِرُ من اللاجئين بعض الوثائق المهمة كبطاقات الإقامة وشهادات طلب اللجوء وذلك عند عودتهم إلى سوريا تاركةً اللاجئين بلا وثائق تساعدهم على إثبات هويتهم داخل الأراضي السورية.

وللتغلب على هذه العقبات، غالباً ما يستعين اللاجئون بآليات تكيف قد تضعهم في مواجهة خطر أكبر كالعودة إلى سوريا من أجل الحصول على الوثائق أو شراء الوثائق المزورة. فعلى الصعيد الإقليمي، تشير المقابلات التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين مع الأسر المعيشية اللاجئة إلى أن ١٧٪ من تلك الأُسَر أُجبِرَت على الحصول على وثائق مزورة. وفي الواقع، تعرض مثل هذه الآليات اللاجئين إلى مخاطر جديدة تتعلق بالحماية كالاعتقال والاحتجاز والاستغلال.

لكنَّ السلطات المضيفة اتخذت بعض التدابير الإيجابية بجهود من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ففي الأردن، أصبح من الممكن الآن للأطفال السوريين الذين وُلِدُوا في سوريا ولا يملكون إثبات ميلاد أن يستخدموا شهادة طلب اللجوء الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الحصول على تصريح إقامة أردني. كما قدمت لبنان تنازلات محدودة للاجئين السوريين تتعلق بالتكلفة السنوية لتمديد فترة الإقامة القانونية. أما في تركيا، فلم تعد شهادة الزواج ضرورية للحصول على شهادة ميلاد للأطفال السوريين المولودين في تركيا.[٤] وعلى الرغم من ذلك، يمكن للبلدان المضيفة أن تقدم جهوداً أكبر لحماية حق اللاجئين في الحصول على هُوِيَّة قانونية.

نحو إيجاد الحلول

ينبغي للحلول أن تبدأ بالاعتراف بالأهمية الأساسية للحق في الهُوِيَّة القانونية، ومن ثَمَّ تستمر من خلال فهم الأسباب التي تحول دون حصول اللاجئين والمُهَجَّرين على مثل هذه الوثائق، لتصل في النهاية إلى خطوات وتدابير عملية تساعد الأفراد

أم هذا الطفل تسعى منذ عشرة أشهر للحصول على شهادة ولادة لطفلها بعد أن أصبحت لاجئة في مخيم الزعتري لتؤمن له هوية قانونية (أُتلِفَت أوراقها العائلية الثبوتية نتيجة ضربة صاروخية دمرت بيتها في سوريا).

في الحصول على الوثائق المهمة مع الامتثال الكامل للحماية المكفولة بموجب القانون الدولي.

وسيكون من الضروري على طول الطريق إعادة النظر في القوانين والمعايير التي تنظم عملية إصدار الوثائق المدنية في كل من سوريا والبلدان المضيفة، وينبغي النظر في التحديات العملية التي يواجهها الأشخاص الذين وُلدوا خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما يجب أن يكون هناك قبولاً بضرورة ملائمة الإجراءات القائمة من أجل تسهيل تسجيل الأعداد الكبيرة من العائدين المحتملين بطريقة عادلة وسريعة وفعّالة دون الإخلال بأي من الأسباب التي قد تجعل المُهَجَّرين السوريين غير قادرين على التسجيل وفقاً للإجراءات المناسبة.

كما ستؤدي هيئات الأمم المتحدة لا سيما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين دوراً مهماً نظراً لخبرتها العالمية في إصدار وثائق تسجيل اللاجئين. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تمثل دوراً بنّاءً في تقديم المشورة للأشخاص المُهَجَّرين فيما يتعلق بإجراءات التسجيل الرسمية ومساعدتهم في الحصول على الوثائق المهمة كما يمكنها أن تقدم المشورة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالعقبات الرئيسية الماثلة أمامهم مع تقديم التوصيات بشأن السياسة العامة لسد الثغرات. وستشتمل الخطوات العملية في سبيل الإعمال الكامل للحق في الهوية القانونية على ما يلي:

- استعادة النُظُم الوطنية للتسجيل المدني لتسهيل إصدار وثائق الهوية القانونية بسرعة وبأسعار معقولة للمُهَجَّرين داخلياً، وينبغي لهذه النظم أن تضع في الاعتبار الأسباب التي جعلت النَّازحين داخلياً عاجزين عن الحصول على مثل هذه الوثائق.
- اعتراف كل من أطراف النزاع والمجتمع الدولي بالقيمة العملية للوثائق الصادرة في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة بالنسبة للمستفيدين منها، تزامناً مع تبديل تلك الوثائق بأخرى حكومية وإخضاع الوثائق غير الحكومية للفحص والتدقيق.
- إنشاء نُظُم للمُهَجَّرين السوريين لاستبدال الوثائق المزيفة بأخرى رسمية وتصحيح المعلومات الخاطئة فيها، ووضعها رهناً للتحقق بدون غرامات أو إجراءات عقابية.
- يجب على الحكومات المضيفة بدعم من الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أ) حصول جميع اللاجئين في البلدان المضيفة على وثائق هوية قانونية مناسبة والتأكد من زوال العقبات التي تحول دون ذلك و ب) إمكانية احتفاظ اللاجئين العابرين للحدود الدولية بالوثائق الصادرة في البلدان المضيفة (بما يشمل تصاريح الإقامة) التي تساعدهم على إثبات هويتهم لا سيما حين لا تتوفر لديهم وثائق أخرى.

لكنَّ الخطر الذي قد يظهر على الأمد البعيد هو ما يترتب على انتهاء مدة الوثائق أو عدم اكتمالها، فذلك سيكون عقبة أمام العودة أو تطبيق أي من الحلول المستدامة الأخرى. ولذلك، لا بد من تضافر الجهود وتنسيقها بين أصحاب المصالح فمن شأنها أن تساعد على تسهيل توسيع نطاق إثبات الهوية القانونية لعدّة آلاف من المُهَجَّرين السوريين مما يتيح لهم الحصول على حقوقهم الأساسية واستحقاقاتهم ويساعد السلطات السورية والمضيفة على رفع مستويات الحماية.

مارتن كلاترباك *martin.clutterbuck@nrc.no*
مستشار إقليمي في مجال المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط *www.nrc.no*

لاورا كونيال *laura.cunial@nrc.no*
متخصصة في برنامج تقديم المعلومات والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين-سوريا

باولا بارسانتي *paola.barsanti@nrc.no*
متخصصة في برنامج تقديم المعلومات والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين-الأردن

تينا جيويس *tina.gewis@nrc.no*
متخصصة في برنامج تقديم المعلومات والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين-لبنان

١. المجلس النرويجي للاجئين (2017)، النزوح والسكن والأرض والملكية والحصول على الوثائق المدنية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية
http://bit.ly/NRC-HCR-HLP-Syria-2017-ar
والمجلس النرويجي للاجئين (2017)، النزوح وحقوق السكن والأرض والملكية، والحصول على الوثائق المدنية في جنوب الجمهورية العربية السورية.
http://bit.ly/NRC-HCR-HLP-southSyria-ar

٢. المجلس النرويجي للاجئين (2017)، حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية: الآثار المترتبة على العودة.
http://bit.ly/NRC-Syrian-ID-2017briefing-ar

٣. للاطلاع على مزيد من النقاشات حول فقدان الوثائق ومخاطر انعدام الجنسية، انظر www.fmreview.org/ar/statelessness

٤. Refugees International (2015) *Birth Registration in Turkey: protecting the future for Syrian children*
(شهادات الولادة في تركيا: حماية المستقبل للأطفال السوريين)
http://bit.ly/RI-Turkey-birth-2015

متى تكون العودة طوعية؟ ظروف اللجوء في لبنان.

آمي كيث ونور شوَّاف

يجب ألا يكون قرار اللاجئ السوري في لبنان بالعودة إلى سوريا ناتجاً عن تدهور أوضاعه وما يصاحب ذلك من ضغوطات جسدية واجتماعية ومادية تجعل قرار العودة أمراً مفروضاً لا خياراً.

يعيش ما يُقدَّر عددهم بـ ١,٥ مليون لاجئ سوري في لبنان، بمن فيهم ما لا يزيد عن مليون شخص مُسَجَّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يضاف إليهم أعداد كثيرة أخرى من غير المسجلين حاليّاً. ووفق دراسة أجرتها منظمة أوكسفام (Oxfam) في عام ٢٠١٧، لم يشعر سوى ٢١٪ من اللاجئين السوريين المشاركين في الاستبيان بأنَّهم عثروا على السلامة الكاملة في لبنان، واشترك الرجال والنساء منهم بوصف مخاوفهم اليومية والتحدث عن استمرار قلقهم.[١]

وأشاروا أيضاً إلى أنَّهم في بداية الأزمة كانوا يشعرون بأمان أكثر، وأنَّ معاملتهم في لبنان كانت أفضل مما هي عليه الآن. وفي عام ٢٠١٧ أدت عدة عوامل إلى زعزعة إحساس اللاجئين بالأمان، منها: استحداث الدولة اللبنانية إجراءات تنظيمية جديدة جعلت عملية الحصول على إقامة صالحة أصعب في وجه اللاجئين السوريين، وتفاقم ظاهرة الاستغلال، وتزايد التوترات التي ظهرت بينهم وبين المجتمع المضيف والسلطات المحلية، وتكرار حملات الاعتقال العنيفة على تجمعات اللاجئين، إضافة إلى التهديدات بالترحيل والتسفير والإعادة القسرية. ورغم كل ذلك، ورغم أنَّ الغالبية العظمى من المستجيبين في الدراسة لا نيَّة لديهم بالبقاء في لبنان بعد انتهاء النزاع في سوريا، فهم لا يشعرون أنَّ الظروف الراهنة في سوريا تسمح لهم بالعودة الآمنة إلى ديارهم.

وعند الحديث عن أي عودة للاجئين، لا بد من التركيز على "الطَّوعِيَّة" التي تتجسد في تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية والذي تنص عليه اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والقانون العرفي الدولي. ووفقاً لدليل العودة الطوعية الذي نشرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "يجب النظر في مبدأ 'الطوعية' على ضوء الظروف السائدة في البلد الأصلي (التي يُبنَى عليها القرار المستنير) والوضع في بلد اللجوء (السماح بحرية الاختيار)"[٢] ومن جهة أخرى، لكي تكون العودة طوعية، يجب ألا تتأثر قرارات العودة 'بعوامل الطرد' المتمثلة بما فيها الضغوط الجسدية والنفسية والمادية.

لكنَّ كثيراً من اللاجئين السوريين في لبنان يقولون إنَّ هناك مجموعة من عوامل الطرد التي تؤثر في سلامتهم وقدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرارهم إلى العودة قبل أوانها، دون أن تكون تلك العودة مستدامة، ودون أن تكون مبنية على قرار حقيقي يتخذه اللاجئ بهذا الشأن، وبذلك لا تكون العودة قائمة على حرية الإرادة والاختيار. وبما أنَّ الأزمة في سوريا مستمرة، بل تشهد تصعيداً في بعض مناطقها، فذلك يعني أنَّ أي عودة سابقة لأوانها قد تُعرِّض اللاجئين إلى التأثر بالنزاع والتعرض للاعتقال والتعذيب والاختطاف وغيرها إضافة إلى تكرار تهجيرهم.

الصفة القانونية وتلبية الحاجات الضرورية

هناك بعض الأسس التي يبنى عليها القول الفصل بما إذا كان قرار اللاجئ بالعودة جاء بطوع إرادته أم لا، وأهمها الوضع القانوني للاجئ. ففي لبنان، يفتقر ما تقدر نسبتهم بـ ٨٠٪ من اللاجئين السوريين إلى الوضع القانوني فهم لا يحملون وثائق الإقامة الصالحة التي تصدرها الحكومة اللبنانية، علماً أنَّ عدم حَمْلِ وثائق الإقامة الصالحة تُعدُّ جناية في لبنان، وأي لاجئ يفتقر إلى هذه الوثائق يصبح معرضاً لخطر الاعتقال والاحتجاز. وبما أنَّ نقاط التفتيش منتشرة في جميع أنحاء البلاد، اضطر كثير من اللاجئين إلى فرض القيود الذاتية القهرية على تحركاتهم وتنقلاتهم لخفض احتمالات تعرضهم للاعتقال، وبمحدودية حركتهم، تنخفض قدرتهم على البحث عن العمل. أمَّا اللاجئون القادرون على العثور على العمل، فيؤدي افتقارهم إلى الوضع القانوني إلى جعلهم أكثر عرضة للاستغلال المالي بسبب إمكانية الإبلاغ عنهم للسلطات لأي سبب كان. وبانخفاض الدخل، يصعب عليهم كثيراً تلبية حاجاتهم الأساسية بما في ذلك حاجات المأوى، وهكذا تزداد حاجة العائلات للاقتراض من أجل البقاء على قيد الحياة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل ينشأ عن قيود الحركة ومخاوف من الاعتقال مصاعب جمّة أمام الوصول إلى الخدمات الرئيسية والمُساعِدَة، كالخدمات الصحية والتعليم.

وبالإضافة إلى الغذاء والملبس واللوازم الصحية وغيرها من الحاجات المنزلية الأساسية، هناك أجور السكن (حتى بالنسبة لمن يعيش في الخيم)، بمعدل يقارب ١٨٩ دولاراً في الشهر وهو مبلغ كبير للاجئين وله تعزى المخاوف من إمكانية إخلائهم من البيوت إذا ما عجزوا عن دفع الإيجار الشهري. وتزداد تخوفات اللاجئين إزاء الرعاية الصحية فهي مصدر رئيسي للتكاليف أيضاً، لأنَّ التأمين الصحي الذي تُقدِّمه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يُغطي إلا ٧٥٪ من التكاليف (ولا تغطي إلا إجراءات الحفاظ

على الحياة للحالات الحرجة والتوليد) وحتى المساعدات الإنسانية النقدية التي يفترض بها التخفيف من الأعباء المالية لا هي كافية ولا تُتاحُ أصلاً لكل أسر اللاجئين، ولذلك السبب، يعيش أكثر من ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان في الفقر، وتصل معدلات الديون على العائلات إلى ٨٥٧ دولاراً أمريكياً.

سبل الحصول على الإقامة

في شهر يناير/كانون الأول ٢٠١٥ استحدثت الحكومة إجراءات خاصة بالإقامة حددت مسارين أساسيين لحصول السوريين على وثائق الإقامة، وهما التقدم على أساس شهادة تسجيل صالحة صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (إذا ما كان لديهم هذه الشهادة)، أو الحصول على تعهد بالمسؤولية (الكفالة) من مواطن لبناني. وفي أول الأمر، اشترطت هذه الإجراءات على اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعهد بعدم العمل في لبنان، ومع أنَّ هذا البند أزيل في منتصف عام ٢٠١٦، ما زال تطبيق هذه الإجراءات يعني في الواقع العملي أنَّ العائق ما زال قائماً. ويصبح اللاجئون، وعلى الأخص منهم الذكور في الفئة العمرية ١٨-٦٠ عاماً، محل شبهة بأنَّهم يعملون وهذا ما يصد السلطات عن منحهم لتصريحات الإقامة على أساس شهادة تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل تخبرهم أن عليهم البحث عن كفيل. وحتى اللاجئين الذين حصلوا بالفعل على تصريح الإقامة من خلال نظام الكفالة، كأولئك الذين حصلوا عليها عندما كان شرط التعهد بعدم العمل سارياً، فلا يمكنهم الحصول على الإقامة على أساس شهادة تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى بعد أن يسحب الكفيل كفالته عنهم. وبالنتيجة، تصبح الكفالة المسار الوحيد 'بفعل الأمر الواقع' الذي على هؤلاء اللاجئين الذين بحاجة إلى عمل اتباعه للحصول على الإقامة. ومع ذلك، أشار اللاجئون المكفولون إلى أنَّ هذا النظام تسبب لهم بالاضطرار إلى القبول بظروف العمل الاستغلالية من أجل الحفاظ على كفالتهم (ومن أجل الحفاظ على صفتهم القانونية). ومن أمثلة هذه الظروف الاستغلالية، ذكر اللاجئون اضطرارهم للعمل المجاني ودفع أموال إضافية تتراوح بين مائة إلى ألف دولار.[٢] وأشار اللاجئون الذين خضعوا للمقابلة من شمال لبنان، وسهل البقاع في عام ٢٠١٧ إلى أنَّ اللاجئين السوريين لو أتيح لهم الحق في الحصول على تصاريح الإقامة دون شرط الكفيل، بغض النظر عما إذا كانوا مسجلين لدى المفوضية أم لا وبغض النظر عن طريقة إعالتهم لأنفسهم، لكان ذلك أهم العوامل التي سوف تمكنهم من الشعور بالأمان والعيش بكرامة خلال إقامتهم في لبنان.

وعلى أي حال، يرى معظم اللاجئين السوريين أنَّه من المبكر جدّاً النظر في خيار العودة إلى سوريا، فعدا عن أنَّهم علقوا عودتهم

أوكسفام/ياسمين شواف

سهل البقاع، لبنان.

على انتهاء النِّزاع في سوريا وعودة السلامة والأمان للبلاد، فقد تحدثوا عن ضرورة تقديم ضمانات بعدم تعريضهم للعمليات الانتقامية والاعتقال والاحتجاز. ومع ذلك، يواجه اللاجئون 'عوامل طرد' جسدية ونفسية ومادية حقيقية وجسيمة. ولضمان وصول اللاجئين في المستقبل إلى قرارات عودة مبنية على حرية الإرادة الحقيقية لا بُدَّ للمجتمع الدولي، والحكومة اللبنانية من أن تضمن قدرة جميع اللاجئين من سوريا على سهولة الوصول إلى شكل من أشكال الصفات القانونية التي تمنحهم الحقوق الأساسية وتسمح لهم بإعالة أنفسهم دون طلب الكفالة من أحد.

آمي كيث *amylkeith@gmail.com*

نور شوَّاف *NShawaf@oxfam.org.uk*

أوكسفام لبنان
www.oxfam.org/en/countries/lebanon

١. Shawaf N and El Asmar F (2017) '*We're Not There Yet…*' *Voices of Refugees from Syria in Lebanon*, Oxfam http://oxf.am/ZaoC ('نحن لم نصل إلى هناك بعد...' أصوات اللاجئين من سوريا في لبنان)

٢. UNHCR (1996) *Voluntary Repatriation: International Protection Handbook*, p10 http://bit.ly/UNHCR-VolRepatHandbook-1996 (دليل العودة الطوعية: الحماية الدولية)

٣. الأدلة من رصد الحماية الذي نفَّذته أوكسفام في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب 2017.

موازنة الحقوق بين النَّازحين والعائدين والباقين: دروس من العراق

ناديا صِدِّيقي

يُنظَر إلى عودة بعض من ٣,١ مليون شخص من النَّازحين داخلياً في العراق إلى أماكنهم الأصلية على أنَّها مؤشر للنجاح في أعقاب الحرب الأهلية التي دارت مؤخراً. ومع ذلك، فالوضع معقد بسبب بعض المسائل الحرجة التي تتعلق بخفض الحقوق المتنافسة وحاجات الحماية.

تسلط الإرشادات التوجيهية للحلول المستدامة للتَّهجير الضوء على ضرورة حماية حقوق النَّازحين داخلياً أينما كانوا، ومن هذه الحقوق حق العودة إلى أماكنهم الأصلية الذي يستند إلى الخيار الطوعي المبني على قرار مدروس إلى جانب توفير السلامة والكرامة. ومع أهمية هذا التأطير، كثيراً ما يغفل حقوق الذين عادوا بالفعل وحاجاتهم و/أو الذين ما زالوا في نزوحهم خاصةً إذا ما كانت العودة الخيار الوحيد لمشكلة النُّزوح.

وهذا هو الوضع في العراق، فقد منحت الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيون الدوليون الأولوية لهذا التأطير باعتباره مفتاح النجاح في أعقاب النِّزاع الذي نشب بين الحكومة العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية، وقد يغفل هذا التأطير حقيقة أنَّ العودة عملية مستمرة قد تستغرق سنوات إن لم يكن عقوداً لتكتمل، مثلها في ذلك مثل أي حل آخر من الحلول المستدامة. وأخيراً، قد يغفل هذا التأطير أيضاً عن استحالة العودة في بيئات ما بعد النّزاع إلى الحالة السابقة من الناحية العملية، كما لا يمكن اعتباره حلاً حسب المنظور الحقوقي لأنَّ السياق ربما كان غير عادلٍ قبل النِّزاع وربما ساهم بالفعل في أول تهجير قسري.

ولا يوجد على ذلك دليل أوضح من المجتمعات الموجودة في النصف الشمالي من محافظة نينوى في العراق، إذ تسود العشائرية على هيكلها الاجتماعي، وقد عانت المحافظة من قبل كثيراً من النُّزوح القسري، وضعف البنية التحتية، وقصور في توفير الخدمات العامة وإهمال عام من ناحية التنمية. وتضم نينوى المناطق الريفية متعددة الأعراق التي أصبحت ضمن المناطق المتنازع عليها بين السلطات الاتحادية والكردية، وتحيط بمدينة الموصل الواقعة شمال نينوى وهي من أكثر المناطق تعرضاً لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٠١٤، بل ازدادت سوءاً في بعض الأحيان بتصارع مناطق مجاورة وقرى بأكملها، وكان وصول قوات تنظيم الدولة الإسلامية وإجلاؤها في عام ٢٠١٥ سبباً في ظهور موجات جديدة من النُّزوح والعودة، وما زالت التوترات والانقسامات قائمة بين كل من المجموعات التي أقامت أو نزحت لفترة قصيرة وبين العائدين من جهة، وبين هذه الفئات السكانية والفئات التي ما زالت نازحة من جهة أخرى.

وفي الوقت الذي بدأت حركات العودة إلى المنطقة شيئاً فشيئاً، كانت النِّزاعات التي تنشب بين السلطات العراقية والكردية وعدم وجود سياسة رسمية للحلول المستدامة التي تتجاوز مجرد التركيز على العودة سبباً في جعل هذه المجتمعات في مأزق إزاء تحديد من يستطيع العودة ومن لا يستطيع ذلك، ويثير العمل الميداني الذي أُجريَ في عام ٢٠١٧ المخاوف الرئيسية التي ينبغي للسلطات العراقية وأصحاب المصلحة المعنيين الدوليين التصدي لها إذا استمروا في انتهاج سياسة التي ترتكز إلى العودة.

حركات العودة في غياب الاستراتيجية

هناك معايير دولية تخص حماية حقوق النَّازحين داخلياً، لكنَّه من المهم أيضاً الانتباه إلى أنَّ النَّازحين داخلياً الذين عادوا بالفعل قد تكون لديهم همومهم الخاصة بالحماية أيضاً، وقد تكون لديهم تظلمات ضد أناس لم يعودوا بعد، وهذا ما حدث في شمال نينوى وفي معظم مناطق العراق التي تأثرت بالنِّزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية، فكانت كثير من الجماعات تطلق وسماً جماعياً للأشخاص الذين ما زالوا نازحين على أنَّ عدم عودتهم تعني أنهم مرتبطون بالجماعة المسلحة. وبالفعل، ارتكب العائدون وقوات الأمن التي أخرجت الجماعة المسلحة أعمالاً انتقامية ضد كل من نُظِرَ إليه على أنَّه مرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية (وضد ممتلكاتهم)، وعند اعتماد سياسة تضع أولوياتها على حركات العودة دون أن تلقي بالاً للتظلمات التي يدعيها الأشخاص الذين ما زالوا نازحين، بغض النظر عن صحة ادعاءاتهم، ضد من يُفتَرَض أن يستقبلوهم بالترحاب، فهذا يعني أنّ الباب مفتوح لبدء نزاع جديد، خاصة في جو الغموض الذي يحيط بعملية العودة كلها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي عمليات العودة بهذه الطريقة إلى تفاقم المطالبات التنافسية بخصوص حقوق الأرض ما لم تُتَّخذ خطوات مهمة لضمان التحكيم أو استعادة الحالة السابقة للأوضاع بطريقة مناسبة، أو التعويض.

"أحد أهم الأمور لتحقيق السلام هنا أن تمنع الحكومة عودة العرب والعيش مرة أخرى في مناطقنا لأنَّهم السبب الرئيسي وراء وصول قوات تنظيم الدولة الإسلامية إلى هذه المناطق؛ لقد خانونا." (نازح يزيدي)

بيوت تعرضت لأضرار جسيمة في حي الرسالة غربي الموصل، العراق.

"إذا لم يرغب الآخرون في عودتنا، فعلى الحكومة حينئذٍ الفصل في هذا الأمر وتقرير مصيرنا، فنحن نريد العودة." (نازح عربي سُنّي)

وأخيراً، من الجدير بالملاحظة أنَّه حتى في المناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري وتكون السيادة الرسمية للقانون ثانوية مقارنةً بالتحكيم العشائري، فإن الانقسامات في النسيج الاجتماعي كبيرة جداً لدرجة لا تستطيع القيادة العشائرية معالجتها، ويمكن للدعوة إلى إشراك الحكومة الاتحادية والقضاء أن تمهد الطريق أمام مزيد من التعاون والتنسيق بين العشائر ومن ثم التخلص من النظم القانونية الموازية شيئاً فشيئاً.

"ينبغي للحكومة إيجاد حلول لهذه المشكلات بمساعدة زعماء القبائل وفئة المثقفين، لماذا الحكومة؟ لأنَّ الحكومة لديها آليات لحل المشكلات أكثر من الأشخاص العاديين... يجب أن تسود الثقة بين الناس." (أحد العائدين اليزيديين)

وينبغي للحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة المعنيين إعطاء الأولوية لتطوير خطة عملية لعمليات العودة بعيداً عن التدابير الاعتباطية المتغيرة والمخصصة لهذا الغرض، فكيفية عودة الناس لا تقل أهمية عن عودتهم أو عدم عودتهم.

التوصيات

ينبغي أن ترتكز استراتيجية العودة على فهم جميع حاجات الضحايا للتصدي للمعاناة (السابقة والحالية) مع الانتباه إلى جميع مرتكبي الانتهاكات، وتسعى العشائر والمجتمعات المحلية إلى إحداث تدخلات رسمية للمساعدة في حل المسائل المتعلقة بالعودة، وتُعدُّ هذه المساعي فرصة للربط بين العمليات العشائرية والرسمية، وفي حين أنَّ اعتزام العراق والولايات المتحدة في قرارهما الأخير على وضع آليات للمساءلة بشأن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية يُعدُّ بداية مهمة لكنَّه من الجدير بالملاحظة أنَّ تنظيم الدولة الإسلامية ليس المرتكب الوحيد لجميع الانتهاكات في هذا السياق وأنَّ التظلمات واسعة النطاق، ومن الضروري أيضاً إدراك عدم كفاية إجراءات العدالة الجنائية وأنَّه يجب أيضاً انتهاج مقاربات أخرى مثل جبر الضرر، وتقصي الحقائق، وإصلاح المؤسسات.

كما ينبغي أن تتسم العملية التي من خلالها يخضع الأشخاص المزمع عودتهم للفحص والتمحيص بالشفافية والوضوح حتى يتسنى للمجتمعات فهم المعايير المتبعة من جميع جوانبها وذلك لتمكين النَّازحين داخلياً من العودة.

ويتصل بذلك أيضاً المعايير الواضحة بشأن الانتماء أو الانتساب إلى تنظيم الدولة الإسلامية والعقوبات التي ستصدر بحق من ينتمي إليها وفقاً لدرجة الانتماء، إذ ينبغي أن تكون هذه المعايير واضحة وأن تتشاركها المجتمعات، وسوف يساعد ذلك في تحريك المجتمعات بعيداً عن وسم الناس بصفات معينة أو إصدار عقوباتها على العائدين.

وأخيراً، فالأمر المهم الذي ينبغي تحقيقه هو العمل على توسعة نطاق برامج التماسك الاجتماعي وبناء السلام التي تحدث حاليا في المجتمعات التي عادت بالفعل لتشتمل على الأشخاص الذين ما زالوا نازحين قبل حدوث أي عمليات عودة أخرى، كل هذا من أجل إعداد المجموعتين كلتيهما للعيش معاً مرة أخرى، وللمساعدة في صياغة العمليات التي من شأنها تخفيف حدة النِّزاع والتوتر، ومعالجة التظلمات الحالية والسابقة.

ناديا صِدِّيقي *nadia@social-inquiry.org*
باحثة، الاستقصاء الاجتماعي (Social Inquiry)
https://social-inquiry.org @inquiry_org

التعويض فيما يخص الممتلكات في سوريا ما بعد النّزاع

مارتن كلاترباك

لا شك في أنَّ التعويض عن الممتلكات يمثل جزءاً من أساس أي اتفاق بعد النزاع، لكنَّ هذه العملية في سوريا ستكون معقدة للغاية، ولا بد من الامتثال لمبادئ بينيرو للأمم المتحدة في هذا الصدد.

بغض النظر عما ستؤول إليه الأمور في سوريا ما بعد النّزاع، ستكون هناك تحديات هائلة أمام تثبيت حقوق الممتلكات هناك، فقد تسببت العوامل المحركة للنِّزاع إضافة إلى التَّهجير الهائل لما يقارب نصف عدد سكان سوريا في انتقال السوريين للبحث عن ملاذ آمن لهم في أي مكان آخر يستطيعون إيجاده. ومع أنَّ التعويض عن الممتلكات فيما بعد النِّزاع حق مكتسب ومعترف به في القانون الدولي، يعم الغموض طريقة التعامل مع الممتلكات في سوريا ذلك أنَّ قليلاً من السوريين يعرفون ما إذا كانوا سيستعيدون حقوق ملكيتهم ومتى ذلك.

ولا ينبغي لعمليات استعادة الملكية والتعويضات المتعلقة بها أن تقتصر على النظام القانوني والجماعي المعقد الذي ينظم حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا، بل يجب أن تتعامل مع النطاق الهائل للأضرار والدمار والتهجير، وسينطوي على التعويض عن الممتلكات مصاعب أكبر نتيجة ضياع سجلات الممتلكات أو تعرضها للتلف بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المهجَّرين الذين كانوا يعيشون في المستوطنات غير الرسمية قبل بدء النِّزاع. وسوف تعاني النساء من تحديات إضافية خاصة عند المطالبة بحقوقهن بالممتلكات والميراث.

صورة معقدة

يرسم البحث الذي أجري مع النَّازحين داخلياً واللاجئين خارج سوريا صورة مليئة بالتحدي تتمثل في ضياع سندات التمليك وعدم وضوح ملكية العقارات وعمليات البيع والشراء غير الرسمية والقسرية إضافة إلى حلول المساكن المؤقتة.[١] وفي دراسة استقصائية أجريت في سوريا على ٤٠٠٦ مجتمعات لغايات تقرير اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨،[٢] قالت ٢٢٨٠ مجتمعاً (أي ٥٧٪) إنَّ لديها تخوفات إزاء حقوق السكن والأرض والملكية. إذ فقدت ٧٥٪ من هذه المجتمعات سندات التمليك ودخلت في نزاع على الملكية. وتضمنت التحديات الأخرى دمار البيوت وعمليات البيع والشراء غير القانونية وغير الموثقة للسكن والأرض والملكية والتنازع بشأنها إضافة إلى إشغال الآخرين لها من غير وجه حق ووجود مخلفات الحرب المتفجرة فيها. وانتشرت مثل هذه المشكلات على وجه الخصوص في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة حيث يستحيل أو يصعب تسجيل معاملات العقارات والوصول إلى مكاتب التسجيل العقاري.

ولا بد من فهم كيفية إدارة حقوق السكن والأرض والملكية قبل النِّزاع لأنّ ذلك الفهم سيقع في صلب التخطيط لعمليات التعويض فيما يخص الممتلكات المستقبلية. فقانون العقارات السوري يتأثر تأثراً كبيراً بالنظام العثماني لإدارة الأراضي ويراعي كثيراً من حقوق استخدام الأراضي غير الرسمية التي تختلف من منطقة لأخرى في البلاد وتقوم على أساس الممارسات التاريخية. أما نظام حيازة العقارات فهو قائم على عدد من المنظومات القانونية التشريعية والعرفية والشرعية الإسلامية وغير الرسمية. وتشير البيانات الحكومية أيضاً إلى أنَّ ما تصل نسبته ٥٠٪ من الأراضي في سوريا لم تُسجَّل رسمياً قبل بدء النزاع. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، عاش قبل النزاع ما يزيد على نصف عدد السكان البالغ عددهم الإجمالي ٢٢,٥ مليون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وكان قرابة ثلث السكان الحضريين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. وفي تلك المستوطنات غير الرسمية، كانت الأوراق البديلة كعقود البيع والصكوك العدلية ومستندات المنافع تُستَخدَم من أجل إثبات الملكية في غياب سند التمليك (الطابو).

ثم ساءت الأوضاع أكثر بعد نشوب النزاع، وتشير اللمحة العامة عن احتياجات الحماية لعموم سوريا لعام ٢٠١٨[٣] إلى أنّ ٦٠٪ من المجتمعات الخاضعة للتقييم قد ذكرت أنَّ عقاراتها احتلها الآخرون دون وجه حق مشروع. وتبع ذلك أعمال النهب والسلب للممتلكات الخاصة حسبما أشار إليه ٥٦٪ من المجتمعات. وقال غالبية اللاجئين الذين خضعوا للمقابلات في دراستنا الاستقصائية إلى أنَّهم فقدوا جميع سندات التمليك خاصة لأنها أتلفت أو فقدت أو خلفوها وراءهم أو صودرت منهم. أما الذين يحظون بمستندات التمليك فقال أكثر من نصفهم إنَّ سندات التمليك (الطابو) لم تكن صادرة باسمهم لكنها كانت صادرة بأسماء أقاربهم الأكبر سناً من الذكور.[٤] وحتى لمن حظي بالمستندات الرسمية التي تثبت حقوقه في الملكية، فكان الواقع يفرض تحديات معقدة لأنَّ ملكية العقارات غالباً ما كانت مشتركة بين أفراد الأسرة فكان الناس معتادون في سوريا على استخدام

المستندات البديلة. وهناك مزيد من التعقيدات التي تحدث في تفسير قوانين السكن والأرض والملكية في سوريا. ومن التعقيدات الأخرى أنّه من غير المرجح أبداً أن تحظى النساء بمستندات الملكية بأسمائهن خاصة في المناطق الريفية في سوريا يضاف إلى ذلك تزوير سندات التمليك خاصة في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الحكومة. وبينما تعمل المحاكم الشرعية على حل بعض مشكلات السكن والأرض والملكية في سوريا، لا تحظى المحاكم الواقعة في المناطقة الخاضعة للمعارضة بأي سلطة رسمية. ونتج عن ذلك تعارض وارتباكات في الممارسات والقرارات الصادرة عنها،[٥] وإزاء هذا الوضع المعقد، يطرح السؤال الآن: ما الذي يجب فعله؟

خارطة طريق نحو الحصول على التعويض

التعويض مفهوم قانوني عرفه الإنسان منذ أكثر من قرن في مختلف المنظومات القضائية كوسيلة من وسائل الانتصاف من انتهاكات المسؤوليات القانونية. كما أنَّ مجلس الأمن للأمم المتحدة من خلال قراراته أكد مراراً وتكراراً على حق جميع اللاجئين والنازحين في العودة إلى منازلهم وأماكن أصلهم وأن يستردوا جميع حقوق منازلهم وممتلكاتهم التي حرموا منها أو أن يعوضوا عما يستحيل استرداده.

وكذلك هناك مبادئ الأمم المتحدة حول التعويض فيما يخص السكن والملكية للاجئين والنازحين داخلياً (المعروفة بمبادئ بينيرو)[٦] فهي تقدم مجموعة شاملة من المعايير الدولية للتعويضات فيما يخص السكن والأرض والملكية بما في ذلك الطرق الخاصة بدعم ادعاءات النساء في استعادة ممتلكاتهم وينبغي استخدام تلك المعايير لتكون نقطة الانطلاق الأساسية المعيارية في هذا المجال. وتطلب المبادئ من الدول تأسيس إجراءات عاجلة وموقوتة ومستقلة وشفافة ونابذة للتمييز وتوفير المؤسسات والآليات اللازمة للتعامل مع هذه الادعاءات وتنفيذها. وينبغي تمكين الوصول إلى هذه العمليات للنازحين داخلياً ومن المهم جداً إنفاذها إنفاذاً فعالاً وتطبيقها على أرض الواقع.

فالعودة المستقبلية للنازحين داخلياً واللاجئين إلى مجتمعاتهم داخل سوريا ستؤدي إلى ظهور عدد هائل وكبير من الادعاءات المتنافسة والمتعارضة على استخدام الأرض والملكية وإشغالها من المالكين الأصليين والثانويين والآخرين غير الشرعيين. وخلال النزاع، استمرت معاملات بيع الممتلكات وشرائها فلم تتوقف وغالباً ما كانت توثق في عقود خاصة أو اتفاقات بين الأفراد دون أن تُسجَّل في أي منظومات قانونية فقد باع كثير من المالكين

أضرار لحقت بحي العربين، درعا البلد، ٢٠١٧.

عقاراتهم نظراً للضغوط المالية التي رزحوا تحتها وإضافة إلى ذلك، كانت هناك أعمال الطرد القسري ومصادرة الممتلكات ومعاملات البيع والشراء القسرية تحت الإكراه، وهناك نزاعات الإشغال الثانوي للأراضي والعقارات من النزاعات الشائعة أصلاً في كل البلاد حتى قبل النزاع وأشارت سلطات الأمر الواقع في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة بالوساطة أو التفاوض بشأن نزاعات الملكية.

ونظراً لانتشار نزعة اعتماد الناس في سوريا على سندات السكن والأرض والملكية باسم شخص آخر (عادة ما يكون أحد أفراد العائلة الذكور)، فمعنى ذلك أنَّ هناك تحديات جسيمة تواجه الناس الذين يحاولون استعادة الوصول إلى أصولهم في السكن والأرض والملكية. وتزداد التحديات تعقيداً بوفاة آلاف المالكين خلال النِّزاع، وهذا ما يؤكد على ضرورة توفير إجراءات ميسرة وفعالة في حصر الإرث. ولا بد من إيلاء الأولوية القصوى لاستعادة القيود والسجلات المساحية إذ لا تقل أهمية عن أهمية بناء القدرات في التعامل المرن والعادل مع كثير من الترتيبات غير الرسمية التي اعتاد الناس على تطبيقها في حيازة الممتلكات التي وُجِدَت وما زالت قائمة حتى قبل النزاع. ولا بد من استحداث الإجراءات اللازمة لتقييم مختلف المعاملات غير الرسمية التي نُفِّذَت على الممتلكات في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الحكومية ولا بد من تقييم القرارات التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع والمحاكم الشرعية.

ولا بد من الانتباه إلى أنَّ النساء على وجه الخصوص سيواجهن تحديات خاصة عند محاولتهن إثبات حقوقهن في الممتلكات. ففي سوريا، كما الحال في عدة دول أخرى، هناك تمييز تجاه الرجال في القوانين والممارسات والأعراف والقرارات المتعلقة بالممتلكات والميراث. فعلى سبيل المثال، ترتبط هوية المرأة القانونية المسجلة في منظومة الأحوال المدنية السورية بهوية زوجها أو والدها، وذلك الواقع كان سائداً حتى قبل النزاع، وغالباً ما تتنازل النساء عن حقوقهن في الميراث لأحد أفراد الأسرة من الذكور. وهناك عوائق أخرى تتضمن على سبيل المثال طبيعة عقود الزواج التي تثبت حق المرأة في الممتلكات بعد وفاة الزوج أو الطلاق لكنَّها لا تنص على شيء يتعلق بالموجودات والأصول الممتلكة خلال الزواج. وذلك، على أي نظام يُعتَمد في التعويض فيما يخص الممتلكات بعد النِّزاع أن يُسهِّل الاعتراف العادل لحقوق النساء وأن يعمل على تصويب أوضاع الممتلكات وحل مشكلة عدم المساواة المتوارثة منذ أمد بعيد.

لقد تراكم قدر كبير من المعرفة من خلال أوضاع النزاع السابقة وما نبعها من عمليات التعويض فيما يخص الممتلكات وعودة المهجرين وخاصة في دول البلقان (البوسنة وكوسوفو) وأوروبا الشرقية بعد انتهاء الشيوعية والعراق وكولومبيا. تلك الحالات تقدم لنا دروساً لا بد من الاستفادة منها في السياق السوري، إذ نتعلم منها ضرورة أن تكون عمليات التعويض فيما يخص الممتلكات سهلة المنال وسريعة ومستقلة وشفافة ومبنية على معايير عادلة نابذة للتمييز وأن تتيح المجال بحق الطعن بالقرارات السلبية وأن تمتثل للمعايير الدولية والقانون المحلي. وأي عملية قضائية أو مساحية تهدف للتأكيد على ملكية العقارات يجب أن تكون حيوية بما يكفي لمسايرة الأعداد الهائلة للقضايا وتعقيدات المشكلات المنطوية عليها. ومن أهم ما يجب فعله إطلاق حملة توعوية حول أي عملية تهدف للتعويض عن الممتلكات ويجب أن تمتد الحملة لما وراء البلد المعني لتصل البلدان المجاورة المضيفة ولتصل عالمياً إلى جميع البلدان حيث يعيشون اللاجئون فقد ثبت قصور العمليات التي أخفقت في مواجهة التغيرات العرقية والسكانية التي طرأت خلال النزاع على ملكية العقارات واستخداماتها (والتي كانت غالباً نتيجة للنزاع)، وكذلك ثبت عدم فعالية العمليات الأخرى التي لم يتبعها إنفاذ القرارات وفرضها على أرض الواقع.

وسيتطلب ذلك تأسيس آليات عادلة فعالة ومستجيبة لنزاعات الأراضي والممتلكات وتفعيل فض المطالبات المتنافسة ومراجعة المعاملات على الممتلكات وتحديد الصحيح منها لأنَّ ذلك مفتاح ضمان أمن الحيازة وتجنب أي نزاعات مستقبلية على الممتلكات. وأيٌّ كان النظام المتبع لذلك، ستكون العدالة والحيادية والصرامة في الموازنة بين الادعاءات المتنافسة أساسية في الحكم على مصداقية النتائج.

مارتن كلاتربك *martin.clutterbuck@nrc.no*
مستشار إقليمي في مجال المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط *www.nrc.no*

١. المجلس النرويجي للاجئين، الأردن.
٢. http://bit.ly/HNO-Syria-2018-ar
٣. http://bit.ly/PNO-Syria-2018
٤. المجلس النرويجي للاجئين (2017)، مذكرة موجزة: تأملات في التحديات المستقبلية الخاصة بتعويضات السكن والأرض والملكية للاجئين السوريين
http://bit.ly/NRC-HLP-Syria-2017-ar
٥. المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017)، النزوح والسكن والأرض والملكية والحصول على الوثائق المدنية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية
http://bit.ly/NRC-HCR-HLP-Syria-2017-ar
٦. http://bit.ly/Pinheiro-Principles

وجهات نظر حول عودة اللاجئين السوريين

ليلى فيغنال

هناك عدة أسباب تجعل أي نقاش حول عودة قريبة للاجئين السوريين بأعداد كبيرة أمراً سابقاً لأوانه.

منذ عام ٢٠١٥ بدأت الموازين العسكرية في النزاع السوري ترجح نحو كفة نظام بشار الأسد، فقد استعادت دمشق كثيراً من المدن والمناطق التي كانت جماعات المعارضة المسلحة تسيطر عليها، خاصة بعد معركة الأحياء الشرقية من مدينة حلب التي انتهت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ ومثَّلت منعطفاً مهماً. ومع نهاية عام ٢٠١٧، طُردَتْ جماعة الدولة الإسلامية من آخر المدن والمناطق التي كانَت تحت سيطرتها في شرقي سوريا.

ثم أعقب هذه المستجدات تنفيذ خطط مناطق 'عدم التصعيد' التي توصَّل إليها الأطراف في مايو/أيار ٢٠١٧ بضمانة روسيا وإيران وتركيا، وقدمت زخماً قوياً للنقاشات حول مستقبل البلاد، وإعادة الإعمار ما بعد الحرب، وعودة اللاجئين السوريين إلى سوريا. لكنَّ النزاع أبعد من أنْ يُحَلْ، وما زال السلام الحقيقي بعيد المنال، ولذلك لا بُدَّ من النظر مجدداً إلى شروط نقاشات العودة، وإعادة دراستها دراسة مستفيضة.

وقد بلغ عدد اللاجئين على العموم حسب وسائل الإعلام ٥,٢ مليون لاجئ، وهذا العدد لا يُمثِّلُ سوى السوريين المُسَجَّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين في الشرق الأوسط، ولا يتضمن السوريين غير المُسَجَّلين في الدول المجاورة لسوريا الذين يُقَدَّرُ عددهم بـ ٦١٠ آلاف شخص في الأردن (بالإضافة إلى ٦٥٥ ألف لاجئ مُسجَّل) ونصف مليون لاجئ في لبنان (عدد المُسَجَّلين مليون شخص)، أو ١٧٥ ألفاً في مصر (١٢٥ ألف مُسَجَّل). أمَّا في دول الخليج العربي، فتتأرجح الأرقام بين نصف مليون إلى مليون شخص، ولا بُدَّ من أنْ نُضيف إلى هذا الرقم مليون سوريّ ممن تقدموا بطلب للجوء في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١١. وأخيراً، هناك بضع عشرات الألوف من السوريين الذين اجتازوا مرحلة برامج إعادة توطين، أو غير ذلك من إجراءات في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين، وتايلاند. وفي المحصلة الأخيرة، لن نجافي الحقيقة إنْ قدَّرنا عدد السوريين خارج سوريا بما يتراوح بين سبعة إلى ثمانية ملايين شخص إنْ لم يكن أكثر.

وجمع هذه الأرقام من الأمور المهمة، فإذا أُضيفَ عدد السوريين خارج سوريا إلى ٦,٣ مليون سوري نازح داخل البلاد فمعنى ذلك أنَّ ثلثي الأشخاص الذين كانوا في سوريا قبل النزاع وبلغ عددهم ٢١ مليوناً قد أُجْبِرُوا على مغادرة بيوتهم. يُضَافُ إلى ذلك أنَّ المناطق التي كانتَ مأهولة بالسابق دُمِّرَتْ دماراً كبيراً، وأُخْلِيَتْ من قاطنيها وهناك مناطق أخرى أغلبها يسيطر عليها نظَام الأسد أصبحت مكتظة بالنازحين السوريين. وجاءت ضخامة هذا القدر من التهجير والتحول في الخصائص المكانية والسياسية لسوريا نتيجة نوع محدد من الحرب، وهو التكتيكات التي تستهدف السكان المدنيين في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك الدمار المنهج الشامل للنسيج الحضري، ومحاصرة المدن أو الأحياء.[1]

هل من 'مناطق سالمة وهادئة' في سوريا؟

هناك تساؤلات تُثَارُ الآن حول مدى حاجة اللاجئين للبقاء في المنفى نظراً للوضع العسكري الجديد في سوريا، واستمرار إغلاق الدول المجاورة المضيفة للاجئين لحدودها، وتزايد مصاعب الحياة في الأردن ولبنان، وارتفاع التكاليف على المجتمع الدولي نتيجة تطبيق أكبر استجابة إنسانية عرفها.

وفي لبنان، أعلن حسن نصر الله، زعيم حزب الله، وهو من الحلفاء المقربين لدمشق في فبراير/شباط ٢٠١٧ أنَّ «الانتصارات العسكرية.... حوَّلت مناطق كبيرة إلى أماكن سالمة وهادئة.» وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ ذهب الرئيس اللبناني ميشال عون إلى ما هو أبعد من ذلك، فقال إنَّ عودة المُهَجَّرين إلى مناطق خفض التوتر المستقرة لا بُدَّ من تنفيذها دونَ ربطها مع شرط تحقيق حل سياسي.» ومن الواضح أنَّ مثل هذه التصريحات تعكس التقارب السياسي لهذين القائدين مع دمشق، لكنَّها أيضاً وُجِّهَتْ إلى المجتمع الدولي الذي أصبح قاصراً عن توفير ما يكفي من الدعم المالي والإنساني، وهذه مشكلة يتكرر ذكرها في مؤتمرات المانحين. وفي غضون ذلك في الأردن، يقول المراقبون إنَّ هناك أحاديث تدور بين المسؤولين الأردنيين في لقاءاتهم الخاصة حول فكرة تأسيس 'مناطق آمنة' داخل سوريا بضمانة دمشق، بحيث يُمْكِن للاجئين العودة إليها.

العودة إلى ماذا؟

إنَّ الإعلان بأنَّ ظروف العودة قد نضُجَت وآن وقتها إنَّما هو تشويه واضح للواقع في سوريا، فما زال النزاع مستمراً فيها،

وحتى المناطق التي أُعْلِنَ عن أنَّها 'هادئة' اليوم قد لا تكون هادئة غداً. وإضافة إلى ذلك لا يرغب اللاجئون السوريون بالعودة إلى 'مناطق خفض التوتر المستقرة' (مهما كان المعنى الذي تحمله هذه العبارة)، لكنَّهم يرغبون بالعودة إلى بيوتهم ومناطقهم الأصلية. وأخيراً، تعاني سوريا الآن فيما وراء التدمير المادي من عمق التفكك الذي حدث، فهو بقوة لم يشهد لها تاريخ سوريا مثيلاً من قبل، كما أنَّ السكان قد غرقوا في الفقر الذي أصبح واقعاً يعيش فيه ٨٥٪ من السوريين[٢]، ولم تعد لديهم القدرة على الحصول على وسائل كسب الرزق والمساكن والبُنَى التحتية والخدمات الأساسية والتعليم والصحة.

ومن هذه الناحية، لا يُمْكن النظر إلى بضع آلاف السوريين الذين عادوا في ٢٠١٧ على أنَّهم طليعة لأفواج من العائدين. فخلال الحرب، كانت هناك تحركات للاجئين من أجل تفَقُّد ممتلكاتهم، أو رعاية أحد أفراد أسرتهم، أو تحصيل رواتبهم التقاعدية ورعاية مصالح لهم. أمَّا حركات العودة في عام ٢٠١٧ فكانت محدودة في العدد نظَّمَها إمَّا حزب الله (من عرسال الحدودية) أو بناءً على مبادرة من العائلات التي أرهقتها الظروف الصعبة. والأهم من ذلك أنَّ النزوح الداخلي والتحركات إلى الخارج ما زالت مستمرة.

وخلافاً لإعلان ميشال عون، لا يُمْكِن للعودة أنْ تسبق تسوية سياسية للحرب، فمن وجهة نظر اللاجئين السوريين، هناك شقان لشروط العودة: أولاهما ضمان السلامة والأمن والإحجام عن الانتقام من الأفراد فور عودتهم، بما في ذلك الانتقام من الشباب الفارين من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش. وثانياً أن تلوح في الأفق في سوريا بوادر طيبة بما في ذلك إعادة إعمار البلاد.

إستراتيجية إعادة الإعمار

بدأت أولى نقاشات إعادة الإعمار ما بعد الحرب مبكراً في النزاع، وأُثيرَتْ مع المنظمات الدولية والحكومات التي قالت إنَّه لا بُدَّ من التعلم من الدروس المستفادة من النزاعات السابقة، وأشارت على وجه الخصوص إلى عدم التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام ٢٠٠٣. ومثال ذلك أنْ أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا برنامج (الإسكوا) برنامجاً أسمته الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، وبدأ هذا البرنامج منذ عام ٢٠١٣ بجذب الخبرات وبناء السيناريوهات، وتحديد الحاجات، وقُدِّمَتْ أرقام مذهلة حول الفرص الاقتصادية المحتملة المرتبطة بإعادة الإعمار، والمكاسب المحتملة للأعمال الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص.

وهناك اهتمامٌ في دول الجوار أيضاً. فلبنان على سبيل المثال يسعى إلى أنْ يُصْبِحَ قاعدة لإعادة إعمار سوريا معتمداً على البيئة القانونية الصديقة للأعمال وتسهيلاته اللوجستية، خاصة في ميناء طرابلس شمالي البلاد وقُرْبَ الحدود السورية، مع التفكير بزيادة قدرة البلاد الاستيعابية لتولي هذا الدور المستقبلي. وفي دمشق هناك نقاشات تحدث الآن علناً. فقد أُسِّسَت لجنة إعادة الإعمار للحكومية السورية في عام ٢٠١٢، لكنَّ مهمتها كانت محدودة، واجتمعت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ لكي تُناقش للمرة الأولى أمر استنباط إستراتيجية واسعة لإعادةَ الإعمار.

ومع كل ذلك لم يَتَصَدَّ أحد لمسألة تمويل إعادة الإعمار، فالأموال المطلوبة ستفوق كل ما يُمكن للمصارف السورية أو حلفاء سوريا أنْ تقدمه. ومن هنا، لا يمكن لإعادة الإعمار الحقيقي لسوريا إلا أنْ ينطلق من جهد دولي جماعي، يتطلب في بداية الأمر البحث عن حل سياسي برعاية الأمم المتحدة. لكنَّ الواقع يقول إنَّ محادثات السلام في مسار جنيف، التي ترعاها الأمم المتحدة ما زالت متعثرة ولم تحقق حتى الآن أي تطور نظراً لوجود محادثات على خط سوتشي التي ترعاها روسيا وإيران. وفي غضون ذلك، كررت دمشق قولها إنَّها ستحظي حلفاءها عند تقسيم حصص مشروعات إعادة الإعمار.

سلام من؟

إذا ما أُريدَ تحقيق حلٍّ سياسيٍّ حقيقي فذلك يعني عودة اللاجئين السوريين والتعامل مع تلك العودة بطريقة تعكس إطاراً قانونياً عامّاً دولياً يحمي اللاجئين، ويُقدِّم عودة سالمة طوعية. ومع ذلك، من جهة المحادثات خارج سوريا نجد أنَّ هذه المسألة بالذات ليست مطروحة على أجندة الحكومة في دمشق، ولا نجد ذكراً للاجئين في خططها لإعادة الإعمار. ووفقاً لمصادر مطلعة، تهدف خطط النظام في إعادة الإعمار إلى رعاية ما لا يزيد عن ١٧ مليون شخص. فالإستراتيجية

العسكرية الرامية إلى طرد أجزاء كبيرة من السكان ماضية قُدماً منذ سنوات، وهي من إحدى الأدوات التي استخدمها النظام الواهن من أجل البقاء في السلطة، وكان نتيجتها ظهور واقعٍ اجتماعي جديد، تعتقد حكومة الأسد على الأقل إنَّه قابلٌ للإدارة من الناحيتين السياسية والعسكرية. لكنَّ الواضح أنَّ هذا الواقع لا يتضمن السوريين المقيمين خارج بلادهم.

وإذا ما تقرر بقاء الأسد في السلطة خلال السنوات القادمة فقد يسعى لاستغلال مصير الثلث الباقي من السكان كورقة للمقايضة مع المجتمع الدولي مقابل تطبيع العلاقات بين نظامه والمجتمع الدولي، لكي يسمح للنفاذ لشركات الأعمال الخاصة بإعادة الإعمار. لكنَّ نجاح هذه الخُطة سيتطلب سلطة سياسية قوية في دمشق، وذلك يعني سلطة مستقرة قادرة على التخطيط للمستقبل، وتكتسب صفة شرعية كافية لتكون في موقف يسمح لها بإيجاد شراكات جديدة مع السوريين، بالإضافة إلى المجتمع الدولي. أما واقع السلطة التي يستحوذ عليها الأسد فأبعد من أن يصل إلى ذلك النجاح المنشود، فلولا دعم حلفائه لكان هذا النظام أضعف مما كان عليه في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، لن ينجح ترسيخ النفوذ السياسي المتوقع لإيران وروسيا في سوريا (على الأقل في الوقت الحالي) من حل النزاع، بل سيقود بالفعل إلى ظهور خطوط مواجهة جديدة.

ومع ضعف احتمالات التوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ حقيقيٍّ مباشر وصولاً إلى سورية آمنة مستقرة، ربما يجب وضع خطط إعادة الإعمار الطموحة على الرف إلى تاريخ مستقبلي، وإلى حين ذلك ستبقى عودة اللاجئين السوريين احتمالاً بعيد المنال.

ليلى فيغنال *leila.vignal@univ-rennes2.fr*
قسم الجغرافيا، جامعة رينيه الثانية
https://perso.univ-rennes2.fr/en/leila.vignal

١. Vignal L (2014) 'Destruction-in-Progress: Revolution, Repression and War Planning in Syria (2011 Onwards)', *Built Environment*, Special issue 'Urban Violence', Vol 40, no 3.
('دمار قيد التنفيذ: الثورة والقمع والتخطيط للحرب في سوريا (2011 وما بعده)'، بيئة مبنية)
http://bit.ly/Vignal-BuiltEnvironment-2014

٢. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2017) لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية
http://bit.ly/UNOCHA-SyriaOverview-2017-ar

مقالات تستحق القراءة...

العدد 47 من نشرة الهجرة القسرية 'الأزمة السورية والتَّهجير والحماية'

سبتمبر/أيلول 2014

www.fmreview.org/ar/syria

وقت نشر العدد 47 من نشرة الهجرة القسرية، بلغ عدد النَّازحين داخلياً في سوريا آنذاك 6.45 مليوناً في أكبر أزمة للنازحين عرفها العالم، بل يحتمل أنها تضمنت أكبر عدد من الناس 'العالقين' مع استمرار موجة اللجوء من سوريا وتزايدها. وجاءت مقالات ذلك العدد لتركز على الفرصة التي أتيحت أمام المجتمع الدولي للشروع في استجابة فعالة لأزمة تهجير لم يكن خافياً أنها ستكون مطوَّلة. وناقش العدد من خلال مقالاته العشرين كيفية رفع مستوى الحماية للنَّازحين وكيفية رسم ملامح المساعدات لكل من النَّازحين و'مضيفيهم'.

وتلقى العدد 47 من نشرة الهجرة القسرية الدعم من برنامج الإنماء والحماية الإقليمي للشرق الأوسط كما تلقاه هذا العدد الحالي في عام 2018 http://rdpp-me.org/RDPP/index.php.

ونحن نعرف أنَّ هذا العدد لشهر فبراير/شباط 2018 لا يغطي لسوء الحظ أي مقالات حول عمليات السلام أو بناء السلام، ولذلك، نرجو أن نلفت انتباهكم إلى قائمة الموضوعات المتعلقة **'بعمليات السلام وبناء السلام'** من ديسمبر/كانون الأول 2017 www.fmreview.org/thematic-listings

وتعرض تلك الصفحة روابط تفضي إلى طائفة مختارة من كامل الموضوعات والمقالات المنشورة في نشرة الهجرة القسرية والتي تركز على عمليات السلام وبناء السلام.

ونرحب بأي مقالات حول هذا الموضوع لنشرها في الأعداد القادمة. في حالة الرغبة بالتحدُّث إلينا حول فكرة تبني عليها مقالتك، يرجى التواصل مع أسرة التحرير على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

رؤية لاستعادة الممتلكات في ميانمار

خوسيه أرايزا وسكوت ليكي

يحتاج الناس في ميانمار ممن هجَّرهم النزاع المدني قبل عقود وغيرهم من حديثي التهجير إلى مسارات ومساعدات قانونية متاحة لكي يتمكنوا من الدخول إلى أراضيهم وممتلكاتهم. ويجب أن تتوافر ميانمار على رؤية واضحة حول استعادة الملكية لإنهاء حروبها الأهلية والتَّهجير الناتج عنها.

تغرب الشمس فوق إحدى القرى الواقعة في ريف ميانمار، وثمة مجموعة من الرجال والنساء تدرس موضوع الإعلان الذي رأوه مؤخراً منشوراً في مكتب البلدية البعيد. ويعود الإخطار إلى مطالبات إحدى الشركات بقطع محددة من الأراضي التي اعتادت أسر القرويين على زراعتها منذ عقود. ووفقاً للإخطار، أضحت تلك الأراضي مصنفة رسمياً على أنها أراض شاغرة رغم أنّ بعضها سُيِّجَ بالأسوار واستخدم لزراعة المطّاط، كما أن المهلة النهائية لتقديم الاعتراضات التي ذُكِرَت فيه انقضت قبل أن يدرك أي من المزارعين المتأثرين ما يجري، فبعض القرويين الذين اعتادوا زراعة هذه الأراضي هُجِّروا منها ويعيشون في أماكن أخرى غير مدركين لطبيعة الوضع. فما الذي يجب عمله؟

الحاجة إلى استعادة المساكن والأراضي والممتلكات

بعد مرور عشر سنوات على صدور دستور ميانمار الجديد في عام ٢٠٠٨ وبدء فترة الحكم الانتقالي، ما زال السعي من أجل تحقيق السلام وإيجاد تدابير الانتصاف الحقيقية والفعالة لقضايا انتزاع الأراضي والتهجير في الماضي والحاضر مستمراً، رغم بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة وإن كانت مبدئية. وخلال الحروب الأهلية، هُجِّرَت قُرَى بأكملها، كما عانى السكان من العمالة القسرية والعنف القائم على الجندر.[1] وما زال الإطار القانوني يشكل مزيجاً معقداً من تشريعات عهد الاستعمار والقوانين الجديدة، علماً أن تلك الأخيرة صُمِمَت بوضوح لتُفضل الاستثمار الخاص وانتشار حيازة الأراضي دون تقديم ما يكفي من ضمانات لحماية حقوق المزارعين وعائلاتهم.[2] فالقوانين التي تنظم حيازة الأراضي تمنح تفضيلاً غير متناسب للدولة والجيش والشركات التي تربطها بهم علاقات وثيقة أو الشركات التي تفضلها هذه الكيانات، فلا تبدي اهتماماً يُذكَر بحقوق الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية.

واتُخِذَت بعض الخطوات من أجل استعادة الأراضي المُصادَرة بما فيها إنشاء الهيئات الحكومية للنظر في المطالبات المتعلقة بالأراضي، كما اعتُمِدَت سياسة وطنية جديدة لاستخدام الأراضي في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٦ تشتمل على مميزات مبتكرة وتقدمية للغاية (وفقاً للسياق في ميانمار) بشأن الاعتراف بالحقوق العرفية في امتلاك الأراضي واستعادة الأراضي المُصادَرة وإشراك المرأة في إدارة الأراضي، إلاّ أنّ تلك السياسة لم تُنَفَذ حتى عام ٢٠١٨ مع تأسيس الحكومة للمجلس الوطني لاستخدام الأراضي المعني بتطبيقها. ويمكن لهذه التطورات الواعدة أن تضع حجر الأساس لتدابير الاستعادة بشأن التهجير القسري والانتزاع غير المشروع للأراضي تماشياً مع المعايير الدولية، ومع ذلك، كانت تلك التدابير أقل بكثير من التوقعات على العموم.

وصدَّقت ميانمار مؤخراً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يتضمن مجموعة من الالتزامات القانونية الواضحة لحماية حقوق السكن والأرض والملكية. ويجب على معايير مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يتصل به من مبادئ أخرى كمبادئ الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ الخاصة باستعادة المساكن والممتلكات للاجئين والمُهَجّرين ('مبادئ بنهيرو'[3]) أن ترشد وتوجه إدارة الأراضي في البلاد.

وفي الشمال الشرقي، تحديداً في ولايَتي كاشين وشان يعيش أكثر مئة ألف مُهَجّر في المجتمعات المضيفة أو أكواخ الخيزران المتراصة على أطراف بعض المدن مثل ميتكينا أو بهامو على طول الحدود مع الصين، إذ شُرِّدوا من منازلهم منذ تجدد الصراع في عام ٢٠١١، وسعوا إلى إيجاد حلول من خلال الاستيطان في أماكن أخرى في ظل غياب الفرص الحقيقية بالعودة إلى ديارهم، كما أن النساء المُهَجّرات داخلياً تأثرن تأثراً كبيراً بفقدان أراضيهن لا سيما أنهن غالباً ما كن يعتمدن على زراعة محاصيل الكفاف. وبعد أن فقدوا سبل كسب الرزق المستقلة، عليهن الآن الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ومن جهة أخرى، ينتج عن الضغط المتزايد الناجم عن النزوح وفقدان سبل العيش ارتفاعٌ في حالات العنف الأسري.[4]

بيد أن حقوق السكن والأرض والملكية للمجتمعات المُهَجّرة لا تحظى بمكانة كبيرة في جدول أعمال عملية السلام التي تقودها الحكومة التي تجد مصاعب في إيجاد أرضية مشتركة مع المنظمات العرقية المسلحة التي وقع بعضها اتفاقيات

ثنائية أو وطنية لوقف إطلاق النار. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يكون للتضمين الرسمي لحقوق وإجراءات استعادة السكن والأرض والملكية في إطار عملية السلام أثر إيجابي على الترويج لعمليّتَي الإدماج والمشاركة.[٥] أمّا حالياً، فتسير آليات الحكومة في إدارة الأراضي بالتوازي مع آليات المنظمات العرقية المسلحة دون خارطة طريق واضحة لإدماجهم في عملية السلام. ولا يقدم أي من النظامين التدابير التصحيحية الفعالة لمواجهة العنف الناجم عن قضايا حقوق السكن والأرض والملكية، كما لا يمتلك أي منهما خطة واضحة لتأسيس نظام خاص بإدارة الأراضي أو آليات لاستعادة الأراضي والممتلكات المصادرة كجزء من عملية السلام. ويمكن للمناقشات المعمقة بشأن استعادة السكن والأرض والملكية على سبيل المثال أن تثري اللجنة الموضوعية للحكومة والمعنية بالأراضي وما يتصل بها من آليات.

والواقع أن توفير الأمن القانوني لحيازة الأراضي والممتلكات يعد شرطاً أساسياً إذا ما أُريد للمجتمعات أن تحظى بحماية أفضل لحقوقها في المناطق المتأثرة بالنزاع. وأُقرَّت هذه المسائل في مؤتمر بانغلونغ للسلام في مايو/أيار عام ٢٠١٧ من خلال اتفاق مؤقت اعترف بأهمية حقوق الأراضي وضرورة امتلاك سياسة للأراضي تتمحور حول الإنسان وتحترم حقوقه بما يراعي الجندر بالإضافة إلى حق المُهَجَّرين داخلياً واللاجئين بالعودة إلى أراضيهم.

ولا يمكن التقليل من شأن أهمية حقوق السكن والأرض والملكية ضمن إطار عملية بناء السلام، إذ إن استعادة هذه الحقوق يدعم بناء السلام من خلال الترويج للعدالة والمساواة والتوصل إلى المصالحة ووضع حد دائم لانتزاع الأراضي وإعادة إصلاح الأراضي وتوزيعها والإدارة السليمة لاستخدام الأراضي. فدون عملية الاستعادة، سيشعر أفراد المجتمع المتأثرين بقضايا الأراضي أنهم مظلومون للأبد، بينما تعطي استعادة الأراضي شعوراً بالعدالة والإنصاف وتقدم إطار عمل لحماية حقوق الأشخاص حتى لا يصبحوا مشردين. ومع تواصل عمليات استعادة الأراضي، سيتزايد الضغط العام على الجهات الفاعلة المشاركة في انتزاع الأراضي لإنهاء هذه الممارسات.

الأزمة في ولاية راخين

تزعزعت التوقعات بتنفيذ العملية الوطنية للاستعادة بسبب التهجير القسري في أغسطس/آب لعام ٢٠١٧ لحوالي ٦٥٠ ألف شخص من الجزء الشمالي لولاية راخين عبر الحدود إلى بنغلادش. واتخذت هذه الأحداث نزعة طويلة الأمد للتهجير الجماعي منذ بداية الستينيات تزامناً مع تشريعات المواطنة التي كانت تزداد قيودها تدريجياً.[٦] أمّا في وسط ولاية راخين، استمر أكثر من مئة ألف شخص مُهَجَّر خلال أعمال الشغب التي وقعت بين الطوائف في عام ٢٠١٢ بالسكن في مخيمات بائسة بدون حصولهم على حرية التنقل أو على الخدمات الأساسية. وفي معظم الحالات، احتُلَّت أراضيهم السابقة ولم يعد لديهم إلا آمال ضئيلة باستعادة ما فقدوه.

ورداً على السؤال المتعلق بالعودة النهائية للاجئين في بنغلادش حالياً إلى ولاية راخين، قالت حكومة ميانمار إنَّ خيار العودة إلى الوطن ربما يتاح للذين يمتلكون وثائق تثبت هويتهم، إلا أنه وفقاً للحكومة فالأراضي 'المحترقة' تعود إلى الدولة، مما يعني أن حق استعادة الشخص لبيته أو أراضيه الأصلية لن يكون مسموحاً، بل إن أولئك العائدين سيعاد 'تأهيلهم' وسيجبرون على السكن في مخيمات جديدة أو قرى نموذجية.[٧] ومما لا شك فيه أن فكرة أخذ أراضي المُهَجَّرين قسرياً بحجة أنهم 'تخلوا عنها' تناقض المعايير الدولية بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعارض بعض الأحكام المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الملكية وعدم التمييز المنصوص عليها في دستور البلاد الصادر عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، توحي الإشارات حول إجبار العائدين على السكن في مخيمات مؤقتة بتكرار الوضع الذي شهدته مخيمات النَّازحين داخلياً في وسط راخين. ومن المقلق أيضاً عزم الحكومة على 'التدقيق' في وضع المواطنة للعائدين من خلال استخدام آليات مبهمة تعود لقانون عام ١٩٨٢ للمواطنة.

الخلاصة

غربت الشمس ويوشك القرويون على العودة إلى بيوتهم الخشبية. ووافقوا على كتابة عريضة جماعية وتسليمها إلى كل من مدير البلدية والشركة التي تخطط للاستيلاء على الأرض ونسخة أخرى لصحفي. فهل سيوقف ذلك العملية؟ في الحقيقة إنَّ العمل الجماعي على المستوى الواقعي أوقف بالفعل أو على الأقل أبطأ بعض عمليات الاستيلاء على الأراضي في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا غير كاف.

بل تحتاج ميانمار إلى برنامج شامل لاستعادة السكن والأرض والملكية، يكون معنياً بوضع سبل انتصاف واضحة ومتاحة لحالات الاستيلاء على الأراضي سواء حصلت في الماضي أم في الحاضر وإيجاد إطار للسلام بين المنظمات العرقية المسلحة والحكومة والجيش. ويجب على مثل هذا البرنامج أن يقوم على أساس حقوق الإنسان التي أقرّت ميانمار بها من خلال المعاهدات الدولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وما يتعلق به من معايير. وينبغي لهذه المعايير أن تترجم إلى قوانين وإجراءات فعالة في كل المستويات من الحكومة وحتى القرية. كما أن الخطوات التي اتخذتها السلطات في ميانمار من خلال المبادرات كالمجلس الوطني لاستخدام الأراضي لقيت ترحيباً كبيراً، ومع ذلك ما زال ثمة الكثير مما يتعين فعله لضمان استفادة الجميع من استعادة الأراضي في ميانمار حتى لو في أكثر المناطق النائية عن البلد.

خوسيه أرايزا *carraiza@hotmail.com*
متخصص في المساعدة المعلوماتية والاستشارية والقانونية، المجلس النرويجي للاجئين، ميانمار *www.nrc.no*

سكوت ليكي *scott@displacementsolutions.org*
مدير، حلول التَّهجير *http://displacementsolutions.org*

جميع الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتبين ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لأي منظمة كانت.

١. انظر نشرة الهجرة القسرية 2008، العدد حول 'نازحو بورما' www.fmreview.org/ar/burma

٢. Human Rights Watch (2016) *'The Farmer Becomes the Criminal' Land Confiscation in Burma's Karen State*, pp54–59. ('عندما يصبح المزارع مجرما' مصادرة الأراضي في ولاية كارين في بورما) http://bit.ly/HRW-HRLandConfisc-2016

٣. http://bit.ly/Pinheiro-Principles

٤. Trocaire and Oxfam (2017) *Life on Hold: Experiences of women displaced by conflict in Kachin State, Myanmar*, pp43–44, 48. (حياة معلقة: خبرات النساء المهجَّرات بالنزاع في ولاية كاشين في ميانمار) http://bit.ly/Trocaire-Oxfam-Kachin-2017

٥. Norwegian Refugee Council and Displacement Solutions (2017) *Restitution in Myanmar* (استعادة الممتلكات في ميانمار) http://bit.ly/DS-NRC-Restitution-2017

٦. Kyaw N N (2017) 'Unpacking the Presumed Statelessness of Rohingyas', *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, 15(3), pp269–286. ('تسليط الضوء على عديمي الجنسية المفترضين'، مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين) www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/15562948.2017.1330981

٧. 'Government will take over burned Myanmar land – Minister', Reuters, 27 September 2017 (الحكومة سوف تستولي على كامل الأراضي المحروقة في ميانمار- الوزير) http://reut.rs/2EbmZ3W

غامبيا: هل هي ملاذ للاجئين؟

فرانزيسكا زانكر

مع أنَّ غامبيا ليست من الدول التي يمكن أن تخطر بالبال عند التفكير بدولة تقدم ملاذاً آمنا لحماية اللاجئين، فهي مع ذلك تستضيف عِدداً كبيراً نسبياً من اللاجئين وتُطلق أطر عمل قانونية وآليات حماية معقدة في سبيل ذلك. لكنَّنا يجب ألا نقلل من السياق السياسي لحمايَة اللاجئين في غامبيا.

شهدت تسعينيات القرن الماضي نزوح آلاف اللاجئين فراراً من الحروب الأهلية التي ألمّت في ليبيريا وسيراليون، وطلبوا الحماية في غامبيا الصغيرة، لكنّ معظم اللاجئين في غامبيا أتوا من منطقة كازامانس السنغالية المجاورة التي شهدت نزاعاً منخفض التوتر سعياً للاستقلال منذ الثمانينيات. وعلى مر السنين، تردد هؤلاء اللاجئون بين السنغال وغامبيا يحكمهم في ذلك وضع النِّزاع العام، لكنّ موجة جديدة كبيرة استقرت عام ٢٠٠٦ في غامبيا وحصلت على بطاقات الهوية الخاصة باللاجئين للمرة الأولى.

وتتمتع غامبيا بإطار تشريعي قوي لمن يسعى للحماية، فتأسست بموجب قانون اللاجئين الغامبي لعام ٢٠٠٨[1] اللجنة الغامبية للاجئين التي أنيط بها مهمة تنسيق جميع شؤون اللاجئين في البلاد، ومن بين أعضائها ممثل عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمارس دوره بصفته الاستشارية في مجلس اللجنة.

وينسجم قانون اللاجئين المذكور مع أحكام الاتفاقية الناظمة للجوانب الخاصة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية، ويتبنى تعريف اللاجئ كما ورد في الاتفاقية، ويتضمن القانونُ النصَ على الاعتراف الشكلي التلقائي بصفة اللجوء لأي شخص ينتمي إلى فئة اجتماعية معينة أو جنسية معينة، ويسمح باكتساب الشخص لصفة اللجوء من فرد آخر في العائلة حصل على صفة اللجوء، ويمنح القانون الحق "بالمشاركة في العمل مقابل الأجر أو العمل للمصلحة الشخصية"، كما يقضي بحرية الحركة ويسمح "بالوصول إلى أسباب الراحة الاجتماعية".

لاجئون سنغاليون من كازامانس ينتظرون توزيع المعونات الغذائية في غامبيا.

الاستيطان الذاتي والاندماج

في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان في غامبيا خمسة مخيمات للاجئين، لكنَّ البلاد توقفت عن منح صفة اللاجئ التلقائية لمواطني سيراليون وليبيريا بعد توقيع اتفاقي وقف إطلاق النار ثلاثية الأطراف بين كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغامبيا وبلدان المنشأ في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ على التوالي، وينتهي بذلك حق اللاجئين في الحماية والمساعدة. وفي نهاية المطاف، أُغلقَت المخيمات نهائياً في عام ٢٠٠٥؛ و ذلك لأنَّ كثيراً من اللاجئين حتى قبل إغلاقها فضلوا العودة الطوعية إلى بلدانهم أو الانتقال للعيش في أماكن حضرية خارج المخيمات، وإضافة لذلك، نَفَّذَت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرة الاندماج المحلي في مختلف أنحاء غرب أفريقيا وسيراليون للاجئين السيراليين والليبيريين.[٢]

وهكذا، لم تُسَكِّن الموجة الجديدة من اللاجئين القادمين من منطقة كازامانس عام ٢٠٠٦ في مخيمات اللاجئين؛ والسبب في ذلك تحسب غامبيا من أنَّ قرب المخيمات السابقة للحدود قد تشجع اعتداءات المتمردين وأنَّ ذلك سيصعّب على غامبيا توفير الحماية الكافية للاجئين، وكذلك فإنَّ فكرة بناء مخيمات جديدة في الساحل الشمالي لنهر غامبيا لم تَلقَ قبولاً لدى مجتمع اللاجئين على أساس أنَّ ذلك سوف ينقلهم بعيداً جداً عن مجتمعاتهم. ونتيجة لذلك، عمد اللاجئون إلى الاستيطان مباشرة، وما زال غالبية لاجئي كازامانس يعيشون في مجموعة عنقودية تضم ٨٦ قرية حدودية، ولم يجد اللاجئون صعوبة في الاندماج مع المجتمعات المستضيفة التي كانت تتشارك معهم إستراتيجيات سبل كسب الرزق.

إنَّ حالة الفقر العامة في المجتمعات المستضيفة واعتمادها على زراعة الكفاف حدا بالمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تشاطر الأعباء في توفير المساعدات للاجئين وللمجتمعات المستضيفة على حد سواء، مع أنَّ بعض ما قدَّمته من آبار للمياه وحدائق عامة إنما كانت تستهدف المجتمعين معاً، وكان لهذا الجهد في مساعدة المجتمعين أثر مساعد كبير في تجنب وقوع النِّزاع بينهما. لكنَّ المعونات الغذائية والمادية المقدمة للمجتمعين بدأت بالتقلص منذ عام ٢٠١٠، وبقي من تلك المساعدات اليوم بعض الفرص المحدودة مثل التدريب على المهارات التي ما زالت متاحة لكلٍّ من اللاجئين والمضيفين على حد سواء، لكنَّها غالباً ما تقع ضمن نشاطات منظمة غير حكومية واحدة لا غير هي الجمعية الغامبية للغذاء والتغذية (غافنا).

وعلى مستوى القرية، يعمد رؤساؤها المعروفون باسم الكالوس (Alkalos) إلى تسجيل اللاجئين ويمثلون دور حلقة الوصل بينهم وبين المؤسسات المقدمة للدعم، كما يتلقى اللاجئون قطعة أرض ليعيشوا ويزرعوا عليها ما يقتاتون منه، وتعمل جمعية غافنا الآن على نقل ملكية الأراضي لقاطنيها الجدد، وبمقدور اللاجئين المشاركة في البنى السياسية لقريتهم بصفتهم من الوجهاء، مع أنَّه لا يُسمح لهم بتولي دور الكالوس (الذي يحتكره الذكور على أيِّ حال).

وما زال التَّركيز الحالي قائماً على دمج اللاجئين خاصة منهم القادمين من السنغال، وما زالت تفاوضات حقوق اللاجئين تركز على التخفيف من صرامة معايير التجنس التي تشترط إقامة لا تقل عن ١٥ عاماً، أما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فنجحت في التفاوض مع الحكومة لمنح اللاجئين هوية خاصة يمكنهم استخدامها كإثبات على إقامتهم، لكنَّ لاجئي كازامانس غير متحمسين كثيراً للتخلي عن جنسيتهم السنغالية، وحدث الأمر نفسه مع لاجئي ليبيريا وسيراليون الذين رفضوا عرض التجنيس مفضلين الإبقاء على جنسيتهم الأصلية.[٣]

الحقوق المتفاوض عليها

مع أنَّ قانون اللاجئين يمنح اللاجئين حق العمل والوصول إلى أسباب الراحة الاجتماعية، هناك غموض في تحديدها، وذلك يفتح المجال أمام التفسيرات المتضاربة لها، ومن أمثلة ذلك أنَّه يحق للاجئ من الناحية الرسمية أن يعمل مع كثير من الأشخاص الذين يعملون لمصلحتهم مثل الخياطين وصغار الكَسَبة أو عاملي البلاط أو المعلمين، لكنَّ عدداً من العوائق الفنية ومشكلات الاتصالات تقف حائلاً أمام إنجاز ذلك الحق لكل من اللاجئين وأصحاب العمل، فيجب على اللاجئين أن يتقدموا بطلب إضافي للحصول على تصريح يسمح 'للأجنبي' بالعمل في القطاع الرسمي، وبالرغم من أنَّ أصحاب العمل الموظفين اللاجئين معفيون من دفع ضريبة العامل المهاجر على أساس أنَّه يوظف عمالاً غير قانونيين (علماً أنَّ تلك الضريبة مرتفعة جداً) تشير التقارير إلى أنَّ أصحاب العمل إما لا يعرفون أنهم معفيون أو يتجاهلون ذلك كعذر يسوقونه عند امتناعهم عن توظيف اللاجئين.[٤]

أما فيما يخص حق اللاجئين في الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم فهي من الأشياء التي ما زال التفاوض قائماً عليها، ففي زمن الحكومة السابقة ليحيى جامع (الذي تنحى في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ بعد أن خسر الانتخابات الشهر السابق)، ظهرت الحاجة لإعادة التفاوض نتيجة استمرار التغيرات الكثيرة في الموظفين، ولا بد الآن من التصدي لهذه الأمور مع الحكومة الجديدة، ومن أمثلة ذلك أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ظل الحكومة السابقة قضت اتفاقاً مع وزارة الصحة بألَّا يدفع اللاجئون أكثر من الأجور السائدة محلياً لقاء الرعاية الصحية، وقال المفوض الحالي للاجئين إنَّ المفاوضات بدأت مجدداً مع الوزارة الجديدة لغايات التأكد من استمرار الترتيبات.

هل اللاجئون رهائن لأحابيل السياسة؟

كان الرئيس السابق جامع كريماً بحق اللاجئين لغاية في نفسه ليس إلاَّ، فقد وُجِّهت الاتهامات إليه بأنَّه قدَّم الدعم (غير المباشر) للمقاتلين المطالبين باستقلال كاسامانس في السنغال، وأنَّه كان يريد توطيد قواعده السياسة نظراً لأنَّ أهل كاسامانس ينتمون للمجموعة العرقية ذاتها التي ينتمي إليها وهي مجموعة الجولا، كما أنَّ قريته الأصلية قريبة من الحدود، ويُتَّهَم جامع أيضاً بأنَّه وزَّع شهادات الجنسية وبطاقات الاقتراع على مجموعة من اللاجئين من أجل زيادة شعبيته.

وهكذا، مع رحيل جامع، انتهت حمايته الممنوحة لمجتمع كاسامانس، ومع أنَّ ذلك لم يتبعه حتى الآن رد فعل عنيف تجاه قومية الجولا أو لاجئي كاسامانس، فهناك احتمال بحدوث ذلك في أي وقت، وإذا عادت الأزمة مجدداً، قد يصبح لاجئو كاسامانس المقيمون في غامبيا رهائن أحابيل السياسة، ويُتوقَّع من الحكومة الجديدة أن تتصرف بما ينسجم مع ما تريده الحكومة السنغالية.

لكنَّ أهم شيء في ذلك أنَّ دعم "جامع" للاجئين إنما منحته الشرعية على أنَّه أحد حماة المستضعفين حتى إن كان هناك من يدعي أنَّه له حوافزه السياسة، ولا أحد يستطيع التكهن بعد بمدى مضي الحكومة الجديدة قدماً بالنهج الذي خطَّه جامع، وبينما تكون غامبيا بلداً تتمتع بجو متقدم نسبياً يدعم آليات الحماية القانونية للاجئين وأشكالاً مطورة ذاتياً للاستيطان الذاتي، فإن لحماية اللاجئين إطار سياسي لا ينبغي أبداً التقليل من شأنه.

فرانزيسكا زانكر *franzisca.zanker@abi.uni-freiburg.de*
رئيسة مجموعة بحوث الهجرة (القسرية)، معهد أرنولد بيرغشتراسير *www.arnold-bergstraesser.de/en*

١. www.refworld.org/docid/4a71a8202

٢. بموجب هذه المبادرة (التي سوف تُنفَّذ في ساحل العاج وغامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون)، زُوِّجَت للمنافع المتأتية من الاندماج المحلي لمجتمعي المضيفين واللاجئين وشُجِّعَ اللاجئون على العيش والعمل في البلدان المجاورة ضمن أحكام المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا بما في ذلك مذكرة اللاجئين لعام 2007. وتمنح هذه الأحكام اللاجئين القادمين من الدول الأعضاء حقوق الإقامة والترسيخ والعمل في كل منطقة المجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا.

٣. انظر بولتون أ (2005) 'الاندماج المحلي في غرب أفريقيا'، نشرة الهجرة القسرية 33 www.fmreview.org/ar/protracted

٤. See Hopkins G (2015) 'Casamance Refugees in Urban Locations in The Gambia', in Koizumi K and Hoffstaedter G (Eds.) *Urban Refugees: Challenges in Protection, Services and Policy*, pp42–75.
('لاجئو كازامانس في المواقع الحضرية في غامبيا'، في تحديات في الحماية والخدمات والسياسة: اللاجئون الحضريون)

تعزيز حماية النِّساء والفتيات من خلال العقد العالمي حول اللاجئين

إيلين بيتاوي وليندا بارتولوماي

تقدم العملية الاستشارية المنتهجة في إطار تأسيس العقد العالمي حول اللاجئين فرصة نادرة لتضمين المساواة في الجندر ضمن المكوّنات المحورية لهذا الإطار الجديد للسياسات الدولية.

يعد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر في سبتمبر/أيلول لعام ٢٠١٦ أول إعلان أصدرته الأمم المتحدة واعتمدته خصيصاً من أجل اللاجئين والمهاجرين، فهو بذلك الوثيقة الأساسية التي تستنير بها خطط العمل المتعلقة بهذا الموضوع، إذ يعيد هذا الإعلان التأكيد بوضوح على مبادئ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وهو أيضاً أول وثيقة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خصيصاً من أجل اللاجئين والمهاجرين وتحتوي على التزامات جندرية حازمة.

وتضمن إعلان نيويورك مُسوَّدة اتفاق عالمي بشأن اللاجئين ينص على البدء بتنفيذ مبادرة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. ومع أنَّ التركيز الأكبر في الإعلان انصب على القضايا الجندرية، فما زال الإطار الشامل للاستجابة للاجئين ضعيفاً في تناول هذه القضايا. وللوقوف على ذلك الوضع، أعددنا 'تحليلاً جندرياً' للإطار الشامل للاستجابة للاجئين[1] ومن ثَمَّ أشركتنا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإجراء 'تدقيق جندري'[2] لخمسة اجتماعات موضوعية عُقِدَت في عام ٢٠١٧ ولاجتماع المفوض السامي بشأن تحديات الحماية من أجل تقييم كيفية معالجة قضايا المساواة في الجندر وقضايا حماية النساء والفتيات في عملية بناء العقد، وأفادت هذه الاجتماعات الخروج بمسودة برنامج عمل لتنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار الشامل للاستجابة للاجئين.

ومع أنَّ أهم التوصيات التي قدمها إعلان نيويورك هي تعميم المنظور الجندري، غالباً ما يؤدي تعميم الأشياء إلى حجبها، وإذا ما أردنا بصدق النجاح في تعميم الجندر، يجب أن نسأل أنفسنا عن النتائج المترتبة على فشلنا في إدراك الحواجز التي تحول دون تحقيق المساواة في الجندر ومعالجتها. فمثلاً، إذا فشلنا في تعريف عدم القدرة على الحصول على المستلزمات الصحية كحاجز يحول دون التعليم، فذلك يعني أنه يجب على الفتيات أن يتغيبن عن المدرسة مدة أسبوع في كل شهر، وإذا لم نسأل عن المخاطر التي تتعرض لها طالبات اللجوء عبر البحر فلن نعرف إذاً أنهن جميعاً تعرّضن للاغتصاب أو غير ذلك من أشكال العنف الجنس،[3] وإذا لم نسأل عما فعلته امرأة عزباء لتعيش على حصة فرد واحد من المعونة في المخيم فلن نسمع أنَّ معظم النساء يلجأن للجنس كخيار وحيد أمامهن.

لماذا التركيز على النساء والفتيات؟

يعد الخطاب المتعلق بالنساء والفتيات اللاجئات أساسياً في الكشف عن الأسباب التي تحول دون حصولهن على الحماية الدولية الكافية، وخلافاً للتصنيف العام لهن على أنَّهنّ أقلية أو فئة مستضعفة، فَهُنَّ لسن فئة مستضعفة بحد ذاتها، كما أنهن من الناحية العددية لسن أقلية، وعند التحدث من الناحية الاجتماعية بدلاً من الناحية الكمية، يدل مصطلح 'مجموعة أقلية' على الذين يعانون من التمييز والتبعية بسبب وضعهم الناجم عن تعرضهم لعدم المساواة في القدرة على اتخاذ القرارات والحصول على خدمات البنية التحتية والموارد والذين تتعرض قدراتهم الشخصية إلى التجاهل، فغالباً ما تعزو الأعراف الثقافية للنساء مرتبة اجتماعية أقل من تلك التي يحظى بها الرجال، وذلك بوضعهن في حالة من الاعتماد على الغير، كما أنَّ انعدام الفرص في التعليم يصعّب عليهن القدرة على اتخاذ القرارات والحصول على فرص عمل مدرة للدخل.

كما أنَّ أهم الاختلافات بين النساء والفتيات من جهة، والرجال والفتيان من جهة أخرى يكمن في التعرض المزمن للعنف الجنسي والقائم على الجندر، فبينما يُعتَرَف بأن بعض الرجال والفتيان اللاجئين يعانون أيضاً من العنف الجنسي، تشير الأبحاث إلى أن معظم النساء اللاجئات والنازحات عانين من هذا الانتهاك لحقوق الإنسان، ويمكن أن يعاني كل من الرجال والنساء من تأثيرات نفسية وإصابات جسدية شديدة كما قد يتعرضون للإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً، بيد أن النساء يواجهن عواقب إضافية تتمثل بالحمل نتيجة الاغتصاب، كما تقضي كثير من الفتيات اللواتي يحملن في عمر مبكر جداً. وتُعزَل النساء والفتيات عن عائلاتهن ومجتمعاتهن إلى جانب ما يحملنه من عبء ووصمة العار، وغالباً ما تتعرض النساء من ذوات الإعاقة للعنف الجنسي أكثر من غيرهن باعتبارهن هدفاً سهلاً، كما تخضع المثليات والمغيرات للجندر إلى ما يدعى 'الاغتصاب التصحيحي' وأحياناً يُقْتَلْن. وأُجبِرَت كثير من النساء على ممارسة الجنس من أجل البقاء بتأمين الغذاء لأنفسهن ولعائلاتهن إضافة إلى وصمة العار الإضافية الناجمة عن ممارسة الدعارة، وتواجه كثير منهنَّ الزواج القسري إذ يشعر الرجال بالعار لعجزهم عن حماية الإناث في عائلاتهم فتتحمل المجتمعات المحلية الإدانة الجماعية.

بيد أن النساء والفتيات اللاجئات لسن مجرد ضحايا سلبيات، إذ يمكنهن إدارة دور الحضانة وتهيئة العناية اللازمة للأطفال الأيتام وتوفير الأماكن الآمنة للنساء اللواتي واجهن العنف الجنسي والقائم على الجندر، وضمان حصول العائلات على الغذاء الكافي وإدارة المشروعات التجارية الصغيرة وتنظيم المدارس الأساسية. ومعظم هذه الأعمال تُنجَز دون تمويل أو دعم خارجي، ففي غياب الرجال، تتولى النساء كل الأدوار الممكنة في الأسرة والمجتمع، فتتولى هذه الأنشطة مجموعة من النساء اللواتي يمتلكن مهارات رسمية إلى جانب نطاق واسع من المهارات غير الرسمية، فالنساء والفتيات اللاجئات يمتلكن وعياً شديداً بالمشكلات التي تواجهها النساء في مخيم اللجوء والمواقع الحضرية، كما لديهن معرفة بالحلول الممكنة.

إلا أن هذه الإمكانات والمهارات والقدرات غالباً ما تكون غير معترف بها. فكثيراً ما يُغَيَّب صوت المرأة بسبب محدودية فرص الحصول على التمثيل في المستويات كافّة، لذلك ثمة حاجة لتقديم دعم موجه يكون معنياً بتعليم النساء مهارات القيادة والمناصرة وقوانين حقوق الإنسان وإجراءات الاجتماعات الرسمية ومخاطبة الجمهور، وذلك لتُسمَع أصواتهن في عملية وضع السياسات وليسهمن بفعالية في المحافل التي يُحتَمَل أن تكون تمييزية وليَضمَنَّ أن دمجهُنّ في مثل هذه العمليات ليس من باب فض العتب.

التدقيق الجندري والتقدُّم في العقد

رغم بطء التقدم الذي أحرزَ فيما يتعلق بضمان المساواة في الجندر في العقد إلاّ أنّه كان ملَحوظاً، فالتقرير المتعلق بأول اجتماع موضوعي الذي عُقِدَ في يوليو/تموز لعام ٢٠١٧ ذكر النساء مرة واحدة، بينما لم يرِد أي ذكر للجندر أو العنف الجنسي والقائم على الجندر أبداً، كما حضر فريق التدقيق الجندري الاجتماعين الموضوعيين الثاني والثالث في أكتوبر/تشرين الأول، ولكن على الرغم من الالتزام القوي الذي أبداه كبار موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضوح، كان هناك نقاش صغير ومجد حول المساواة في الجندر، وفي الكثير من الجلسات النقاشية، لولا تدخلات اللاجئين المشاركين لما ذُكر ذلك على الإطلاق، بينما دفعت هذه التدخلات في المجالس الأخرى رؤساءها إلى مراعاة القضايا المتعلقة بالجندر في التوصيات، وكان معظم المتحدثين الرئيسيين من الرجال، وفي حين كان هناك التزام قوي تجاه مشاركة اللاجئين، بالمقابل لم يكن ثمة اعتراف بالحواجز الإضافية التي تواجهها النساء والفتيات اللاجئات لِكي تُسْمَع أصواتهن، ولولا المتحدثون المتفانون والتوجيهات الموجهة إلى رئيس الجلسة لما ورد ذكر النساء والفتيات، ولكانت القضايا الجندرية ستعمم في غياهب النسيان مرة أخرى.

وقدم فريق التدقيق الجندري في تقريره توصيات قوية بشأن الاجتماعات القادمة تؤكد على ضرورة المساواة في الجندر في الجلسات النقاشية، كما اقترح الفريق على رؤساء الجلسات أن يطلبوا من أعضاء الفرق معالجة الأبعاد الجندرية للقضايا التي ستخضع للنقاش.[٤]

وفي الاجتماعات التي عُقِدَت في نوفمبر/تشرين الثاني، كان من الواضح أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد عملت بجد لضمان المساواة في الجندر في الجلسات النقاشية، وفي حين لم يكن ثمة زيادة كبيرة في عدد التدخلات التي تعالج كلا من المساواة في الجندر والعنف الجنسي القائم على الجندر، فلم يكن هنالك تحول مهم وملحوظ في جودة التدخلات التي قدمتها الدول وأصحاب المصلحة، وقد أبدت بعض دول الجنوب العالمي اهتماماً حقيقياً بكيفية معالجة هذه القضايا على المستوى الوطني وكيفية مدها بالموارد اللازمة، وكان هذا التحول الإيجابي انعكاساً للتدخلات الممتازة التي أدلى بها المشاركون اللاجئون بالإضافة إلى بعض رؤساء الجلسات والمتحدثين الرئيسيين.

وعملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على قدم وساق مسبَّقاً قبل أن يحين موعد حوار المفوض السامي بشأن الحماية في ديسمبر/كانون الأول لضمان تحقيق المساواة في الجندر في الجلسات النقاشية، وكان أهم ما في الأمر إدراج موضوع جديد في الاجتماع الرسمي على شكل طاولة مستديرة حول المساواة في الجندر، ومن الجدير بالذكر أن معظم المتحدثين في تلك الجلسة النقاشية كانوا من فئة اللاجئين بمن فيهم نساء من ميانمار والسودان بالإضافة إلى شاب سوداني يعيش لاجئاً في أوغندا، كما كان هنالك زيادة ملحوظة في تدخلات كل من دول الجنوب والشمال لزيادة الوعي بالمخاوف الجندرية ولاقتراح توصيات محددة ،وقد تبادلت المزيد من الدول الممارسات الجيدة فيما بينها لدعم استجابات أكثر فعالية لتحقيق الحماية الجندرية.

أما التحدي الحقيقي الذي يواجهنا الآن فهو تنفيذ ذلك كله على أرض الواقع إذ يجب إدراج التزامات الإعلان الصارمة تجاه النساء والفتيات في ديباجة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وبرنامج العمل المعني بتنفيذ الالتزامات الواردة فيه، وينبغي للاتفاق أن يصوغ الحاجات المحددة للنساء والفتيات من جهة والرجال والفتيان من الجهة الأخرى، ويجب عليه أن يدعم التحولات على أرض الواقع لمعالجة عدم المساواة في الجندر والعنف الجنسي المزمن، فهما من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق التزامات الإعلان.

ولا بد من تضمين أصوات ومشاركات اللاجئين من النساء والرجال في كل المستويات، وينبغي تضمين إجراءات محددة لبناء المساواة في الجندر في المحاور الأربع لبرنامج عمل العقد، كما ينبغي لتلك الإجراءات أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للتحقيق، وعليها أن تشتمل على دعم عملي للدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وينبغي أن يكون هناك آلية مساءلة وآليات رصد مجدية للتأكد من أن الالتزامات المتعلقة بالمساواة في الجندر تتحول إلى حماية فعالة لكل اللاجئين. ويمكن للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكل أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يساعدوا من خلال التأكد من أن الإسهامات التي يقدمونها في عملية الاتفاق تعالج المساواة في الجندر في كل جانب من جوانب الحماية.

إيلين بيتاوي *E.Pittaway@unsw.edu.au*
بروفيسورة مشاركة

لِيندا بارتولومي *linda.bartolomei@unsw.edu.au*
مُنظمة اجتماعات مشاركة، شبكة أبحاث الهجرة القسرية

جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا
www.arts.unsw.edu.au/research/forced-migration-research-network

١. Pittaway E, Bell C and Bartolomei L (2017) *Strengthening the response to refugee women and girls in the Comprehensive Refugee Response Framework*, University of New South Wales
(تعزيز الاستجابة للنساء والفتيات اللاجئات في إطار الاستجابة الشاملة للاجئين)
www.unhcr.org/595b7f344.pdf
٢. ترأس فريق التدقيق الجندري ليندا بارتولوماي وإيلين بيتاوي وضَمَّ ممثلين عن مجتمعات اللاجئين وهم تشيري زاهاو وميليكا شيخ الدين وتينا ديكسون وأباجوك بيار وشذى الريحاوي، وحصل الفريق على دعم إضافي من تشارلون بيل وغيرالدين دوني.
٣. فعالية على هامش النقاشات الموضوعية للعقد العالمي حول اللاجئين 2: الحماية في البحر
٤. Bartolomei L, Dixson T, Sheikh-Eldin M, Zahau C and Pittaway, E (2017) *Gender Audit Report on the Second and Third Thematic Discussion on the Global Compact on Refugees*,
(تقرير التدقيق الجندري حول النقاش الموضوعي الثاني والثالث حول العقد العالمي للاجئين)
www.unhcr.org/5a251b537.pdf

قانون 'زامبا' الإيطالي: زيادة درجة الحماية للأطفال غير المصحوبين ببالغين

جوزيف ليليوت

سَنَّت إيطاليا تشريعاً شاملاً لحماية حقوق الأطفال غير المصحوبين ببالغين الواصلين إلى إيطاليا، ومع أنَّ هناك عيوباً في الطريقة التي تُعامَل فيها إيطاليا هذه الفئة المستضعفة الخاصة، تؤسس المقاربة الإيطالية القائمة على الحماية لمثالٍ يُحتذَى به في الدول الأخرى.

في مارس/آذار ٢٠١٧، أصبحت إيطاليا الدولة الأوروبية الأولى التي شَرَّعَت إطار عمل شامل لحماية الأطفال غير المصحوبين ببالغين. وكان مشروع القانون قد قُدِّمَ قبل ثلاث سنوات تقريباً للمرة الأولى وتبع ذلك حملة كسب تأييد نَسَقَتها منظمات حقوق الإنسان طيلة مدة القراءة البرلمانية لمشروع القانون ثم حصل مشروع القانون على الإقرار تحت اسم 'أحكام تدابير الحماية للقاصرين الأجانب غير المصحوبين ببالغين'[١] على تصويت الأغلبية العظمى من النواب. ويشار إلى القانون باسْم قانون زامبا نسبةً إلى السياسي الإيطالي الذي اقترحه وبُنيت أحكامه على الخبرة الممتدة في الميدان مع الأطفال غير المصحوبين ببالغين وعلى مبادئ حقوق الطفل الدولية.

ولقي هذا القانون ترحيباً من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) كنموذج يُحتَذى به في الدول الأوروبية الأخرى، أما منظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) فوصفته بأنَّه "النظام الأكثر تفصيلاً في توفير الحماية للأطفال في أوروبا"، وجاء قانون زامبا استجابة لتزايد الأعداد الكبيرة من الأطفال غير المصحوبين ببالغين المسافرين عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا. وفي الفترة الممتدة ما بين ١ يناير/كانون الثاني و٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ دخل ١٥٧٧٩ من الأطفال غير المصحوبين ببالغين إيطاليا عبر البحر.[٢] وأتى غالبية هؤلاء الأطفال من الدول الإفريقية ومن بنغلاديش وسوريا، وتشير كثير من التقارير الصادرة مؤخراً إلى الصعوبة التي تتسم بها رحلاتهم وإلى وقوع حالات من الإساءات الجنسية والبدنية التي غالباً ما يواجهونها إضافة إلى تعرضهم لخطر استغلال عصابات الاتجار بالبشر.[٣]

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، أُتِّخذت عدد من الخطوات للتصدي لحاجات الحماية الخاصة بالأطفال غير المصحوبين ببالغين بما في ذلك مراجعة منظومة اللجوء الأوروبية المشتركة، وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العودة، وتنفيذ خطة عملها

الخاصة بالقاصرين غير المصحوبين ببالغين للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤،[٤] ورغم كل هذه الإجراءات والجهود التي بذلتها بعض دول الاتحاد الأوروبي ما زالت بعض الدول تفتقر إلى القوانين الخاصة أو الأطر العامة الشاملة للتصدي لحاجات الحماية للأطفال غير المصحوبين ببالغين.

أحكام القانون

تُنشئ مواد قانون زامبا وأحكامه وتعدل عدة إجراءات ترتبط باستقبال الأطفال غير المصحوبين ببالغين في إيطاليا والتعامل معهم وتقدم لهم ضمانات بالحد الأدنى من الرعاية. والأهم من ذلك أنَّ القانون يعكس الحقوق الرئيسية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بما فيها الحق في الرعاية الصحية والتعليم والتمثيل القانوني وحق سماع بيِّناتهم خلال المرافعات القضائية والإدارية، وينص القانون أيضاً على مبدأ أفضل مصالح الطفل.

وتُقرُّ المادة الأولى من القانون بمواطن الاستضعاف الخاصة بالأطفال غير المصحوبين ببالغين وتضمن لهم الحقوق والحماية ذاتها الممنوحة للأطفال الإيطاليين والأوروبيين. وهناك مادة أخرى تنص على الحظر التام لإعادة أي طفل غير مصحوب ببالغين وإزالته من إيطاليا ما لم يكن ذلك بأمر من المحكمة وفي ظروف استثنائية ولا يجوز فعل ذلك بأي حال من الأحوال إذا ما أنطوى عليه ضرر خطير بحق الطفل. ويَشترط القانون أيضاً تنفيذ إجراءات تحديد الهوية فور وصول الطفل غير المصحوب ببالغين في إيطاليا ثم يُنَفَّذ استقصاء من أجل تحديد الإجراءات المستقبلية التي يجب أن تنصب بأفضل مصالح الطفل. وإذا كان هناك أي شيء معقول حول عمر الطفل، فيجب تنفيذ إجراءات تحديد العمر شريطة استخدام الطرق الأقل تدخلاً بالشؤون الخاصة ما أمكن ذلك. وينبغي تنفيذ إجراءات التحديد ضمن عشرة أيام في مرافق الاستقبال الأولية ويجب على هذه المرافق أن تستوفي المعايير الدنيا لضمان الحماية الكافية للطفل في إسكانه وحقوقه الرئيسية. وبعد ٣٠ يوماً، ينبغي نقل الطفل إلى مراكز ثانوية ضمن المنظومة الإيطالية لحماية طالبي اللجوء واللاجئين.

وينص القانون أيضاً على وجوب توفير الخدمات الصحية الإيطالية للأطفال غير المصحوبين ببالغين خلال إقامتهم في إيطاليا ويُلزِمُ إدخالهم إلى المؤسسات التعليمية. وبموجب هذا القانون، يتمتع هؤلاء الأطفال أيضاً بحق الاطلاع الكامل على ما يتعلق بالتمثيل القانوني ويلزم القانون الدولة بتقديم تلك الخدمة لهم مجاناً دون مقابل. وتُعَدِّلُ موادٌ أخرى في قانون زامبا إجراءات سابقة أو تقدم إجراءات جديدة فيما يخص لم الشمل الأسري وتوفير تصاريح الإقامة والوصول إلى الرعاية الوالدية وتدريب الأوصياء وتعيينهم وتقديم المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر. وينص القانون على إنشاء منظومة معلومات وطنية تُصَمَّمُ من أجل متابعة الأطفال غير المصحوبين ببالغين في إيطاليا وتَتضمَّن المعلومات الخاصة بموقعهم وحاجاتهم الفردية.

تحديات التنفيذ

لا شك في أنَّ هذا القانون يُمَثِّل خطوة إيجابية ويضرب مثلاً يحتذى به في الدول الأخرى، لكنَّ ضمان تنفيذه الفعال من الأمور الصعبة على ما يبدو. فتوفير السكن الملائم والكافي للأطفال غير المصحوبين ببالغين والوصاية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الأمور تتطلب تمويلاً واستطاعة كافيتين. لكنَّ جودة هذه الخدمات في كثير من أنحاء إيطاليا ومدى إتاحتها ما زالت أقل من المعايير المطلوبة. ويسوء الوضع أكثر بسبب الضعف الذي يعتري منظومة الاستقبال الإيطالية التي لا يقدم قانون زامبا كثيراً من التعليمات لتصحيحها وينتجُ عن ذلك إسكان معظم الأطفال غير المصحوبين ببالغين في صقلية أو كالابريا. كما أنَّ كثيراً منهم يُحرَمُونَ من حق الوصول إلى منظومة حماية طالبي اللجوء واللاجئين ويبقون في مرافق الاستقبال الأولية لمدد زمنية مطولة أو في مراكز الاستقبال المؤقتة. وينتج عن ذلك شعور بالإحباط لدى الأطفال غير المصحوبين ببالغين بسبب هذه الخدمات المضغوطة في تلك المناطق وسوء ظروف المسكن وإطالة أمد فترات الانتظار وغياب المعلومات الخاصة باللجوء وإجراءات لم الشمل الأسري وهذا ما يجعلهم في أغلب الأحيان يختفون من مراكز الاستقبال ويحاولون الوصول إلى أماكن أخرى من إيطاليا أو أوروبا. وعندما يفعلون ذلك فإنهم يعرضون أنفسهم إلى مخاطر مجددة للإساءة والاتجار بالبشر.

وأدركت إيطاليا هذه التحديات، فاتخذت الخطوات اللازمة لتحسين عملية التنفيذ، ومن هنا سُنَ قانونٌ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ للتعامل مع مزيد من إجراءات الوصاية وهناك أيضا تدابير أخرى قيد التصميم تسعى إلى زيادة قدرات مراكز الاستقبال وعدد الأوصياء المتاحين.[٥] ويُخطَّط الآن لتصميم الممارسة المثلى ونشرها بالإضافة إلى جمع البيانات الخاصة والمفصلة.

وبما أنَّ الأطفال غير المصحوبين ببالغين يعانون بطبيعتهم من مواطن ضعف كبيرة فذلك يحتم على الدول أن تطور أطرها العامة القائمة على حقوق الإنسان وتنفذها تنفيذاً فعالاً من أجل حماية هؤلاء الأطفال. فلو كان هناك أي ثغرات في

القوانين فذلك قد يؤدي إلى معاملة الأطفال غير المصحوبين ببالغين بطرق لا تتلاءم مع حقوقهم الممنوحة لهم وفقاً للقانون الدولي. ومع أنَّ هناك ثغرات واضحة ومواطن عجز كبيرة في معاملة إيطاليا للأطفال غير المصحوبين ببالغين، يُبيِّن قانون زامبا الذي أقرته حديثاً أنَّ البلاد بدأت تتخذ خطوات تشريعية قوية لمنح هؤلاء الأطفال كل العطف والحماية التي يستحقونها. أمَّا الدول الأخرى التي تمثل وجهات أساسية للأطفال غير المصحوبين ببالغين فما زال عليها سن القوانين التي تماثل أو تضاهي الحمايات المبنية على الحقوق في إيطاليا. فنحن نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تَعمَدُ على الدوام إلى إعادة الأطفال غير المصحوبين ببالغين المكسيكيين دون إجراء أي فحص وتمحيص كافيين لطلبات لجوئهم أو التحقيق بادعاءاتهم بالتعرض للاتجار بالبشر.[٦] أمَّا الأطفال غير المصحوبين ببالغين في جنوب إفريقيا فغالباً ما يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية وإجراءات طلب اللجوء.[٧] ومع تقدم المجتمع الدولي نحو العقد العالمي حول اللاجئين والعقد العالمي حول المهاجرين، ينبغي لجميع الدول دون استثناء أن تبذل العناية الواجبة لحماية الأطفال وأن تعالج السياسات والممارسات التي تضع هؤلاء الأطفال في خطر.

جوزيف ليليوت j.lelliott1@uq.edu.au
مرشح لنيل درجة الدكتوراه، جامعة كوينزلاند
www.uq.edu.au

١. Disposizioni in materia di misure di protezione dei minori stranieri' 'non accompagnati
٢. UNHCR (2018) *Italy: Unaccompanied and Separated Children (UASC) Dashboard, December 2017* (إيطاليا: لوحة القيادة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين ببالغين، ديسمبر/كانون الأول 2017) http://bit.ly/UNHCR-ItalyUASC-2018
٣. UNICEF (2017) *A Deadly Journey for Children: The Central Mediterranean Migration Route* (رحلة الموت للأطفال: مسار الهجر عبر منتصف المتوسط) www.unicef.org/publications/index_94905.html
٤. http://bit.ly/EC-UAM-2010-14
٥. European Asylum Support Office (2017) *Operating Plan Agreed by EASO and Italy* (خطة العمل المتفق عليها بين المكتب الأوروبي لدعم اللجوء وإيطاليا) www.easo.europa.eu/sites/default/files/Italy-OP-2018.pdf
٦. UNHCR (2014) *Children on the Run* (الأطفال الهاربون) www.unhcr.org/56fc266f4
٧. UN Committee on the Rights of the Child (2016) *Concluding Observations of the Second Periodic Report of South Africa* (الملاحظات الختامية للتقرير الدوري الثاني لجنوب أفريقيا) www.refworld.org/docid/587ce86b4.html

العزوف الطوعي عن الحركة: أصوات السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ

كارول فاربوتكو

بدأ المجتمع الدولي منذ سنوات قليلة بزيادة التركيز على الحركة وإعادة النقل المخطط له للأشخاص المتأثرين بالتغير المناخي. لكنَّ كثيراً من السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ يقولون إنَّهم ينوون البقاء في الجزر التي عاش على أرضها أجدادهم.

يتزايد إعراب السكان الأصليين في بلدان المحيط الهادئ عن تفضيلهم البقاء في أراضيهم لأسباب ثقافية وروحية حتى لو عنى ذلك مواجهتهم للتدهور الكبير في الصحة وسُبُل كسب الرزق الناجم عن التغير المناخي، ويصل الأمر في بعض الحالات إلى أن يقولوا إنَّهم مستعدون للموت في أراضيهم بدلاً من أن يُعادَ نقلهم إلى أماكن أخرى، وينبغي للعاملين في مجالَي التخطيط ووضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ الاعتراف بمخاوف السكان الأصليين والتواصل معهم بطريقة ملائمة من الناحيتين الثقافية والأخلاقية.

ويبدي السكان الأصليون الذين يمثلون النسبة العظمى من السكان في كثيرٍ من مجتمعات المحيط الهادئ فهماً جيداً للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ كاحتمال أن تصبح المناطق الساحلية غير صالحة للسكن. وفي بعض الأحيان، أُشْرِكَت المجتمعات المحلية في التعامل مع قضايا التغير المناخي لعقود عدّة كما أبدَت حكوماتهم نشاطاً واضحاً في المفاوضات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي منذ نشأتها في الثمانينيات. أمّا التغيرات الطارئة على الظروف البيئية في منطقة المحيط الهادئ والتي تؤثر على الأنماط المناخية وإنتاج المحاصيل والثروة السمكية فَحُدِدَت ونوقِشَت على نطاق واسع في منظومات معارف السكان الأصليين، وأصبح من المألوف إطلاق المبادرات المحلية للتكيف مع تغير المناخ التي غالباً ما يمولها المانحون الدوليون حتى في الأماكن النائية.

ورغم تطبيع التغير المناخي في الحياة اليومية في منطقة المحيط الهادئ، ما زال التغير المناخي تهديداً وجودياً يواجه ثقافة السكان الأصليين وهويتها والعلاقة التي تربطها بأرضها وبحرها، كما أنَّ التغير المناخي يهدد حق تلك الشعوب في تقرير مصيرها إذ لا يمكن للبعض أن يقبلوا فكرة العيش دون وطن يعيشون فيه أو يعودون إليه. وثمّة مجموعة من قادة السكان الأصليين في جزر المحيط الهادئ وكبارها وناشطوها يعبرون بوضوح عن عزمهم وتصميمهم المدروس بعناية على البقاء في أراضيهم لأسباب ثقافية وروحية وسياسية، ولعل القضية الأهم من وجهة نظر المقاومين الطوعيين للحركة هذه لا تكمن في السؤال حول "أين سنذهب؟" أو "كيف سننجو؟" بل تكمن في السؤال: "كيف سنحافظ على هويتنا ونبني الطرق المؤدية إلى مستقبل لدن قادر على مواجهة الظروف بحيث نقرر مصيرنا بأنفسنا؟"، كما أنَّ العزوف الطوعي عن الحركة آلية مواجهة هامّة تساعد على تقوية الخصائص الثقافية والروحية لدى الذين يواجهون فقدان وطنهم.

كارول فارنوكو

من قرية تناتاليا، فيجي، أبريل/نيسان ٢٠١٧. عانت القرية من أضرار جسيمة خلال نوء وينستون في فبراير/شباط ٢٠١٦.

دعم العزوف الطوعي عن الحركة

في الواقع، يبدو أنَّ أحداً لم يُصغِ بما يكفي لأصوات الذين عزفوا عن الانتقال بطوعهم، ولم تؤخذ حاجاتهم بالحسبان عند وضع أُطُر السياسات العامة المتعلقة بتعميم التكيف مع التغير المناخي والحركة، لكنَّ اختيارات السكان الأصليين يجب الاعتراف بها ودعمها حتى إن كانت الفئة التي اختارت العزوف الطوعي عن الحركة تُعَدُّ أقلية بالنسبة إلى السكان الأصليين.

ولا يمكن التعامل مع قضية العزوف الطوعي عن الحركة من خلال السياسات الإنمائية التي رسمتها جهات خارجية ولا من خلال الاقتصار على مجرد توفير المعلومات حول خطر المناخ، إذ إنَّ الذين اختاروا الامتناع عن التحرك من أراضيهم يدركون تماماً الخطر المناخي والروابط المعقدة التي تربط بين الناس والمناخ والمكان. وبدلاً من ذلك، ينبغي للاستجابات الإنسانية الدولية أن تدعم العزوف الطوعي عن الحركة من خلال توظيف المقاربات الملائمة من الناحيتين الثقافية والأخلاقية. ولعل الأهم من ذلك أنه لا ينبغي للسكان الأصليين أن يشعروا في وقت ما أنهم مجبرون على اتخاذ قرار ملزم إما بالتحرك أو العزوف عن الحركة؛ لأنه من المرجح أن تؤدي مثل هذه الضغوطات إلى تفاقم القلق الناجم عن خسارة الديار. ومع تدهور سبل كسب الرزق بمرور الوقت ووقوع الكوارث الطبيعية، قد ينبغي للسكان الأصليين أن يُبدُوا القدرة على تغيير قراراتهم من العزوف الطوعي عن الحركة إلى التحرك الطوعي، وحتى لو اتخذوا هذا القرار، ربما يجب أن يُبدُوا القدرة على العدول عنه واتخاذ القرار بالعزوف الطوعي مجدداً. ولذلك، ينبغي للعمليات الداعمة أن تكون قادرة أيضاً على التكيف وقد تكون ثمة حاجة لأنواع مختلفة من الدعم السياسي والقانوني والنفسي والثقافي والجسدي مع تغير الظروف.

وقبل أن تقع أيُّة كارثة، تتيح النقاشات حول العزوف الطوعي عن الحركة في المناخ المتغير الفرصة للمجتمعات الأصلية والشركاء الخارجيين لإعادة النظر بالتنمية والتحرك والتكيف مع تغير المناخ بطرق مجدية ثقافياً، وقد يشتمل التخطيط للكوارث، على سبيل المثال، على الكبار في السن بصفتهم خبراء رئيسيين فيما يتعلق

بخيارات العزوف الطوعي عن الحركة، ويمكن أن تُعتَمَد تلك الخيارات كتدابير مؤقتة تبعاً للظروف البيئية المتغيرة. وبعد الكارثة، ينبغي للمساعدات الإنسانية أن تبدأ في بناء الشراكات مع قادة السكان الأصليين.

وتضطلع حكومة "فيجي" بدور ريادي في عمليات إعادة التوطين في منطقة المحيط الهادئ من خلال العمل الوثيق مع المجتمعات المحلية الفيجية في المناطق الساحلية المعرضة للخطر، وتقديم أمثلة جديدة وناشئة على الممارسات الجيدة للعزوف الطوعي عن الحركة. وتشتمل مسودة المبادئ التوجيهية للانتقال التابعة للحكومة الفيجية على إجراء يجب اتباعه حين يتقرر أنَّ إعادة النقل ضرورية لكنَّ المجتمعات تقرر التمسك بأراضيها وعدم الانتقال. ويتضمن هذا الإجراء: احترام قرار العزوف الطوعي عن الحركة أولاً وآخراً، ثم استكشاف الأسباب التي تؤدي إليه وإجراء النقاشات مع المجتمع المحلي حول التكيف مع هذه الخيارات وحيازة الأراضي، وتضمين قضايا التغير المناخي في المناهج التعليمية الثانوية والأساسية، وضمان الاستعداد النفسي والعاطفي لتأثيرات المناخ.

لكنَّ هذه الإرشادات التوجيهية تذكر أيضاً جواز فرض إعادة النقل في حالة وقوع السيناريو الأسوأ أي الخطر المهدد للحياة. وحتى لو فرضنا أنَّ المبادئ التوجيهية يجب أن تنص على **عدم فرض** إعادة الانتقال حتى في أسوأ السيناريوهات، فذلك لا ينفي الحاجة الملحة لتقديم الدعم الأخلاقي والقانوني للذين اختاروا العزوف عن الحركة بمحض إرادتهم، فذلك الدعم ضروري لضمان صون حقوق الإنسان وكرامته. وسيتضمن ذلك التأسيس على دليل قانوني مقبول يفيد بأنَّ كل خيارات التكيف المحلية قد استنفدت وأنَّ الحوارات المفصلة بشأن عواقب العزوف عن الحركة قد أُجرِيَت، وأن خيار البقاء كان طوعياً تماماً، ولا بد من وضع القواعد القانونية لضمان منح حقوق الإنسان وكرامته هي الأولوية الأولى في مثل هذه الأوضاع.

الخلاصة

تتطلب مسألة العزوف الطوعي عن الحركة حواراً عابراً للثقافات وأنماطاً جديدة من الدعم لحقوق الإنسان وكرامته مع إيلاء الاهتمام الخاص للوصول إلى درجة أفضل في فهم ودعم شعور السكان الأصليين بالانتماء. ولا يقل أهمية في مجال البحوث والسياسات في الهجرة القسرية تحديد ما إذا كانت الأطر العامة للإدارة المطبقة تسمح في إجراء مثل هذا الحوار أو تقديم تلك الحماية، وغالباً ما تكون مشاعر السكان الأصليين بالانتماء واضحة لكنها غير مسموعة لأنَّ المؤسسات الدولية لا تستجيب بما يكفي لآراء السكان الأصليين، كما أنَّ تعبيرات العزوف الطوعي عن الحركة تصبح تحدياً أخلاقياً حين يُعبَّر عنها على أساس الحق في الموت. فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتفاعل في هذه الحالة؟ ومن المؤكد أنَّ الحاجة قائمة لبناء أُطر سياسية وقانونية جديدة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تأخذ مجتمعات البحوث والسياسات المعنية بالهجرة القسرية على محمل الجد خيار العزوف الطوعي عن الحركة بين السكان الأصليين، ولا ينبغي تجاهل تلك الأطر بسبب النزعات العاطفية والتعقيدات العرقية المرتبطة بهذه المسألة.

كارول فاربوتكو *Carol.Farbotko@csiro.au*
عالمة وباحثة اجتماعية، قسم الأرض والماء، منظمة كومونولث البحوث العلمية والصناعية (CSIRO) *www.csiro.au*

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية
يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University
Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council
Jeff Crisp
Independent consultant
Mark Cutts
OCHA
Eva Espinar
University of Alicante
Matthew Gibney
Refugee Studies Centre
Rachel Hastie
Oxfam
Lucy W Kiama
HIAS Kenya
Khalid Koser
GCERF
Erin Mooney
UN Protection Capacity/ ProCap
Steven Muncy
Community and Family Services International
Kathrine Starup
Danish Refugee Council
Emilie Wiinblad Mathez
UNHCR
Richard Williams
Independent consultant

دور المجتمع المدني في هونغ كونغ

روي إنجوابي

بمقدور المنظمات المحلية أن تساعد كثيراً في توفير الخدمات وفي جهود الدمج والمناصرة.

في هونغ كونغ، تستغرق عملية النظر في طلب اللجوء سنوات عدة وخلالها لا يسمح لطالبي اللجوء بالعمل لإعالة أنفسهم ولا يتلقون إلا القليل من المساعدات من الدولة. ومقارنة بالمستوى العالمي، تسجل هونغ كونغ أقل معدل للاعتراف باللاجئين إذ تصل إلى ٠,٧٪. وحتى عندما يحصل الأفراد على صفة اللجوء، فلا يُمنَحون حق الإقامة في هونغ كونغ بل يحالون إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إعادة توطينهم في بلد ثالثة.

واعتاد معظم طالبي اللجوء على تلقي مساعدة شهرية من الدولة تبلغ ألف دولار هونغ كونغي (١٢٨ دولاراً أمريكياً) لتغطية أجور السكن، وتدفع مباشرة إلى الحساب المصرفي لصاحب العقار المؤجر، ومقدورهم أيضاً تلقي المعونة الغذائية كل عشرة أيام من المتاجر المختارة وتصل قيمتها إلى ٣٠٠ دولار هونغ كونغي. لكنَّ ارتفاع بدل الإيجار في هونغ كونغ، جعل من الصعب على طالبي اللجوء العثور حتى على غرفة صغيرة في حدود المبلغ الذي توفره لهم الدولة وآل الحال ببعض طالبي اللجوء إلى العيش في الشوارع أو في أكواخ دون المستوى في المناطق النائية من الأقاليم الجديدة.

واستجابة لذلك، أسست كنيسة فاين وغيرها من الكنائس الكبيرة شبكة الدعم لمساعدة طالبي اللجوء من خلال إضافة مبلغ على قيمة المساعدات التي تقدمها الحكومة إلى الحد الذي يمكنِّهم من استئجار غرفة صغيرة في المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الكنائس في رفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع المحلي بشأن التَّحديات التي تواجه اللاجئين وطالبي اللجوء والفوائد والمزايا التي يمكن أن تحققها لهم.

ولمواجهة التنميط الإعلامي، نظمت الكنائس ترتيبات لتمكين مجموعات من اللاجئين وطالبي اللجوء من زيارة المدارس والكنائس المحلية، والمنظمات المجتمعية للتشارك في التحديات التي واجهوها والمهارات التي يمتلكوها أيضاً. فعلى سبيل المثال، شارك فريق من قارعي الطبول والراقصين الإفريقيين مهاراتهم مع مجموعات متنوعة من الشباب في هونغ كونغ وفي الوقت نفسه ساهم أحد طالبي اللجوء من ذوي المهارات الزراعية في دعم إنتاج المحاصيل للاستهلاك المحلي. وكان لهذه المبادرات أثر في تفكيك القوالب النمطية فأظهرت أنَّ اللاجئين يرغبون في المشاركة الإيجابية والبنَّاءة في المجتمع.

وكان اللاجئون سفراء أنفسهم، وأخذت برامج التوعية التي أطلقناها تغير تدريجياً وجهات نظر السكان المحليين تجاه اللاجئين وانضم بعض السكان المحليين إلى الحملات العامة لمطالبة الحكومة بإنشاء نظام رفاه أفضل للاجئين. وبالإضافة إلى ما قدمناه من تواصل وتوعية في المجتمع المحلي، كتبت أيضاً الكنائس والمنظمات غير الحكومية في هونغ كونغ خطابات إلى الحكومة وشاركت في الاحتجاجات التي نظمها اللاجئون في الشوارع لحث الحكومة على تقديم المساعدة القانونية للاجئين. وكل هذه الحملات التي تمارسها قطاعات المجتمع المختلفة ضد الحكومة تساهم في الضغط على الحكومة من أجل تحسين سياساتها تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء.

ورغم ما تميزت به هذه الممارسات من بطء فقد حققت تحسناً ملحوظاً إلى حد ما فقد عملت الحكومة على زيادة المساعدات التي تقدمها بشأن بدل الإيجار الشهري إلى ١٥٠٠ دولارات هونغ كونغية والمساعدات الغذائية إلى ١٢٠٠ دولار هونغ كونغي شهرياً تقدمها الحكومة إلى اللاجئين في صورة بطاقة غذائية يستطيع اللاجئون استخدامها في جميع أنحاء المدينة.

وسيستمر المجتمع المدني في هونغ كونغ في اضطلاعه بدوره الحيوي في مساعدة اللاجئين على الاندماج، وكسب الرزق، ومشاركة مواهبهم ومهاراتهم من أجل أن يتمكنوا من التخطيط لمستقبلهم والعيش بكرامة.

روي إنجوابي *njuabe.roy@gmail.com*
مدير البرامج، منظمة فاين لخدمات المجتمع المحدودة
www.vcsl.org